جامعة دمشق
كلّية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

التحوّلات الديمغرافيّة والاقتصاديّة وأثرها في الطلب على التعليم في سورية

رسالة مقدّمة
لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: محمد محمد طاهر ججاح
بإشراف الأستاذ الدكتور: عابد فضليّة

دمشق ٢٠١٠م – ١٤٣١ه

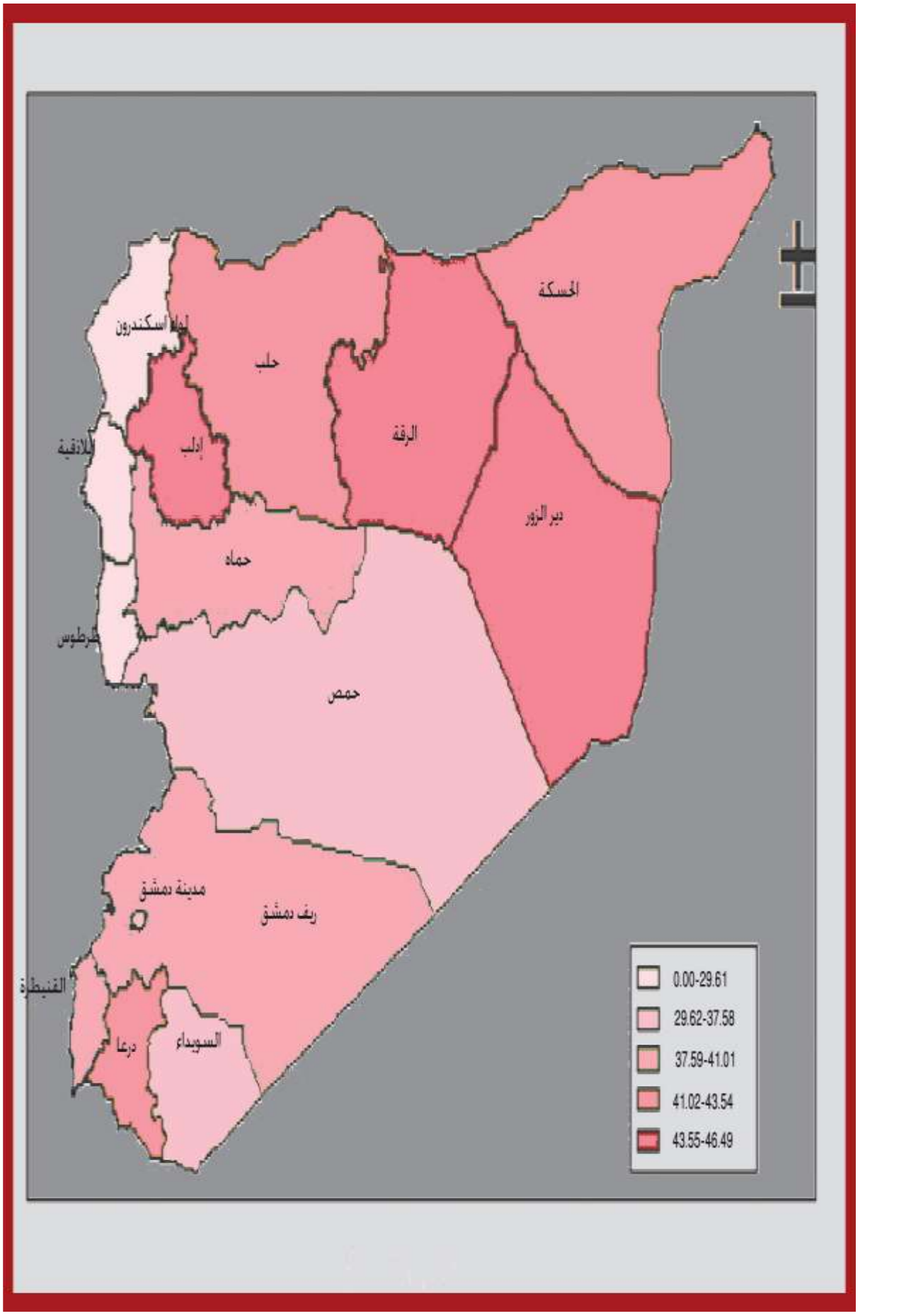
الحسكة
حلب
الرقة
إدلب
اللاذقية
دير الزور
حماه
طرطوس
حمص
مدينة دمشق
ريف دمشق
القنيطرة
درعا
السويداء
0.00-29.61
29.62-37.58
37.59-41.01
41.02-43.54
43.55-46.49

جامعة دمشق

كليّة الاقتصاد

قسم الاقتصاد

ملخص البحث

عنوان الرسالة: التحوّلات الديمغرافيّة والاقتصاديّة وأثرها في الطلب على التعليم في سورية.

إعداد الطالب: محمد جحجاح

إشراف الدكتور: عابد فضليّة

لجنة الحكم على الرسالة:

١. الدكتور محمد جميل عمر: أستاذ بقسم الاقتصاد في كليّة الاقتصاد بجامعة دمشق (عضواً)

٢. الدكتور عابد فضليّة : أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد في كليّة الاقتصاد بجامعة دمشق (مشرفاً وعضواً)

٣. الدكتور هيثم عيسى: المدرّس بقسم الاقتصاد في كليّة الاقتصاد بجامعة دمشق (عضواً)

تاريخ المناقشة: ٢٠١٠/٠٧/٠٤.

الإهداءات

إلى من كان أباً للعلم والعلماء .....

وراعياً حقاً لورثة الأنبياء .....

القائد الخالد حافظ الأسد

إلى من كان خير خلف لخير سلف .....

وحاملاً شعلة النور ..... منيراً درب النجاح ..... داعماً لكوادر الشباب .....

السيد الرئيس بشار الأسد

إلى مثلي الأعلى ورمز عزتي وفخري .....

إلى السراج الذي أنار طريقي وذلّل الصعاب أمامي .....

إلى من عجزت الأبجديّة عن وصف امتناني له .....

أستاذي الغالي د. عابد فضليّة

إلى ذلك الطود الشامخ الذي شقي لأسعد ..... وتعب لأرتاح .....

إلى صاحب القلب الأبيض والصدر الرحب .....

احتراماً وإجلالاً .....

والدي العزيز

إلى من غمرت جوانحي بحنانها .....

إلى من سهرت الليالي على راحتي بحبها .....

إلى الكفّين اللتيّن صنعتا مستقبلي بدعائها .....

أمي الحبيبة

إلى من تجري دماؤهم في عروقي ..... ومحبتهم في قلبي وروحي .....

إلى من ألقى الصدق بلهفتهم ..... وأحس بالراحة بقربهم .....

وأجد النجاة في نصيحتهم ..... إلى سندي الدائم .....

إخوتي وأخواتي

إلى الذين شاركوني أفراحي وأتراحي .....

إلى من قضيت معهم أحلى أيامي وأجمل أوقاتي .....

أصدقائي وصديقاتي

إلى من ساعدوني في أطروحتي حتى تكلّلت بالنجام .....

إلى من قدّموا لي المعلومات والتسهيلات .....

إليكم زملائي الأفاضل د. محمد غاوي وصفوة بيطار وخالد زيدان

إلى من أضفى لمساته السحريّة على أطروحتي بتدقيقاته اللغويّة .....

إلى زميلي الغالي حسن شاهين

إلى جميع القائمين على إدارة مشروع شباب .....

إلى من قدّم لي المساعدة والمعلومات .....

صديقي العزيز أنس درويش

أيّتها القلوب النابضة بالوفاء والإخلاص ..... أيّتها الأزهار التي تنفحني عطراً .....

والأجنحة التي ترافقني أبداً ..... يا من فرح لفرحي وتألّم لألمي .....

وعجز المقام عن ذكر أسمائهم ..... ولكن ما ضاق القلب عن جمع حبّهم .....

إليكم جميعاً أصدقائي وزملائي وأقاربي وأحبائي أقدّم إهدائي .....

الباحث محمد

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مخطط البحث	س
مقدمة	ش
مشكلة البحث	ص
أهميّة البحث	ص
أهداف البحث	ض
فرضيات البحث	ض
منهج البحث	ض
حدود البحث	ط
الدراسات السابقة	ط
خصوصيّة البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة	ظ
الفصل الأول: الطلب على التعليم في سورية	١
تمهيد	٢
المبحث الأول: التركيب التعليمي للسكان في سورية	٣
مفهوم التركيب التعليمي للسكان وأهميّته	٤

مراحل التعليم في سورية	٥
تطوّر التركيب التعليمي للسكان في سورية	٨
تطوّر أعداد الطلاب حسب المراحل التعليمية في سورية	١١
المبحث الثاني: تطوّر قطّاع التعليم في سورية	٢٢
التطوّر الكمي لقطاع التربية والتعليم في مراحله النظاميّة	٢٤
التطوّر الكمي لقطاع التربية والتعليم في مراحله غير النظاميّة	٣٧
التطوّر النوعي لقطاع التربية والتعليم	٤٠
المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم في سورية	٤٦
النفقات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة	٤٩
أهمّية الإنفاق التعليمي	٤٩
العوامل التي تؤّثر في الإنفاق الحكومي على التعليم	٥٠
تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية	٥١
أسباب زيادة النفقات التعليميّة	٥٢
تطوّر موازنة التعليم العالي	٥٤
مصادر تمويل التعليم العالي في القطر العربي السوري	٥٥
الفصل الثاني: التحولات الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية	٥٧
المبحث الأول: الخصائص الديمغرافية للسكان السوريّين	٥٨
تمهيد	٥٩

الخصوبة والنمو السكاني	٦١
الخصائص العمريّة للسكان السوريّين	٦٣
الخصائص النوعيّة للسكان السوريّين	٦٧
التركيب الإقليمي للسكان السوريّين	٦٨
توزّع السكان على المحافظات	٧٠
التفاوت في حجم سكان المدن السوريّة	٧٢
المبحث الثاني: العوامل الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية	٧٦
معدّل النمو والتزايد السكاني	٧٧
آثار النمو والتزايد السكاني على الخدمات التعليميّة	٧٩
الهجرة	٨١
حجم الهجرة الداخليّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة	٨٤
آثار الهجرة الداخليّة على الخدمات التعليميّة	٩١
الفصل الثالث: التحولات الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية	٩٣
تمهيد	٩٤
المبحث الأول: التركيب الاقتصادي للسكان في سورية	٩٥
مفهوم التركيب الاقتصادي والمهني للسكان وأهميّته	٩٧
توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة	٩٩
توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة	١٠٢

توزّع القوة العاملة بحسب المهن والأنشطة الاقتصاديّة	١٠٤
توزّع المتعطلين حسب الحالة التعليميّة	١٠٩
المبحث الثاني: العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية	١١٣
دور القطاع الخاص وتوسع حجم استثماراته في الطلب على التعليم	١١٤
تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي	١١٤
تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي	١١٧
تطوّر منظومة التشريعات والقوانين الاقتصاديّة في سورية	١١٩
تحوّل الاقتصاد السوري نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي	١٢٢
الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	١٢٤
الأجور والرواتب	١٢٦
العلاقة بين التعليم والأجور والرواتب	١٢٦
عوائد التربية والتعليم وطرق قياسها	١٣٤
آثار التوسّع في حجم الاستثمارات الخاصّة وارتفاع الرواتب والأجور بحسب الشهادات في الطلب الشعبي على التعليم	١٣٦
دور المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي في التعليم والتدريب	١٣٩
مشروع شباب	١٤١
برامج مشروع شباب	١٤٢
النتائج والمقترحات	١٤٥

النتائج	١٤٥
المقترحات	١٤٨
المراجع	١٥١

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	التركيب التعليمي للسكان السوريّين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	٨
٢	تغيّر أعداد الأميّين من إجمالي السكان خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٢
٣	أعداد الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة عام (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٤
٤	تطوّر أعداد حملة الابتدائيّة فما دون حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٦
٥	تطوّر عدد حملة الشهادة الإعداديّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٧
٦	تطوّر عدد حاملي الشهادة الثانويّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٨
٧	تطوّر عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٩
٨	تطوّر عدد حاملي الإجازات الجامعيّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)	٢٠

٩	نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام والمهني خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)	٢٥
١٠	تطوّر عدد التلاميذ في حلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٢٦
١١	تطوّر عدد طلاب المرحلة الثانويّة (ذكور- إناث) خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٢٨
١٢	تطوّر عدد الخريجين في المرحلة الثانويّة الفنيّة والمهنيّة والشرعيّة خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٣٠
١٣	تطوّر عدد المعاهد والطلاب والخريجين خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٣٤
١٤	تطوّر عدد الجامعات والكلّيات والطلاب والخريجين بين عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٣٦
١٥	تطوّر عدد رياض الأطفال وعدد الأطفال ومعلمي الرياض خلال عامي (١٩٨٨- ٢٠٠٧)	٣٨
١٦	تطوّر عدد صفوف الأميّين وعدد المنتسبين إليها والمتخرجين منها خلال عامي (١٩٨٨- ٢٠٠٧)	٣٩
١٧	نسبة طلاب كل كلية إلى أعضاء الهيئة التدريسيّة في الكلّية خلال عامي (٢٠٠٥ -٢٠٠٨)	٤٥
١٨	تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٧)	٥٢

١٩	تطوّر كلفة الطالب بالأسعار الثابتة في مختلف مراحل التعليم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨)	٥٣
٢٠	تطوّر موازنة وزارة التعليم العالي خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)	٥٤
٢١	تطوّر عدد سكان سورية خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٨) مقدّراً بالألف نسمة	٦٢
٢٢	توزيع سكان سورية حسب فئات السن والجنس ومكان الإقامة في منتصف عام (٢٠٠٨)	٦٤
٢٣	التقسيمات الإداريّة في سورية لغاية منتصف عام (٢٠٠٨)	٦٩
٢٤	توزّع الكثافة السكانيّة في سورية حسب المحافظات والقطر خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٨)	٧٢
٢٥	فئات المدن السوريّة	٧٢
٢٦	معدّل النمو السنوي للسكان حسب المحافظات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)	٧٥
٢٧	حجم تدفقات الهجرة على مستوى الطبقات للتعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤)	٨٥
٢٨	حجم الهجرة حسب المحافظات خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٤)	٩٠
٢٩	توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة في سورية خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)	١٠٠
٣٠	توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة في سورية خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٠٢
٣١	التوزّع النسبي للمشتغلين حسب الجنس والمهنة في سورية خلال الفترة	١٠٦

	(١٩٩٤-٢٠٠٨)	
٣٢	توزّع المتعطلين حسب الحالة التعليميّة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٠٩
٣٣	تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)	١١٥
٣٤	تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي مع إهمال صافي التعامل الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)	١١٨
٣٥	ارتباط مستوى التعليم بالدخل في الولايات المتحدة الأمريكيّة عام (١٩٧٨)	١٢٨
٣٦	شرائح الأجور والرواتب للعاملين بالدولة من الفئة الأولى تبعاً لنوع الشهادة والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)	١٢٩
٣٧	شرائح الأجور والرواتب للعاملين بالدولة من الفئة الثانية تبعاً لنوع الشهادة والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)	١٣٠
٣٨	شرائح الأجور والرواتب للعاملين بالدولة من الفئة الثالثة تبعاً لنوع الشهادة والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)	١٣٠
٣٩	شرائح الأجور والرواتب للعاملين بالدولة من الفئة الرابعة تبعاً لنوع المؤهّلات المهنيّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)	١٣١
٤٠	شرائح الأجور والرواتب للعاملين بالدولة من الفئة الخامسة من العمال العاديين وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)	١٣١
٤١	تطوّر الأجر الشهري للعاملين المبتدئين العمل بالدولة بحسب الحالة التعليميّة خلال عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	١٣٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
١	مراحل التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة	٧
٢	نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (١٩٩٤)	٩
٣	نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٤)	١٠
٤	نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٧)	١٠
٥	تغيّر نسبة الأميّين خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)	١٣
٦	نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة عام (١٩٩٤)	١٥
٧	نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة عام (٢٠٠٤)	١٥
٨	نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة عام (٢٠٠٧)	١٦
٩	تطوّر عدد التلاميذ في حلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٧)	٢٧
١٠	تطوّر كثافة التلاميذ في الشعبة الواحدة في مرحلة التعليم الأساسي	٤٣
١١	هرم الأعمار للسكان السوريّين عام (٢٠٠٨)	٦٦
١٢	توزّع السكان على المحافظات السوريّة عام (٢٠٠٨)	٧٠
١٣	تصنيف المدن السورية حسب حجم السكان فيها وفق نتائج تعداد عام (٢٠٠٤)	٧٣
١٤	توزّع قوة العمل حسب الجنس في سورية خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)	١٠١
١٥	توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة (الحضر) خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)	١٠١

١٦	توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة (الريف) خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)	١٠٢
١٧	توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (١٩٩٤)	١١١
١٨	توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٤)	١١١
١٩	توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٧)	١١٢
٢٠	تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)	١١٧
٢١	تطوّر مساهمة القطاع الخاص من الناتج المحلّي الإجمالي مع إهمال صافي التعامل الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)	١١٩
٢٢	تطوّر الأجر الشهري للعاملين المبتدئين العمل بالدولة بحسب الشهادات التي يحملونها خلال عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)	١٣٣

مخطط البحث:

- مقدمة.
- مشكلة البحث.
- أهمّية البحث.
- أهداف البحث.
- فرضيات البحث.
- منهج البحث.
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة.
- خصوصيّة البحث.

- مقدمة:

كان التعليم قديماً مقصوراً على الفئة الاجتماعيّة التي تملك الثروة والسلطة، وكان يعدّ نوعاً من أنواع الترف الاجتماعي. ولكن في العصر الحديث ومع بداية التطوّر الاقتصادي والاجتماعي ودخول التقنيات الحديثة إلى مختلف القطاعات الاقتصاديّة، تغيَّر مفهوم التعليم وتغيّرت أهدافه وبرزت الحاجة إلى قوة عمل تمتلك مستوياتٍ عاليةٍ من التدريب والتعليم والمهارة وتقوم بدورها في العمليّة الإنتاجيّة بكفاءة وفاعليّة. هذا أدى لتوسيع نطاق التعليم وانتشاره وتعميمه بين فئات أبناء المجتمع لتلبية احتياجات ومتطلّبات عملية التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وما لبث أن أضحى التعليم هدفاً اجتماعياً تسعى لتحقيقه كل دول العالم. فهو يرمي إلى تغيير تفكير المواطنين وسلوكهم بما يتلاءم مع ضرورات الحياة ويوسّع المعارف لديهم ويرفع من مستوى وعيهم المادي والفكري ويسهّل عمليَّة التكيّف مع البيئة التي تحيط بهم ويكسبهم المهارات والخبرات لمواكبة التطوّرات العلميّة في كل جوانب الحياة، ولاسيّما ما يتعلق بوسائل الإنتاج، وبالتالي لم يعد التعليم مجرّد ترفٍ فكريٍّ, بل أصبح حاجة ضروريّة وملحّة لكل فرد من أفراد المجتمع([1]). "فمسألة التعليم تُعتبر من أهمّ المسائل التي يتوقف عليها حسن سير عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة فهي التي ترفد عملية التنمية بالأطر الفنيّة والمهنيّة والإداريّة. بل إنَّ التعليم في الوقت الحاضر أصبح مؤشّراً لدرجة تطوّر المجتمع وتقدّمه ويحدّد مكانته في السلّم الحضاري"([2]).

وإنّ دراسة التحولات الديمغرافيّة والاقتصاديّة تستقطب الكثير من الباحثين وأصحاب القرار في أغلب دول العالم, وخاصّة في العقود الأخيرة التي شهدت زيادةً سكانيّةً كبيرةً وتغيّراتٍ شملتْ معظم ميادين الحياة, لما لها من أثرٍ كبيرٍ على عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, وتعدّ سورية من البلدان النامية التي شهدت معدلات نمو سكاني مرتفعة واتبعت إجراءاتٍ عدّة لتخفيضها. كما حقّقت معدّلات نمو اقتصادي واجتماعي تفوق معدلات النمو السكاني خلال العقود الأخيرة، وتسعى سياسة الدولة نحو الربط بين السكان والتنمية لأنَّ معرفة واقع التحول الديمغرافي بشكلٍ

---

[1]): حمّادة, عبد الله, مستقبل الوضع السكاني في سورية وانعكاساته على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, رسالة ماجستير في الإحصاء, كلّية الاقتصاد, جامعة حلب, ١٩٩٤, ص ١٠٦.

[2]): الأشقر, أحمد, نحو إستراتيجيّة وطنيّة للتعليم والتدريب المهني لخدمة احتياجات التنمية المستقبليّة, الحلقة التدريسيّة حول السكان والموارد البشريّة في إطار التخطيط الإنمائي, جامعة حلب بالتعاون مع منظّمة العمل الدوليّة, (٢٧-٢٩) كانون الأول, ١٩٨٨.

دقيقٍ وصحيحٍ والنشاطات الاقتصاديّة التي يقوم بها السكان تعتبر حجر الزاوية في كل الخطط التنمويّة.

ومن هنا برزت أهميّة دراسة العلاقة بين التغيرات السكانيّة والاقتصاديّة من جهة وبين الموارد والخدمات المطلوبة لرفد عملية التنمية من جهة أخرى. ونظراً لاتساع وتشابك هذه العلاقة التي تحتاج لأكثر من بحث للإحاطة بها, سيتم التركيز على أهم العوامل الديمغرافيّة والاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على الخدمات التعليميّة في سورية.

فالتنمية الاقتصاديّة المنشودة ينبغي أن تواكبها أو تسبقها دراسة دقيقة لاحتياجات السكان من الخدمات كافّةً ولاسيّما التعليميّة منها, بحيث يلبّى الطلب المتزايد عليها كمّاً ونوعاً لكافة القطّاعات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. وإنَّ تنمية قطّاع التعليم بوتيرةٍ لا تتناسب مع التطوّرات المرتقبة للقطاعات الأخرى يخلق إشكاليات فنيّة واقتصاديّة لتلك القطّاعات ولقطّاع التعليم نفسه.

- مشكلة البحث:

إنّ التزايد الكبير في عدد السكان في بلدٍ محدود الموارد كسورية يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة وهي تسعى جاهدةً لتلبية حاجات المواطنين من الخدمات التعليميّة التي لا يمكن الاستغناء عنها. فارتفاع عدد السكان وتزايد وتيرة عملية التنمية يزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة نتيجة وصول مزيد من الأطفال سنويّاً إلى سن المدرسة ممّا يوجب على الدولة استيعاب السكان في سن التعليم وفي كافة المراحل ولاسيّما المرحلة الابتدائيّة, وإعدادهم وتأهيلهم وإكسابهم المهارات اللّازمة لتلبية احتياجات مشاريع التنمية في مختلف الاختصاصات, ورفد القطّاعات والشركات والمنشآت الاقتصاديّة والخدميّة بالكوادر والقوى العاملة المتعلِّمة والمدرّبة والمؤهّلة اللّازمة لتنمية المجتمع وتطويره.

وبالتالي يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل يؤثّر عاملي الزيادة في عدد السكان والهجرة الداخليّة في الطلب على الخدمات التعليميّة في سورية؟ وما هي تلك الآثار؟

٢- هل يؤثّر عاملي التوسّع في حجم الاستثمارات الخاصّة والأجور والرواتب في الطلب على الخدمات التعليميّة في سورية؟ وما هي تلك الآثار؟.

- أهميّة البحث:

تتجلّى أهميّة دراسة التحولات الديمغرافيّة والاقتصاديّة في سوريّة في توضيح الأساس الذي ترتكز عليه عملية التنمية في التخطيط للموارد التي تحتاجها لاستمرار التطوّر، فلم تعد اقتصادات اليوم تعتمد على القطاعات الريعيّة والموارد الماديّة بقدر ما تعتمد على المعرفة, وبالتالي تعدّ التربية والتعليم من أهم روافد عملية التنمية من خلال أثرها المباشر في حياة الناس وتطوير الاقتصاد الوطني وإعداد الكوادر اللّازمة المؤهّلة لمختلف القطاعات. كما تنبع أهميّة البحث في معرفة العلاقة بين المتغيرات السكانيّة والاقتصاديّة ومعرفة أثرها في الطلب على الخدمات التعليميّة.

- أهداف البحث:

يتطلّع البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة عاملي الزيادة في عدد السكان والهجرة الداخليّة, وتوضيح وتحليل آثارهما في الطلب على الخدمات التعليميّة في سوريّة.
٢- دراسة عاملي التوسّع في حجم الاستثمارات الخاصّة والأجور والرواتب وتوضيح وتحليل آثارهما في الطلب على الخدمات التعليميّة في سوريّة.

- فرضيات البحث:

يقوم البحث على عدّة فرضيات وهي:

١- زيادة عدد السكان في سورية يزيد من الطلب الشعبي على التعليم.([١])
٢- الحركة المكانيّة للسكان السوريّين داخل سورية تزيد من بنية الطلب الشعبي على التعليم.([٢])
٣- توسّع حجم الاستثمارات الخاصّة في سورية يزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة.
٤- ارتفاع مستوى الدخل والأجور في سورية يزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة.
٥- تعجز الدولة عن تأمين الخدمات التعليميّة للأعداد المتزايدة من السكان.

- منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث وفقاً لرؤية علميّة، ولإثبات صحة الفرضيات الموضوعة سيعتمد الباحث على استخدام:

- المنهج الاستنباطي التحليلي: الذي ينطلق من توضيح المفاهيم النظريّة وبيان ما ورد في المراجع والدوريّات العلميّة والأبحاث المنشورة المرتبطة بالتحولات الديمغرافيّة والاقتصاديّة وآثارها في الطلب على الخدمات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, ودراسة وتحليل العوامل المؤثّرة في الطلب الشعبي على التعليم, وبيان آثارها في الطلب على الخدمات التعليميّة.
- المنهج الاستقرائي الإحصائي: الذي يعتمد على دراسة تحليليّة إحصائيّة لواقع التحولات الديمغرافيّة والاقتصاديّة في سوريّة من خلال الإحصائيّات والأرقام للوصول إلى أثر تلك التحولات في الطلب على الخدمات التعليميّة في سوريّة.

- حدود البحث:

---

[١](): الطلب الشعبي على التعليم: مصطلح تربوي يقصد به الطلب الاجتماعي على التعليم أو الطلب السكاني على الخدمات التعليميّة.

[٢](): الحركة المكانيّة داخل سورية: مصطلح يقصد به الهجرة الداخليّة للسكان.

أ- الحدود الزمنيّة: اعتمدت الدراسة التحليليّة الإحصائيّة على إحصائيّات من أعوام مختلفة بين عامي (١٩٨٨-٢٠٠٨).

ب- الحدود المكانية: الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

- **الدراسات السابقة:**

١- دراسة الباحث محمد شريف, من جامعة حلب، عام (١٩٨٤)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, بعنوان: التأثير المتبادل للخصوبة والتعليم وواقعه في مدينة حلب.

بيّنت الدراسة العلاقة بين الخصوبة والتعليم وآليّة التأثير المتبادل بينهما, كما بيّنت حجم النمو السكاني ومعدّلاته وأثره على التعليم في مدينة حلب. وقد ركزت الدراسة على اعتبار الخصوبة كأهم مصدر للتزايد السكاني والتي لها أثر كبير على التعليم.

٢- دراسة الباحث جواد الكوري, من جامعة دمشق، عام (١٩٩٦)، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, بعنوان: آفاق التغيّر الديمغرافي وأثر التعليم في تحسين التركيب النوعي للقوى البشريّة.

بيّنت الدراسة مستويات واتجاهات النمو السكاني الحاليّة والمستقبليّة في سوريّة والعالم, وركّزت على توضيح أثر التعليم في تحسين التركيب النوعي للسكان والقوى البشريّة, وبيان مدى تطوّر التركيب التعليمي للسكان نتيجة التطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سوريّة.

٣- دراسة الباحث حسن محمد حجازي, من جامعة دمشق, عام (١٩٩٧), رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, بعنوان: التحولات الديمغرافيّة ومخرجات التعليم وحركة التنمية في سورية خلال السنوات من (١٩٦٣-١٩٩٥).

بيّنت الدراسة الآفاق المستقبليّة للنمو السكاني والتعليم ودوره في عملية التنمية في سوريّة, والتنبّؤ المستقبلي بعدد السكان والتدفقات الطلابيّة وأثرها على عملية التنمية, وركّزت على توضيح دور مخرجات التعليم في عملية التنمية.

٤- دراسة الباحث عبد الحميد الوليد الصباغ, من جامعة حلب, عام (٢٠٠٢), رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, بعنوان: المستويات التعليميّة للعاملين وأثرها في كفاءة الصناعة السورية.

بيّنت الدراسة أهميّة التعليم وركّزت على توضيح أثر المستويات التعليميّة للعاملين في كفاءة الصناعة السورية, وبيان دور التعليم في عملية التنمية الاقتصاديّة, وأهميّة قياس العائد الاقتصادي من التعليم وآلياته.

٥- دراسة الباحث فؤاد إسماعيل, من جامعة حلب, عام (٢٠٠٧), رسالة مقدَّمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد, بعنوان: ديناميكيّة السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية.

بيّنت الدراسة أهمّية التعليم بالنسبة للسكان, ودوره في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سورية, وركّزت على توضيح الخصائص الديمغرافيّة والاجتماعيّة للسكان السوريّين, والتنبؤ المستقبلي بحجم السكان في سن التعليم.

٦- دراسة الباحثة زينة فائز محمد, من جامعة تشرين, عام (٢٠٠٩), رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد, بعنوان: دراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على التنمية في سورية.

بيّنت الدراسة العلاقة بين التعليم والبحث العلمي وانعكاس تلك العلاقة على عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سورية, وركّزت على بيان مدى تطوّر قطاع التعليم في سورية, وأهميّة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي وأثر ذلك على عملية التنمية.

- **خصوصيّة البحث بالمقارنة مع الدراسات السابقة:**

تتجلى خصوصيّة البحث في النقاط التالية:

- دراسة أهم العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على الخدمات التعليميّة بالإضافة إلى دراسة أهم العوامل الديمغرافيّة.
- توضيح وتحليل آثار التحوّلات الديمغرافيّة والاقتصاديّة في الطلب على الخدمات التعليميّة.
- توضيح دور المشاريع التنمويّة لمنظمات المجتمع الأهلي في عمليّة التنمية, وبيان تجربة مشروع شباب في مجال تعليم وتدريب الشباب السوريّين وإعدادهم للحياة العمليّة ودخول عالم الأعمال.

الطلب على التعليم في سورية

المبحث الأول: التركيب التعليمي للسكان في سورية.

المبحث الثاني: تطوّر قطّاع التعليم في سورية.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم في سورية.

- تمهيد:

يعدّ التعليم ضرورةً ملحّةً لكل فردٍ في المجتمع, حاضراً ومستقبلاً, لأنَّه ضرورةٌ وحاجةٌ حياتيّةٌ لا يمكن الاستغناء عنها, "حيث يقوم التعليم بدور رئيس في بناء قوة عمل منتجة، كما يؤدي مهمّة أساسيّة في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير الفكر النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجيّة"(١).

١(): الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل التاسع عشر, قطاع التعليم والبحث العلمي, هيئة تخطيط الدولة, ص ٤٠٣.

ولقد حدثت خلال العقدين الماضيين تغيّرات كبيرة في البنية الأساسيّة الديمغرافيّة والاقتصاديّة في سورية، وترافق ذلك مع تزايد الطلب على الخدمات التعليميّة، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في سياسات التعليم في سورية بهدف مواجهة تحديات التنمية المطروحة في المستقبل، على اعتبار أن التعليم هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى التطور والتنمية والتقدّم، إذ لم يعد ممكنًا تصور نجاح أيّة عمليّة تنمويّة وطنيّة بدون المساهمة الفعليّة الحقيقيّة لعنصر التعليم، الذي بات عنصرًا محددًا وركنًا أساسيّاً من أركانها. حيث يقع على عاتق التعليم عبء تنمية وتطوير الموارد البشريّة، التي تعتبر المحدّد الأساسي لتحقيق ونجاح التنمية الوطنية المستدامة.

وإنَّ الاهتمام الخاص الذي يوليه السيد الرئيس (بشار الأسد) لقطاع التعليم نابع من إيمان سيادته بأنَّ الاستثمار الأهم على الإطلاق هو الاستثمار في الإنسان وبأنّ التعليم هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، لذلك لابد من تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي لتتمكن مخرجات هذه المنظومة من تلبية متطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة باحتياجاتها المتغيّرة والمتعدّدة ومن مجابهة التحدّيات المختلفة.

ونتيجة التزايد السكاني والتطوّر المعرفي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي تزايد الطلب على التعليم في سورية وسنبيّن مقدار هذا التزايد من خلال مباحث هذا الفصل التي تتناول التركيب التعليمي للسكان في سورية ومراحل التعليم ومدى تطوّر مؤشراته وتطوّر قطاع التعليم من الناحية الكمّيّة والنوعيّة ومقدار الإنفاق على التعليم وأهميّته.

المبحث الأول: التركيب التعليمي للسكان في سورية

١- مفهوم التركيب التعليمي للسكان وأهميّته.

٢- مراحل التعليم في سورية.

٣- تطوّر التركيب التعليمي للسكان في سورية.

٤- تطوّر أعداد الطلاب حسب المراحل التعليميّة في سورية.

المبحث الأول : التركيب التعليمي للسكان في سورية

١-١- مفهوم التركيب التعليمي للسكان وأهميّته:

يقصد بالتركيب التعليمي للسكان توزّع السكان وفق المستوى التعليمي لإظهار عدد السكان على كافّة المستويات الأميّة, المتعلّمين, الابتدائيّة, الإعداديّة, الثانويّة, فنيّة ومهنيّة, جامعيّة ودراسات عليا, لما لذلك من أهميّة اقتصاديّة واجتماعيّة وديمغرافيّة, لأنَّ المستوى التعليمي للأفراد يؤثّر في سلوكهم النوعي الديمغرافي, كما أن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي يتعلق بمستواهم

التعليمي والذي من شأنه التأثير في معدّلات الخصوبة والوفاة, فتأخّر سن الزواج على سبيل المثال ناجم عن طول فترة الدراسة, وبالتالي فإنَّ تأخر سن زواج المرأة من شأنه التقليل من عدد الولادات نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي, وكذلك التقليل من الوفيات بسبب ارتفاع الوعي الصحي ومستوى المعيشة(١).

فتركيب السكان حسب الحالة التعليميّة يشمل التعدادات السكانيّة التي تهتم بتوزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة, وغالباً ما تكون هذه البيانات موزّعة حسب العمر والنوع, ولهذه البيانات أهميّة خاصة في أنَّها تعدّ مؤشراً لمستوى المعيشة, ومقياساً للحكم على درجة التطوّر الثقافي والاجتماعي, كما أنَّها تعدّ ذات أهميّة خاصّة في التنبؤ بالاتجاهات التعليميّة المستقبليّة وفقاً للخطط الموضوعة.

وفي الدول التي تتزايد فيها نسبة الأميّة تكون بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليميّة ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأميّة في تلك الدول(٢).

وإنَّ توزّع السكان حسب المستوى التعليمي والعمر والجنس نحصل من خلاله على ما يسمى بالتركيب العمري والنوعي والتعليمي للسكان والذي يساعدنا في حساب النسب الآتية(٣):

- نسبة الأميّة: وهي تحسب بقسمة عدد الأشخاص الأميّين في سن معيّنة إلى مجموع السكان في تلك السن مضروبة بالعدد (١٠٠) في لحظة زمنية معينة, وكلما قلّت هذه النسبة دلّت على مدى التقدّم الاقتصادي والاجتماعي للبلد, على عكس زيادة هذه النسبة التي تدلّ على مدى تخلف البلد الاجتماعي والاقتصادي والذي يرافقه انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض الوعي الصحي وانتشار الأمراض ونقص التغذية ....إلخ.
- نسبة الأطفال المسجلين في المدارس إلى مجموع الأطفال في سن الدراسة: لمعرفة مدى استيعاب المدارس في سن الدراسة.
- نسبة عدد الطلاب المسجلين في المراحل التعليميّة المختلفة حسب العمر وذلك لمعرفة مدى قدرة النظام التعليمي على استيعاب فئات العمر في المدارس وإعدادهم لسوق العمل.

١-٢- مراحل التعليم في سورية:

١(): مخول, مطانيوس, مبادىء الإحصاء السكاني, منشورات جامعة دمشق, ١٩٩٧, ص٨٩.

٢(): www.moqatel.com

(٣): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص ٨٩-٩٠.

"يقول الحكيم الصيني (كيواه تزو) الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد: (إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة, وإذا كنت تخطط لعشر سنوات فازرع شجرة, وإذا كنت تخطط لمائة عام فعلِّم الناس, فعندما تزرع بذرة واحدة فإنّك تحصد محصولاً واحداً وعندما تعلِّم الناس تحصد مائة محصولاً)"(١).

فالتعليم بمراحله المختلفة هو الوسيلة الأساسيّة التي يتم عن طريقها إعداد الطاقات البشريّة اللّازمة من أجل استمرار عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, وفيما يلي سيتم توضيح مراحل التعليم التي يمرّ بها السكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة ضمن المؤسّسات التعليميّة وهي:(٢)

١- مرحلة رياض الأطفال: وهي مرحلة اختياريّة وغير مجانيّة, تبدأ من سن (٤) سنوات وتنتهي بسن (٦) سنوات.

٢- مرحلة التعليم الابتدائي: وهي مرحلة إلزاميّة ومجانيّة, تمتد من سن (٧) سنوات وتنتهي بسن (١٢) سنة, وتعتبر هذه المرحلة القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها بقية مراحل التعليم, الدراسة في هذه المرحلة عامة, تقتصر على موضوعات مبسطة تدور حول موضوعات تربويّة واجتماعيّة واقتصاديّة وصحيّة, "ويمكن تحديد أهداف التعليم في هذه المرحلة بما يلي:

- تزويد التلاميذ بالأساسيّات التربويّة, بالإضافة إلى بعض العادات الجيدة وأنماط السلوك الاجتماعي الحسن.
- التأكيد على تعليم مبادىء اللغة العربيّة, وتعليم مبادىء الديانة, والأخلاق والتربية الوطنيّة, بالإضافة إلى مبادىء بعض العلوم الأخرى.
- تنمية الوعي والإدراك الاجتماعي لدى التلاميذ."(٣)

٣- مرحلة التعليم الإعدادي: وهي مرحلة مجانيّة وغير إلزاميّة, تمتد من سن (١٣) سنة وتنتهي بسن (١٥) سنة, وتعتبر هذه المرحلة ختامية لدى الكثير من التلاميذ, وهي مرحلة إعداد للتعليم الثانوي.

---

(١): تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩١), ص ٧٣.
(٢): الصباغ, عبد الحميد, المستويات التعليمية للعاملين وأثرها في كفاءة الصناعة السورية, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ٢٠٠٢, ص ٣٨-٤٠.
(٣): حبيب, نعيم, السياسات التعليمية في العالم العربي _واقع وآفاق, معهد الإنماء العربي, بيروت, ١٩٨٨, ص ٧٠.

وقد صدر القانون رقم (٣٢) للعام (٢٠٠٢) الذي يقضي بإدماج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة تسمى مرحلة التعليم الأساسي, وهي مرحلة إلزاميّة مجانيّة, وتقسم هذه المرحلة إلى حلقتين هما:

- الحلقة الأولى: تمتد من الصف الأول حتى الصف الرابع, يعلّم فيها معلِّم يحمل إجازة في التربية – اختصاص معلّم صف – أو معلِّم يحمل أهلية التعليم ويدرّسون جميع المواد عدا اللغة الأجنبيّة والتربية الرياضيّة والفنيّة والموسيقا.
- الحلقة الثانية: تمتد من الصف الخامس حتى الصف التاسع, يدرِّس فيها مدرِّسون أو مدرِّسون مساعدون, ويكون التدريس فيها تخصصيّاً لكل مادة دراسية على حده.

٤- مرحلة التعليم الثانوي: تمتد من عمر (١٥) سنة حتى عمر (١٨) سنة, وهذه المرحلة تقسم إلى تخصّصات وفروع: الثانوي العام بفرعيه (العلمي والأدبي) – الثانوي الصناعي بفروعه المختلفة (حدادة ونجارة وإلكترون....إلخ) – الثانوي التجاري – الثانوي الزراعي – الثانوي الشرعي – الثانوي الفني النسوي بفروعه المختلفة (خياطة وتطريز وطهو.....الخ).

٥- مرحلة التعليم العالي: و يقسم إلى قسمين:

- تعليم متوسط: يمتد من سن (١٨) حتى سن (٢٠), ويتوزّع على المعاهد المتوسطة باختصاصات متنوعة.
- التعليم الجامعي: يمتد من سن (١٨) حتى سن (٢٤), وتختلف مدته من كلية لأخرى, تشرف عليه وزارة التعليم العالي, ويهدف التعليم في هذه المرحلة إلى إعداد الكوادر وتأهيلها لتلبية حاجات سوق العمل ورفدها بالخبراء والفنييّن والمختصين.

٦- مرحلة الدراسات العليا: تأتي بعد المرحلة الجامعيّة, وتضم دبلوم الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه.

والشكل التالي يبيّن مراحل التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

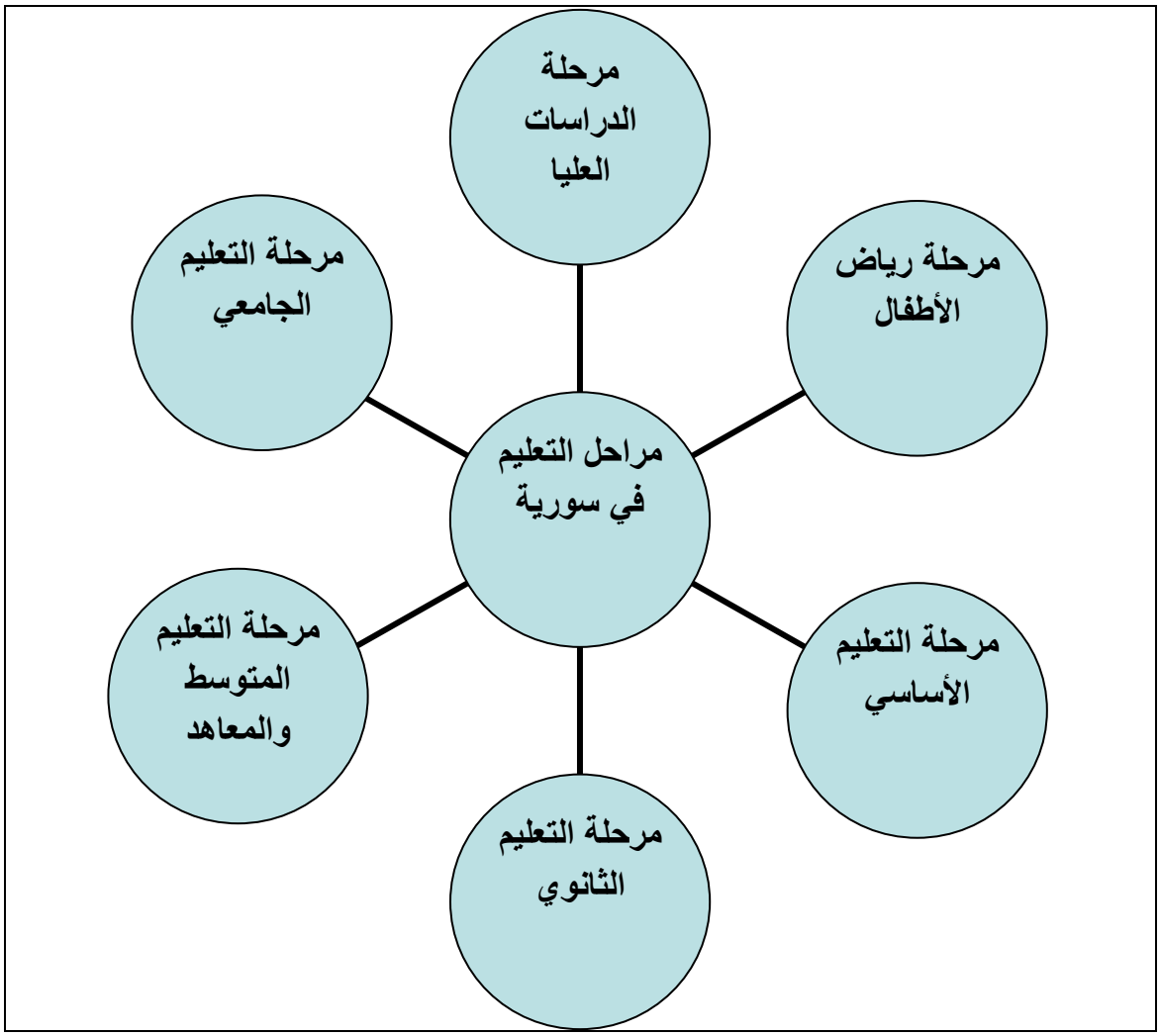

الشكل رقم (١) مراحل التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة

١-٣- تطوّر التركيب التعليمي للسكان في سورية:

يعدّ تركيب السكان حسب العمر والجنس المؤشّر الديمغرافي الذي يصف السكان وموارد القوى العاملة من الناحية الكمّيّة, أمّا تركيب السكان حسب المستوى التعليمي فيعتبر المؤشّر الاقتصادي والاجتماعي الذي يصف السكان والقوى البشريّة من الناحية النوعيّة, ويدلّ على مدى تطوّر المجتمع اقتصاديّاً واجتماعيّاً.

ويعدّ التركيب التعليمي للسكان مؤشّراً على مستوى الشعب الثقافي والحضاري, ونتيجةً للجهود التي تبذلها الدولة في قطاع التعليم, فقد سجلت نسبة الأميّة انخفاضاً شديداً بين السكان السوريون من (٢٧.٤٪) عام (١٩٩٤), إلى (١٤.٢٪) عام (٢٠٠٧), والجدول التالي يبيّن تطوّر التركيب التعليمي للسكان السوريّين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (١) التركيب التعليمي للسكان السوريّين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

السنوات	١٩٩٤		٢٠٠٤		٢٠٠٧	
الحالة التعليمية	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أمي	٢.٠٥٧.٦٠٦	٢٧.٤	١.٩٩٨.٨٤١	١٨.٩	١٧١٣٢٤٩	١٤.٢
ملم	١.٦٢٥.٣٣٧	٢١.٦	٣.٣٣٣.٩٤٩	٣١.٦	١٣٧٥٥٦٦	٢٢.٤
ابتدائية	١.٦٣٣.٠٢٨	٢١.٤	٠.٩٤٦.٧٣٤	١٨.٤	٤١٢٨٣١٠	٣٤.٣
إعدادية	١.٠٥٧.٩٤٣	١٣.٩	١.٤٧٩.٨٧٤	١٤.٠	٢٢٥٤٤٤٩	١٨.٧
ثانوية عامة	٦٦٣.١٩٥	٨.٧	٨٣٢.٩٧٥	٧.٩	١٤٦٠٤٩٦	٢١.١
ثانوية مهنية	١٠٣.١٩٤	١.٤	١١٤٧٤٢	١.١		
معهد	١٦٨.٧٩٩	٢.٢	٤٣٢.٠٧٠	٤.٢	٥٨٩٨٢٦	٤.٩
جامعة	٢٣٠.٧٥٧	٣.١	٣٤٥١٥٨	٣.٨	٥٠٦٢٢٧	٤.٢
ما فوق الجامعة	١٨.٤٣٥	٠.٢	٢٠٥٣٠	٠.٢		
غير مبين	١٢.٨١٦	٠.٢	٥٦.٧٤٥	٠.٥	٦٤٨	-
مجموع	٧.٦٣٣.١٨٥	١٠٠.٠٠	١٠.٥٦١.٦١٨	١٠٠.٠	١٢٠٢٨٧٧١	١٠٠

المصدر: * الشيخ أوغلي, عصام وإسماعيل, فؤاد, تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهوريّة العربيّة السوريّة-دراسة مقارنة (١٩٩٤-٢٠٠٤), رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء, دمشق, ٢٠٠٧, ص ٧.
* نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض عدد الأميّين من (٢٠٥٧٦٠٦) عام (١٩٩٤), إلى (١٧١٣٢٤٩) عام (٢٠٠٧), وذلك لصالح عدد الملمّين بالقراءة والكتابة, والذين ارتفع عددهم من (١٦٣٣٠٢٨) عام (١٩٩٤), إلى (٣٣٣٣٩٤٩) عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّ عددهم انخفض من جديد ليصبح (١٣٧٥٥٦٦) عام (٢٠٠٧).

كما نلاحظ أيضاً تناقص حملة الشهادة الابتدائيّة من (١٦٣٣٠٢٨) عام (١٩٩٤), إلى (٩٤٦٧٣٤) عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّ أعدادهم عاودت الارتفاع من جديد وبشكلٍ ملحوظٍ لتصل إلى (٤١٢٨٣١٠) عام (٢٠٠٧), وهذا يشير إلى ارتفاع أعداد المتسربين خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٤), وبالتالي فإنَّ هذا الانخفاض في أعداد حملة فئة الابتدائيّة فما دون له انعكاسات اقتصاديّة من خلال تأثيره على التركيبة التعليميّة للداخلين إلى سوق العمل, والتي تجعل معظم الداخلين إلى سوق العمل من حملة الشهادة الابتدائيّة فما دون, والتي تعتبر قوى عاملة غير مؤهّلة, لذلك يعملون في مهن غير مهنيّة ولا تحتاج إلى خبرة أو مهارة في القطاع غير المنظّم, وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة من هذه الفئة.

وفيما يتعلّق بحملة الشهادة الثانويّة العامّة والمهنيّة فإنّنا نجد ارتفاع عددهم من (٧٦٦٣٨٩) عام (١٩٩٤), إلى (١٤٦٠٤٩٦) عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا الارتفاع يعود إلى زيادة الوعي بأهميّة متابعة التعليم, بالإضافة إلى قيام الدولة بافتتاح تخصصات جديدة في الثانويّات المهنيّة /كاختصاص تقنيات الحاسوب والشبكات والبرمجة وغير ذلك/. ممّا دفع الطلاب نحو متابعة تعليمهم الثانوي.

كما نلاحظ أيضاً ارتفاع أعداد حملة المعاهد المتوسطة من (١٦٨٧٩٩) عام (١٩٩٤), إلى (٥٨٩٨٢٦) عام (٢٠٠٧), وكذلك ارتفاع عدد حملة الإجازات الجامعيّة فما فوق من (٢٤٩١٩٢) عام (١٩٩٤), إلى (٥٠٦٢٢٧) عام (٢٠٠٧).

والأشكال الآتية توضّح نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة في الأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٧).

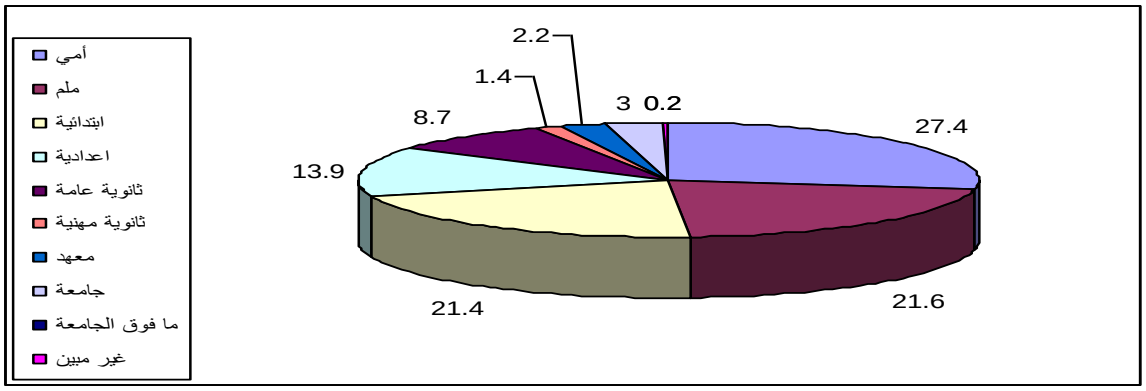

الشكل رقم (٢) نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليمية في سورية عام (١٩٩٤)

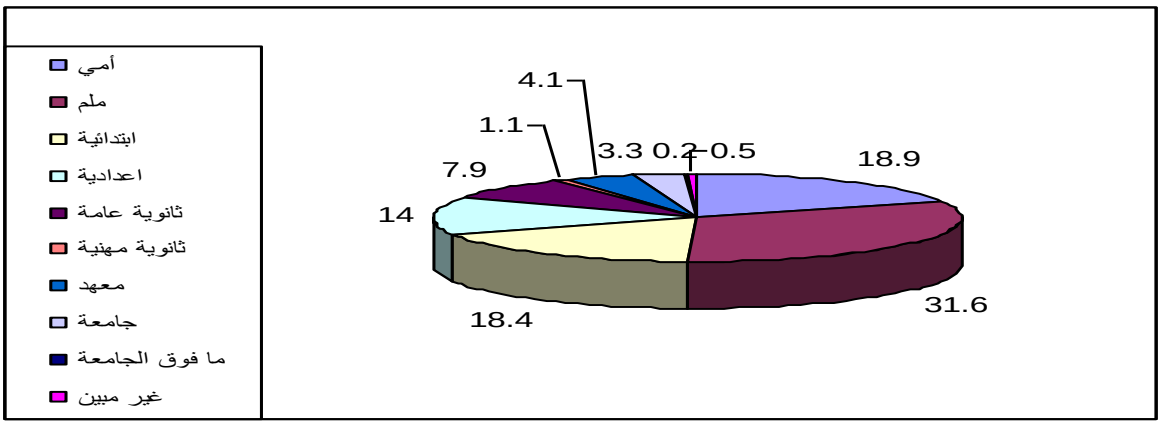

الشكل رقم (٣) نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليمية في سورية عام (٢٠٠٤)

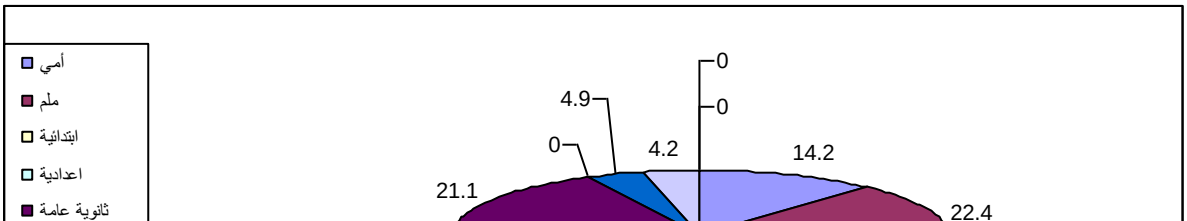

الشكل رقم (٤) نسب توزّع السكان السوريّين حسب الحالة التعليمية في سورية عام (٢٠٠٧)

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أنَّه قد حدث تبدّل ملحوظ في التركيبة التعليميّة للسكان خلال الفترة من (١٩٩٤-٢٠٠٧), كما كان هناك زيادة في الأعداد المطلقة لكافّة الحالات التعليميّة تقريباً ماعدا فئة الملم التي انخفضت في الآونة الأخيرة وفئة الأمي التي انخفضت بشكلٍ بسيط, وهذا يتطلّب المزيد من القيام بحملات التوعية بأهميّة التعليم ومحو الأميّة ومكافحة ظاهرة التسرب في المدارس ومتابعة المتعلّمين وتقديم بعض المعونات لهم في المناطق الفقيرة, كالمعونات الغذائية مثلاً, لتوثيق ارتباطهم بالمدرسة وتخفيض نسب التسرب فيها(١).

والآن سندرس بالتفصيل تطوّر التركيب التعليمي من خلال دراسة تطوّر أعداد الطلاب حسب المراحل التعليميّة في سورية.

١-٤- تطوّر أعداد الطلاب حسب المراحل التعليميّة في سورية:

"لقد ازداد الاهتمام حديثاً بالتعليم وبمؤشّراته, لما لها من أثرٍ كبيرٍ في دفع عملية التنمية, فمسألة التعليم وإعداد الكوادر الفنيّة, من أهمّ المسائل التي يتوقف على حلها حسن سير عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في أي بلدٍ من البلدان"(٢).

١(): الشيخ أوغلي, عصام وإسماعيل, فؤاد, مرجع سابق, ص ٦-٧.

٢(): عبد الدائم, عبد الله, التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي (إستراتيجية تنمية القوى العاملة), دار العلم للملايين, بيروت, ١٩٩١, ص ٩.

وإنَّ الحالة التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة تقسم إلى سبع مجموعات, وذلك بحسب المكتب المركزي للإحصاء, وهم([1]):

- الأميّون
- الملمّون بالقراءة والكتابة
- حملة الشهادة الابتدائيّة
- حملة الشهادة الإعداديّة
- حملة الشهادة الثانويّة
- حملة شهادة المعاهد المتوسطة
- حملة الإجازات الجامعية فما فوق

وإنَّ هذا التقسيم يساعد المخططين وراسمي السياسة الاقتصاديّة في البلد على تحديد الاحتياجات المستقبليّة من المتعلّمين حسب الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة.

والآن سنتناول تطوّر أعداد الطلاب حسب المرحلة التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة وفقاً للتقسيمات السابقة.

١- الأميّون:

هم أولئك الذين تجاوزوا عمر الثامنة ولا يعرفون القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابيّة الأربع. والجدول التالي يبيّن التغيّر في أعداد الأميين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٢) تغيّر أعداد الأميين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات					
	١٩٩٤	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧

[1] (): www.cbssyr.org

ذكور	٥٩٧٣٩٩	٥٢٣٣٧١	٦٧٠٥١١	٥٤٩٤١٧	٥٠٢٧٠١	٤٧٨٨٩٧
إناث	١٤٩٥٢٨٢	١٣٢٩٠٩٨	١٣٨٢٥٩١	١٢٦٠٤٢٧	١٢٢٢٤٦٧	١٢٣٤٣٥٢
إجمالي	٢٠٩٢٦٨١	١٨٥٢٤٦٩	٢٠٥٣١٠٢	١٨٠٩٨٤٤	١٧٢٥١٦٨	١٧١٣٢٤٩

المصدر: نشرات قوة العمل لأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠١, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض أعداد الأميّين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧), حيث كان عددهم (٢٠٩٢٦٨١) عام (١٩٩٤), ثم انخفض هذا العدد ليصبح (١٨٥٢٤٦٩) عام (٢٠٠١), ثم عاود الارتفاع من جديد ليصبح (٢٠٥٣١٠٢) عام (٢٠٠٤), ثم بدأ هذا العدد بالانخفاض التدريجي ليصبح (١٧١٣٢٤٩) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنّ سبب هذا الانخفاض يعود إلى إلزاميّة التعليم وحملات محو الأميّة التي تقوم بها الدولة.

وبالمقابل نجد أنَّ هناك تفاوت في أعداد الأميّين الذكور, حيث كان عددهم (٥٩٧٣٩٩) عام (١٩٩٤)(١), ثم انخفض هذا العدد ليصبح (٥٢٣٣٧١) عام (٢٠٠١)(٢), ثم عاود الارتفاع ليصل إلى (٦٧٠٥١١) عام (٢٠٠٤)(٣), ثم انخفض هذا العدد من جديد ليصبح (٤٧٨٨٩٧) عام (٢٠٠٧), أمّا نسبة الأميّات الإناث, استمرّت بالانخفاض التدريجي تقريباً من (١٤٩٥٢٨٢) عام (١٩٩٤), إلى (١٢٣٤٣٥٢) عام (٢٠٠٧)(٤). والشكل التالي يبيّن التغيّر في نسبة الأميّين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

الشكل رقم (٥) تغيّر نسبة الأميّين خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)

١(): نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), مرجع سابق.
٢(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠١), مرجع سابق.
(٣): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٤), مرجع سابق.
٤(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

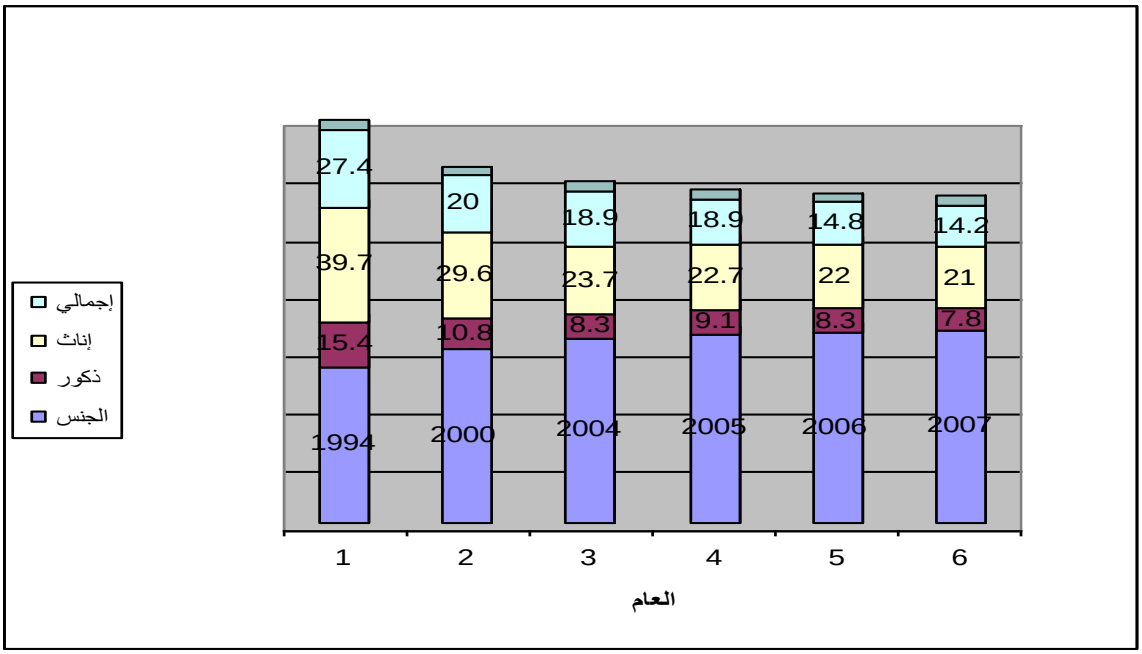

المصدر: النسب مأخوذة من نشرات قوة العمل لأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠٠, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض نسبة الأميّة من (٢٧.٤٪) عام (١٩٩٤), إلى (١٤.٢٪) عام (٢٠٠٧), وذلك نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدولة لتخفيض نسبة الأميّة من خلال إلزاميّة التعليم وحملات محو الأميّة, إلّا أنّ هذه النسبة ما تزال مرتفعة, ويرى الباحث أنَّ سبب هذا الارتفاع يعود إلى تسرب الأطفال من المدارس, وعدم التحاق البعض الآخر منهم بالمدارس أصلاً, نتيجة أوضاع أسرهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة, أو نتيجة عدم وجود مدارس في أماكن إقامتهم, وخاصّةً في القرى والأرياف البعيدة.

٢- الملمّون بالقراءة والكتابة:

هم أولئك الأشخاص الذين يحسنون القراءة والكتابة, ولكنهم غير حاصلين على أيّ مؤهل علمي, فهم تلك الفئة الناتجة عن تسرب التلاميذ قبل إتمام المرحلة الابتدائيّة, أو أنَّهم تعلموا القراءة والكتابة في المنزل أو من خلال دورات محو الأميّة. والجدول التالي يبيّن تطوّر أعداد الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٣) أعداد الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)

البيان	١٩٩٤

	حضر		ريف		إجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
نسبة الملمّين بالقراءة و الكتابة	٤٥٤٠٣٦	٣٧١٥٥٨	٥١٤٦٢٣	٣١٢١٢٠	١٦٥٢٣٣٧
البيان	٢٠٠٤				
	حضر		ريف		إجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
نسبة الملمّين بالقراءة و الكتابة	٩٨٨١٨١	٨٥٤٨٩٩	٨١٦٥٩٨	٦٤١٨٤٢	٣٣٠١٥٢٠
البيان	٢٠٠٧				
	حضر		ريف		إجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
نسبة الملمّين بالقراءة و الكتابة	٣٢٨٣٥٢	٣٣٧٨١٢	٣٤٧٦٦٣	٣٦١٧٣٩	١٣٧٥٥٦٦

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه تأرجح أعداد الملمّين بالقراءة والكتابة بين الارتفاع والانخفاض, حيث كانت عددهم (١٦٥٢٣٣٧) عام (١٩٩٤)(١), ثم ارتفع بشكلٍ ملحوظٍ ليصبح (٣٣٠١٥٢٠) عام (٢٠٠٤)(٢), ثم انخفض من جديد ليصل إلى (١٣٧٥٥٦٦) عام (٢٠٠٧)(٣).

كما نلاحظ ارتفاع أعداد الملمّين الذكور بالمقارنة مع أعداد الملمّات الإناث سواء في الحضر أو الريف وذلك خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤), حيث كان عدد الملمّين الذكور في الحضر (٤٥٤٠٣٦) عام (١٩٩٤), بينما كان عدد الملمّات الإناث في الحضر (٣٧١٥٥٨) في العام نفسه, وكان عدد الملمّين الذكور في الريف (٥١٤٦٣٢) عام (١٩٩٤), بينما كان عدد الملمّات الإناث في الريف (٣١٢١٢٠) في العام نفسه, وكما كان عدد الملمّين الذكور في الحضر (٩٨٨١٨١) عام (٢٠٠٤)(٤), بينما كان عدد الملمّات الإناث في الحضر (٨٥٤٨٩٩) في العام نفسه, وكان عدد الملمّين الذكور في الريف (٨١٦٥٩٨) عام (٢٠٠٤), بينما كان عدد الملمّات الإناث في الريف (٦٤١٨٤٢) في العام نفسه.

أمّا في العام (٢٠٠٧) نجد العكس, حيث ارتفع عدد الملمّات الإناث على عدد الملمّين الذكور سواء في الحضر أو الريف, حيث بلغ عدد الملمّات الإناث في الحضر (٣٣٧٨١٢)(٥),

---

(١): نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), مرجع سابق.
٢(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٤), مرجع سابق.
٣(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.
٤(): نشرة قوة العمل عام (٢٠٠٤), مرجع سابق.
٥(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

بينما كان عدد الملمّين الذكور (٣٢٨٣٥٢), وكذلك بلغ عدد الملمّات الإناث في الريف (٣٦١٧٣٩), بينما كان عدد الملمّين الذكور(٣٤٧٦٦٣). والأشكال التالية توضّح تطوّر نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة خلال عامي(١٩٩٤-٢٠٠٧).

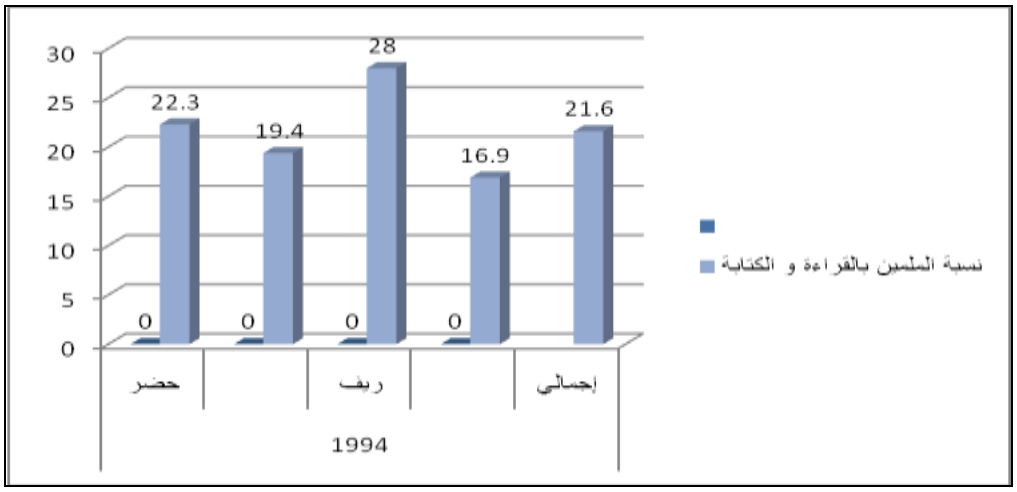

الشكل رقم (٦) نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة في عام (١٩٩٤)

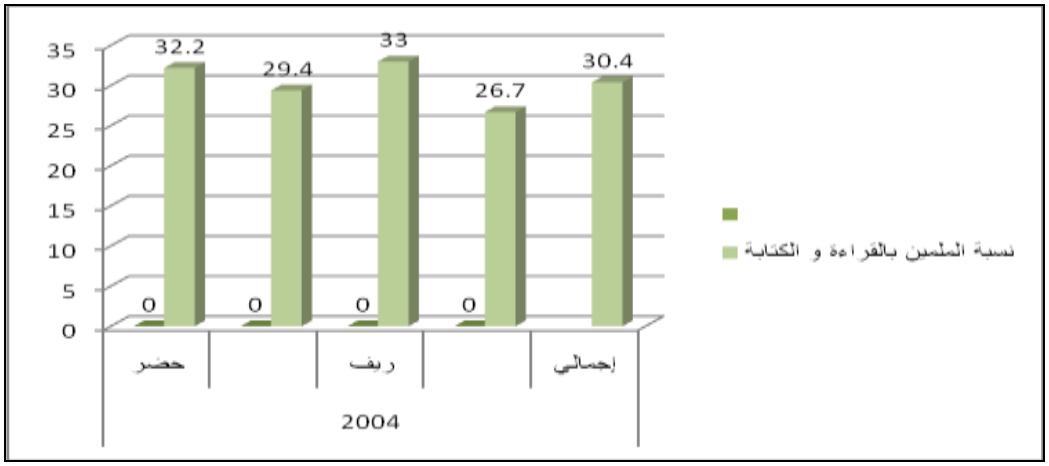

الشكل رقم (٧) نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة في عام (٢٠٠٤)

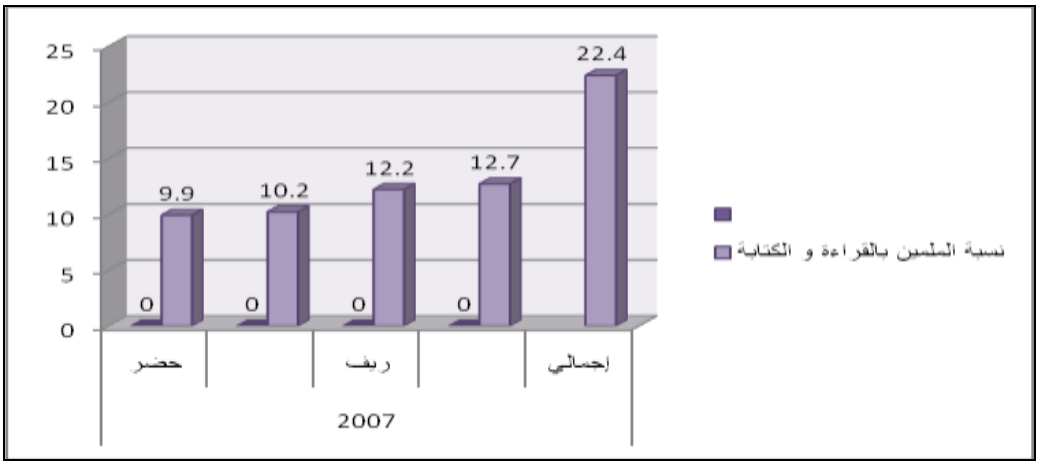

الشكل رقم (٨) نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة حسب الجنس ومكان الإقامة في عام (٢٠٠٧)

حيث نلاحظ من الأشكال السابقة ارتفاع نسبة الملمّين بالقراءة والكتابة في المجتمع, وخاصّةً في عام (٢٠٠٤), وهذا ينعكس سلباً على المستوى التعليمي, لأنَّ قسماً مهمّاً من السكان لن يحصلوا على أيّة شهادة تعليميّة, وهذا يدلّ دلالةً صريحةً على تسرب قسم كبير من التلاميذ من المرحلة الابتدائيّة والانضمام إلى فئة الملمّين.

٣- حملة الشهادة الابتدائيّة:

وهم الفئة التي أنهت المرحلة الابتدائيّة, وحصلت على الشهادة, ثم توقفت عن الدراسة مباشرةً أو تسربت من المرحلة الإعداديّة قبل إنهائها. والجدول التالي يوضّح تطوّر عدد حملة الشهادة الابتدائيّة حسب الجنس خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٤) تطوّر عدد حملة الشهادة الابتدائيّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات				
	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ذكور	٩٤٢٩٤٩	١١٢٠١٧٧	٢١٤١٥٧٧	٢٢٨٤٥٨٠	٢٢٩٥٦٦٩
إناث	٦٩٠٠٧٩	٨٧٥٣٧٨	١٥٧٣٧٤٠	١٧٤٨٩٣٣	١٨٣٢٦٤١
إجمالي	١٦٣٣٠٢٨	١٩٩٥٥٥٥	٣٧١٥٣١٧	٤٠٣٣٥١٣	٤١٢٨٣١٠

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), مرجع سابق

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع عدد حملة الشهادة الابتدائيّة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧), حيث كان عددهم (١٦٣٣٠٢٨) عام (١٩٩٤)(١), واستمرّ هذا العدد بالارتفاع التدريجي إلى أن وصل إلى (٤١٢٨٣١٠) عام (٢٠٠٧).

وكذلك نلاحظ ارتفاع عدد حملة الشهادة الابتدائيّة من الذكور من (٩٤٢٩٤٩) عام (١٩٩٤), إلى (٢٢٩٥٦٦٩) عام (٢٠٠٧). كما نلاحظ ارتفاع عدد حملة الشهادة الابتدائيّة من الإناث من (٦٩٠٠٧٩) عام (١٩٩٤), إلى (١٨٣٢٦٤١) عام (٢٠٠٧).

من خلال ما سبق يستنتج الباحث بأنَّ هناك نسبة مرتفعة من حملة الشهادة الابتدائيّة استمرّت بالارتفاع من (٢١.٤٪) عام (١٩٩٤)(٢), إلى (٣٤.٣٪) عام (٢٠٠٤)(٣), وهذا المستوى التعليمي يجعلهم أقرب ما يكونون أشباه أميّين. فحاملو الشهادة الابتدائيّة لا يمكن أن يكونوا عنصراً فعالاً في سوق العمل, وخاصّةً في ظل التقنيّات الإنتاجيّة الحديثة, ويمكن أن يقتصر عملهم واشتراكهم في العمليّة الإنتاجيّة على أعمال هامشيّة وخدميّة.

٤- حملة الشهادة الإعداديّة:

وهم فئة من السكان أنهت المرحلة الإعداديّة (مرحلة التعليم الأساسي) بنجاحٍ وحصلت على شهادة الدراسة الإعداديّة, ثم تركت الدراسة أو تسربت من التعليم قبل الحصول على الشهادة الثانويّة. والجدول التالي يبيّن تطوّر عدد حملة الشهادة الإعداديّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٥) تطوّر عدد حملة الشهادة الإعداديّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات				
	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ذكور	٦١٠٢٨٣	٨٢٣٥٢٧	١٠٥٣٣٧١	١١٦٧٤٠٨	١٢٣٩٨١٥
إناث	٤٤٧٦٦١	٦٨٥٤٩٤	٨٤٦١٠٨	٨٩٩٦٧٨	١٠١٤٦٣٤

١(): نشرة قوة العمل عام (١٩٩٤), مرجع سابق.
٢(): نشرة قوة العمل عام (١٩٩٤), مرجع سابق.
(٣): نشرة قوة العمل عام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

إجمالي	١٠٥٧٩٤٣	١٥٠٩٠٢١	١٨٩٩٤٧٩	٢٠٦٧٠٨٥	٢٢٥٤٤٤٩

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠١, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد حاملي شهادة الدراسة الإعداديّة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧), من (١٠٥٧٩٤٣) عام (١٩٩٤)(١), إلى (٢٢٥٤٤٤٩) عام (٢٠٠٧)(٢). كما نلاحظ أيضاً تزايد عدد الذكور من حاملي شهادة الدراسة الإعداديّة خلال الفترة المدروسة من (٦١٠٢٨٣) عام (١٩٩٤), إلى (١٢٣٩٨١٥) في عام (٢٠٠٧), كما نلاحظ تزايد عدد الإناث من حاملي شهادة الدراسة الإعداديّة خلال نفس الفترة, حيث ارتفع عددهم من (٤٤٧٦٦١) عام (١٩٩٤), إلى (١٠١٤٦٣٤) عام (٢٠٠٧).

ويرجع الباحث سبب الارتفاع في عدد حاملي شهادة الدراسة الإعداديّة خلال الفترة المدروسة إلى قيام الدولة بمدّ إلزاميّة التعليم حتى الصف التاسع, ويعدّ هذا الارتفاع عامل إيجابي بالنسبة لقطاع الصناعة في سورية الذي هو بحاجة للأيدي العاملة المستعدة لتلقي التدريب عن طريق المشاريع التنمويّة لمنظمات المجتمع الأهلي (كمشروع شباب) من أجل تأهيلها للعمل في المكان المناسب.

٥- حملة الشهادة الثانويّة:

وهم فئة من السكان أنهت الدراسة الثانويّة بنجاحٍ وحصلت في نهايتها على شهادة الدراسة الثانويّة, ثم توقفت عن الدراسة, أو تسربت من الدراسة في المعاهد والجامعات. والجدول الآتي يوضّح تطوّر عدد حملة الشهادة الثانويّة حسب الجنس خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٦) تطوّر عدد حاملي الشهادة الثانويّة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات				
	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ذكور	٤٥٧٢٣٢	٥٦٩٣٤٥	٦٣٠٧٢٧	٦٨٨٩٨٨	٨٢٥٥٩٥
إناث	٣٠٩١٥٧	٤٥٤٨٨١	٤٩٠٤٦٢	٥٢٢١٢٦	٦٣٤٩٠١
إجمالي	٧٦٦٣٨٩	١٠٢٤٢٢٦	١١٢١١٨٩	١٢١١١١٤	١٤٦٠٤٩٦

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

(١): نشرة قوة العمل عام (١٩٩٤), مرجع سابق.
(٢): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد عدد حاملي الشهادة الثانويّة خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧), من (٧٦٦٣٨٩) عام (١٩٩٤)(١), إلى (١٤٦٠٤٩٦) عام (٢٠٠٧)(٢). وكذلك نلاحظ تزايد عدد حاملي الشهادة الثانويّة من الذكور خلال الفترة المدروسة, من (٤٥٧٢٣٢) عام (١٩٩٤), إلى (٨٢٥٥٩٥) عام (٢٠٠٧). كما ارتفع عدد حاملي الشهادة الثانويّة من الإناث, من (٣٠٩١٥٧) عام (١٩٩٤), إلى (٦٣٤٩٠١) عام (٢٠٠٧).

من خلال ما سبق نستنتج أنَّه بالرغم من ارتفاع نسبة حاملي الشهادة الثانويّة من (١٠٪) عام (١٩٩٤)(٣), إلى (١٢.١٪) عام (٢٠٠٧), إلّا أنَّها ما تزال منخفضة, وهذا يتطلّب من الدولة إعادة النظر في سياستها التعليميّة لتزيد من نسبة خريجي هذه الفئة التي تعتبر ضروريةً لرفد احتياجات سوق العمل منها كونها حصلت على مستوى جيد من التعليم والتأهيل.

٦- حملة شهادة المعاهد المتوسطة:

"يقصد بالتعليم الجامعي المتوسط، ذلك التعليم الذي يمتد لسنتين دراسيتين بعد الشهادة الثانويّة، وضمن معاهد تابعة إمّا لوزارة التعليم العالي أو للوزارات المختلفة في الدولة. ويعدّ التعليم في المعاهد المتوسطة أحد الركائز الأساسيّة في البناء الاقتصادي، نظرًا للدور الهام الذي من المفترض أن يلعبه خريجو تلك المعاهد بمختلف اختصاصاتهم في سوق العمل إلى جانب خريجي التعليم العالي. ويبدو هذا الدور واضحًا من خلال إمكانيّة وجود هؤلاء الخريجين في أغلب القطاعات الاقتصاديّة، فهم الكوادر الفنيّة والمنفذون لكل الأعمال الإنتاجيّة والخدميّة في المجتمع بالتعاون مع خريجي الجامعات المؤهّلين تأهيلاً علميًا دقيقًا"(٤).

وتعتبر المعاهد المتوسطة من المراحل التعليميّة المهمّة التي تهيئ الفنييّن بشكلٍ سريعٍ ومباشرٍ للالتحاق بسوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصاديّة، وتعدّ القوى العاملة المهنيّة والتقنيّة المدرّبة والمؤهّلة القادرة على المساهمة في تنفيذ المشاريع الإنتاجيّة المتعدّدة. وتعتبر هذه المعاهد الخيار المستقبلي لمن يبحث عن تأهيل أعلى من الثانويّة للدخول إلى سوق العمل، كما تعتبر المعاهد المتوسطة قاعدة هامّة من قواعد تنمية وتدريب الموارد البشريّة. والجدول التالي يوضّح تطوّر عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٧) تطوّر عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات

١(): نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), مرجع سابق.
(٢): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٠), مرجع سابق.
٣(): نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), مرجع سابق.
٤(): الشيخ أوغلي, عصام وإسماعيل, فؤاد, مرجع سابق, ص ٢٠.

	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ذكور	٩٩٠٧٨	٢٣٢٥١٠	٣١٥١٨٢	٢٩٢٥٩١	٣٠٢١٤٥
إناث	٦٩٧٢١	٢٣٣٤٦١	٢٤٢٨٠٢	٢٥٩٥٥٦	٢٨٧٦٨٠
إجمالي	١٦٨٧٩٩	٤٦٥٩٧١	٥٥٧٩٨٤	٥٥٢١٤٨	٥٨٩٨٢٦

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة, من (١٦٨٧٩٩) عام (١٩٩٤)(١), إلى (٥٥٧٩٨٤) عام (٢٠٠٥)(٢), نتيجة الزيادة في عدد السكان, والتي ارتفعت من (١٣٧٨٢) ألف نسمة عام (١٩٩٤), إلى (١٨٢٦٩) ألف نسمة عام (٢٠٠٥)(٣), إلّا أنَّ هذا العدد انخفض ليصل إلى (٥٥٢١٤٨) عام (٢٠٠٦)(٤), نتيجة توجه سياسة الحكومة نحو التعليم الجامعي, حيث قامت بإغلاق بعض المعاهد في عام (٢٠٠٦) كدور المعلمين وبعض الاختصاصات في معاهد إعداد المدرِّسين واستعاضت عنها بافتتاح اختصاصات جديدة في الجامعات (كاختصاص معلّم صف في كلّيات التربية), ثم عاود عددهم الارتفاع بشكلٍ طفيفٍ ليصبح (٥٨٩٨٢٦) عام (٢٠٠٧)(٥).

كما نلاحظ تزايد عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة من الذكور, من (٩٩٠٧٨) عام (١٩٩٤), إلى (٣١٥١٨٢) عام (٢٠٠٥), إلّا أنَّ هذا العدد انخفض إلى (٢٩٢٥٩١) عام (٢٠٠٦), ثم عاود الارتفاع من جديد ليصبح (٣٠٢١٤٥) في عام (٢٠٠٧). في حين تزايد عدد حاملي شهادة المعاهد المتوسطة من الإناث, من (٦٩٧٢١) عام (١٩٩٤), إلى (٢٨٧٦٨٠) عام (٢٠٠٧).

٧- حملة الإجازات الجامعيّة فما فوق:

وهم ذلك الجزء من السكان الذين أتمّوا دراستهم الجامعيّة فما فوق (إجازة – دبلوم – ماجستير – دكتوراه) بنجاحٍ, وحصلوا على المؤهّل المطلوب بمختلف الاختصاصات. وتعتبر هذه المرحلة أعلى مراحل التعليم في سورية. وتأتي في قمة الهرم التعليمي، وعليها تقع مسؤوليّة توفير الأكاديميّن والباحثين والاختصاصيّن والفنيّن للعمل في القطاعات الاقتصاديّة والإداريّة والتخطيطيّة والإنتاجيّة

(١): نشرة قوة العمل عام (١٩٩٤), مرجع سابق.
(٢): نشرة قوة العمل عام (٢٠٠٥), مرجع سابق.
٣(): المجموعة الإحصائيّة لعام (٢٠٠٨), السنة الحادية والستون, المكتب المركزي للإحصاء, ص٦٦.
٤(): نشرة قوة العمل عام (٢٠٠٦), مرجع سابق.
(٥): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

والخدميّة بمختلف أنواعها(١). والجدول التالي يوضّح تطوّر عدد حاملي الإجازات الجامعيّة فما فوق حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٨) تطوّر عدد حاملي الإجازات الجامعيّة فما فوق حسب الجنس خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الجنس	السنوات				
	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
ذكور	١٨٥٩٨٣	٢٧٢٦١٣	٣٠٧٤٨٦	٣١٩٦٦٣	٣٣٢٥١٧
إناث	٦٣٢٠٩	١٣٣٣٦٢	١٤٥٨٤٣	١٥١٢٤٨	١٧٣٧١١
إجمالي	٢٤٩١٩٢	٤٠٥٩٧٦	٤٥٣٣٣٠	٤٧٠٩١١	٥٠٦٢٢٧

المصدر: نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد عدد حاملي الإجازات الجامعيّة فما فوق خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧), حيث كان عددهم (٢٤٩١٩٢) عام (١٩٩٤)(٢), واستمرّ هذا العدد بالزيادة حتى أصبح (٥٠٦٢٢٧) عام (٢٠٠٧)(٣), ويرى الباحث أنَّ هذا التزايد يعود إلى التزايد في عدد السكان الذي كان (١٣٧٨٢) ألف نسمة في عام (١٩٩٤), وأصبح (١٩١٧٢) ألف نسمة في عام (٢٠٠٧)(٤), وإلى زيادة وعي السكان بأهميّة التعليم الجامعي, وإلى توجّه الحكومة نحو تطبيق سياسة الاستيعاب في التعليم الجامعي.

كما نلاحظ تزايد عدد حاملي الإجازات الجامعيّة من الذكور من (١٨٥٩٨٣) عام (١٩٩٤), إلى (٣٣٢٥١٧) عام (٢٠٠٧).

وفيما يتعلّق بتزايد عدد حاملي الإجازات الجامعيّة من الإناث, فإنَّنا نجد أنَّ عددهم تطوّر من (٦٣٢٠٩) عام (١٩٩٤), إلى (١٧٣٧١١) في عام (٢٠٠٧).

(١): الشيخ أوغلي, عصام وإسماعيل, فؤاد, مرجع سابق, ص ٢١.
(٢): نشرة قوة العمل عام (١٩٩٤), مرجع سابق.
٣(): نشرة قوة العمل عام (٢٠٠٧), مرجع سابق.
٤(): المجموعة الإحصائيّة لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٦٦.

المبحث الثاني: تطوّر قطّاع التعليم في سورية

١- التطوّر الكمّي لقطاع التربية والتعليم في مراحله النظاميّة.

٢- التطوّر الكمّي لقطّاع التربية والتعليم في مراحله غير النظاميّة.

٣- التطوّر النوعي لقطّاع التربية والتعليم.

المبحث الثاني: تطوّر قطاع التعليم في سورية

تعدّ سورية من البلدان السبّاقة والرائدة في منطقة الشرق الأوسط التي قامت بتحويل التعليم من امتياز للفئات القادرة والقويّة والغنيّة إلى حق مفتوح متاح للجميع, وهو ما ارتبط بإستراتيجيّة (ديمقراطيّة التعليم) واستيعابيته وتعميمه بشكل مجاني, ونشره في كافة التجمّعات السكانيّة من أصغرها وأكثرها نأياً في الريف إلى أكبرها في المدن.

ولقد حدث تطوّر كمّي ونوعي واضح في قطاع التربية والتعليم في سورية, وذلك في مختلف مراحله النظاميّة وغير النظاميّة بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وانتهاءً بالمرحلة الجامعيّة.

وإنّ التطوّر الكمّي للتعليم في سورية يعود في ضرورته وأسبابه إلى عوامل أساسيّة مختلفة أهمها(١):

- معدّل النمو السكاني المرتفع.
- مجانيّة التعليم في سورية.

١(): مجموعة باحثين, دراسة حول الاتجاهات السكانية والتعليم وقوة العمل, هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة, ١٩٩٧, ص٢-٣.

- تطبيق قانون التعليم الإلزامي في سورية.
- تطبيق سياسة الاستيعاب في مراحل التعليم المختلفة.

وفيما يلي سنقوم بإيضاح تطوّر قطاع التربية والتعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة من الناحية الكمّيّة والنوعيّة في مراحله النظاميّة وغير النظاميّة.

٢-١- التطوّر الكمّي لقطاع التربية والتعليم في مراحله النظاميّة:

"لقد حققت سورية خلال العقود الماضية نجاحات متعدّدة في المجال التعليمي بمراحله النظاميّة, لاسيّما فيما يتعلّق بالمؤشرات التعليميّة الأساسيّة التي تتمثل في ارتفاع نسب الالتحاق وزيادة عدد المدارس والجامعات والكلّيات وانتشارها. وقد ترافق ذلك بزيادة أعداد القوى البشريّة العاملة في قطاع التعليم وتنوّع اختصاصاتها"(١).

"ففي مرحلة التعليم الأساسي, ارتفعت نسبة القيد الصافي من (٨٢٪) عام (٢٠٠٥)(٢), منها للذكور (٨٥٪) والإناث (٧٨٪), لتصل إلى (٩٣٪) عام (٢٠٠٨) منها للذكور (٩٥٪) والإناث (٩٢٪), وهذا يعود إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة ووزارة التربية من أجل زيادة نسب القيد الصافي بالتعليم الأساسي, حيث بلغت في عام (٢٠٠٠) ما نسبته (٧٧.٣٪), ونجد أنه يوجد زيادة في نسبة الالتحاق للإناث ما بين عامي (٢٠٠٥) و(٢٠٠٨), وخاصّةً بعد تطبيق قانون التعليم الأساسي والاهتمام الحكومي بالتعليم والعمل على تحقيق أهداف الألفيّة(٣) بتحقيق نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي لتصل إلى نسبة (١٠٠٪) في نهاية عام (٢٠١٥)"(٤).

أمّا بالنسبة للتعليم الثانوي العام والمهني, فقد انخفضت نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي بشقيّه العام والمهني بين عامي (٢٠٠٥) و(٢٠٠٨), حيث بلغت بمجملها (٣٤٪) في عام

١(): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل التاسع, قطاع التعليم والبحث العلمي, هيئة تخطيط الدولة, ص٧٠٣.
٢(): القيد الصافي: هو النسبة المئويّة للمسجلين في سن مرحلة التعليم الأساسي (٦- ١٥) سنة من مجموع عدد السكان في سن التعليم الرسمي لتلك المرحلة (٦- ١٥) سنة.
٣(): أهداف الألفيّة: هي أهداف تتعلّق بالتنمية في مجالات السكان والتعليم والمرأة والفقر.
٤(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), هيئة تخطيط الدولة, ص٤.

(٢٠٠٥), وقد انخفضت إلى (٢٦.٩٪) في عام (٢٠٠٨), وقد انخفضت هذه النسبة للذكور من (٣٥٪) عام (٢٠٠٥), لتصل في عام (٢٠٠٨) إلى (٢٥.٨٪), كما انخفضت هذه النسبة للإناث أيضاً من (٣٤٪) عام (٢٠٠٥), إلى (٢٨٪) عام (٢٠٠٨), وهذا يعود إلى انخفاض نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني وارتفاعها بشكل أوضح في التعليم الثانوي العام, حيث بلغت نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام حوالي (٢١.٦٪) في عام (٢٠٠٨), في حين كانت نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام والمهني حوالي (٢٦.٩٪) في العام نفسه, وهذا الانخفاض يعود إلى تحوّل طلاب التعليم المهني لتقديم الشهادة الثانويّة العامّة بشكلٍ حرٍّ, وهذا يبيّن الهدر في التكاليف للتعليم المهني بعد تحوّل الطلاب إلى التعليم العام في الشهادة الثانوية العامة(١). والجدول الآتي يوضّح تطوّر النسب المذكورة أعلاه.

جدول رقم (٩) نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام والمهني خلال عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٨)

نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام			
البيان	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
ذكور	**٢٤٪**	**٢٤.٤٪**	**١٩.٧٪**
إناث	**٢٦٪**	**٢٨.١٪**	**٢٣.٦٪**
مجموع	**٢٥٪**	**٢٦.٢٪**	**٢١.٦٪**
نسبة القيد الصافي في التعليم الثانوي العام والمهني			
البيان	**٢٠٠٥**	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**
ذكور	**٣٥٪**	**٣٣.١٪**	**٢٥.٨٪**
إناث	**٣٤٪**	**٣٤.٥٪**	**٢٨٪**
مجموع	**٣٤٪**	**٣٣.٧٪**	**٢٦.٩٪**

المصدر: تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٩.

وفيما يخص التعليم في المعاهد المتوسطة, فعلى الرغم من أهميّة هذا التعليم وحاجة المجتمع إليه, إلّا أنَّنا نجد بأنَّ هناك انخفاضاً في نسبة أعداد الطلاب الملتحقين به, حيث كانت نسبتهم (١٣.٧٥٪) عام (٢٠٠٢), وانخفضت إلى (١٢.١٪) في عام (٢٠٠٨), وكانت نسبة الطلاب المستجدين الملتحقين به حوالي (٣٣.٨٧٪) في عام (٢٠٠٢), وانخفضت إلى (٢٥.٩٪) في عام (٢٠٠٨), وهذا الانخفاض يمكن أن نعزوه إلى الإقبال الكبير من قبل أفراد المجتمع على

١(): المرجع السابق, ص٨.

التعليم الجامعي على اعتبار أنَّه هو المطلوب في سوق العمل([1]), وإلى توجّه السياسة التعليميّة نحو التعليم الجامعي والارتقاء بنوعية التعليم, حيث تمّ إغلاق بعض التخصّصات في المعاهد في الآونة الأخيرة (الرياضيات واللغة العربية والانكليزية والفرنسية في معاهد إعداد المدرسين), كما تمّ إغلاق بعض المعاهد (كدور المعلمين), واستعيض عنها باختصاصات أخرى في الجامعة (كاختصاص معلّم صف) في كلية التربية.

أمّا بالنسبة للتعليم الجامعي, فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي من (١٠.٥٪) في عام (٢٠٠٠), لتصل إلى (٢٣٪) في عام (٢٠٠٨), ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة المقبولين في الجامعات السوريّة من الناجحين في شهادة التعليم الثانوي, حيث ارتفعت من (١٧٪) في عام (٢٠٠٥), لتصل إلى (٢٥٪) في عام (٢٠٠٨), وذلك تطبيقاً لسياسة الاستيعاب في التعليم العالي. وقد رافقت تلك الزيادة في أعداد المقبولين زيادة في أعدد الكليات من (٦٦) كليّة عام (٢٠٠٥), إلى (١١١) كلية عام (٢٠٠٨)([2]).

ويرى الباحث أنَّ هذا التطوّر الكمّي الذي يشهده التعليم الجامعي يعود إلى زيادة الوعي بأهميّة التعليم الجامعي وإلى توجّه السياسة التعليميّة نحوه لتلبية متطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, بالإضافة إلى تزايد عدد السكان الذي كان (١٣٧٨٢) ألف نسمة في عام (١٩٩٤), وأصبح (١٩٦٤٤) ألف نسمة في عام (٢٠٠٨)([3]).

والآن سندرس بشيء من التفصيل كل مرحلة من مراحل التعليم النظامي في القطر العربي السوري.

٢-١-١- مرحلة التعليم الأساسي (الحلقة الأولى والثانية):

لقد شهدت مرحلة التعليم الأساسي بحلقتيها الأولى والثانية تطوّراً ملحوظاً في أعداد التلاميذ خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٩٨٨– ٢٠٠٧), والجدول التالي يبيّن تطوّر عدد التلاميذ في هذه الفترة.

جدول رقم (١٠) تطوّر عدد التلاميذ في حلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة (١٩٨٨– ٢٠٠٧)

العام	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية
١٩٨٨	١٥٨٨٩٨٥	١٢٤٧٣٩٤
١٩٩٣	١٨٣٦٦٦١	١٤١٠٤٧٢

١(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص ٢٣.
٢(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص١٧-١٨.
٣(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.

١٩٩٨	١٨٧٨٧٥٧	١٥٥٥٠١٠
٢٠٠٣	٢١٤٩٤٧٤	١٧٣١٧٧٧
٢٠٠٤	٢١٨٧٦٨٥	١٨٣٨٣٣٨
٢٠٠٥	٢٢٥٢١٤٥	١٩٥٤٨٩٥
٢٠٠٦	٢٢٧٩٥٤٥	٢٠١٨٠٣٥
٢٠٠٧	٢٣١٠١٦٨	٢٠٨٤١٢٦

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٣٣٩-٣٤٠.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنَّ عدد التلاميذ في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي قد ازداد خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٨– ٢٠٠٧), حيث كان عدد التلاميذ (١٥٨٨٩٨٥) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٢٣١٠١٦٨) في عام (٢٠٠٧), ويعزي الباحث هذه الزيادة في أعداد التلاميذ إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة من حيث إلزاميّة التعليم ومجانيته وتوفيره في جميع مدن ومناطق وأرياف القطر, كما يعزي هذا التزايد إلى النمو السكاني الذي يرتفع سنوياً حيث بلغ (١١٣٣٨) ألف نسمة عام (١٩٨٨)(١), وأصبح (١٩١٧٢) ألف نسمة عام (٢٠٠٧)(٢).

وبالمقابل نلاحظ بأنَّ هناك زيادة واضحة في أعداد تلاميذ الحلقة الثانية, حيث كان عددهم (١٢٤٧٣٩٤) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٢٠٨٤١٢٦) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنَّ سبب هذه الزيادة يعود إلى قانون إلزاميّة التعليم الذي امتد حتى الصف التاسع, وإلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لنشر التعليم والتوسع فيه. والشكل التالي يوضّح تطوّر عدد التلاميذ في حلقتي التعليم الأساسي في سورية خلال الفترة المدروسة.

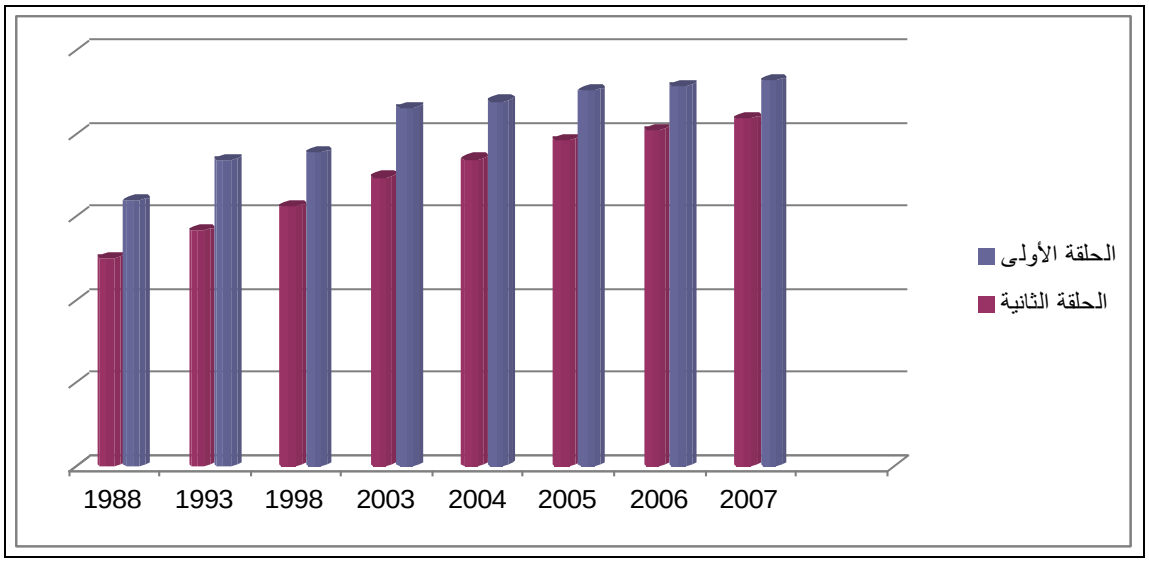

الشكل رقم (٩) تطوّر عدد التلاميذ في حلقتي التعليم الأساسي خلال الفترة (١٩٨٨– ٢٠٠٧)

(١): المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩), السنة الثانية والأربعون, المكتب المركزي للإحصاء, ص٥٦.
٢(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.

حيث نلاحظ من الشكل السابق تزايد عدد الطلاب بشكلٍ واضحٍ في الحلقتين الأولى والثانية, وقد رافق هذا التزايد الطلابي في مرحلة التعليم الأساسي تطوّر بسيط في عمليّة التعليم كالزيادة في أعداد المعلمين والأبنية المدرسيّة والوسائل والتقنيات التعليميّة الحديثة وتطوّر المناهج والطرائق التعليميّة, مّما يعكس قدرة النظام التعليمي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة على تحقيق غاياته وأهدافه من حيث تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص واستيعاب جميع الأبناء في التعليم.

٢-١-٢- المرحلة الثانويّة:

لقد شهدت المرحلة الثانويّة تزايداً ملحوظاً في أعداد الطلبة (ذكور- إناث) خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٨- ٢٠٠٧), والجدول التالي يبين مقدار هذه الزيادة في هذه المرحلة.

جدول رقم (١١) تطوّر عدد طلاب المرحلة الثانويّة العامّة (ذكور- إناث) خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٧)

العام	عدد طلاب الثانوية العامة		
	ذكور	إناث	مجموع
١٩٨٨	١٤٣٦٤٤	١٠٦٧٤٩	٢٥٠٣٩٣
١٩٩٣	٩٤١٤٨	٧٧٥٣١	١٧١٦٧٩
١٩٩٨	٧٩٧٦٤	٧١٧٨١	١٥١٥٤٥
٢٠٠٣	١٣٤٠٨٨	١٣٢٠٨٥	٢٦٦١٤٦
٢٠٠٤	١٣٩٧٢٠	١٣٩٩١٣	٢٧٩٦٣٣
٢٠٠٥	١٥٤٤٧٣	١٥٧٦٥٩	٣١٢١٣٢
٢٠٠٦	١٦٢٠٩٦	١٧٠٥٦٣	٣٣٢٦٥٩
٢٠٠٧	١٧٣٠٦٣	١٨٨٦٨٢	٣٦١٧٤٥

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأنَّه قد ازداد عدد الطلاب في المرحلة الثانويّة العامّة خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧), حيث ازداد عدد الطلاب الذكور من (١٤٣٦٤٤) في عام (١٩٨٨), إلى (١٧٣٠٦٣) في عام (٢٠٠٧), وبالمقابل نجد بأنَّ عدد الإناث قد ازداد من (١٠٦٧٤٩) في عام (١٩٨٨), إلى (١٨٨٦٨٢) في عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث سبب تزايد

عدد الإناث بدرجة أكبر من الذكور إلى رغبة الإناث في متابعة دراستهنَّ قبل الدخول في سن الزواج.

أمّا بالنسبة إلى إجمالي طلاب المرحلة فإنَّنا نجد بأنَّ عدد الطلاب (ذكور وإناث) ازداد من (٢٥٠٣٩٣) في عام (١٩٨٨), إلى (٣٦١٧٤٥) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنَّ سبب الزيادة يعود إلى قيام وزارة التربية بتخفيض معدّلات القبول في الثانويّات العامّة ممّا دفع بالطلاب للتسجيل فيها, وإنَّ هذا التطوّر الكمّي يجب أن يكون مقروناً بتطوير المناهج وتحديث أساليب التعليم في محاولة لمواكبة التطوّرات في مختلف جوانب الحياة, وتوظيف واستغلال الطاقات واستيعابها بما يخدم الأهداف المختلفة لعملية التنمية.

٢-١-٣- مرحلة التعليم الثانوي المهني والتقني:

إنَّ عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة السليمة لأيّ بلدٍ مرهونة إلى حدٍّ بعيد بفاعليّة نظم إعداد القوى العاملة فيه, ومن هنا تنبع مصداقيّة مقولة: "إنّ التعليم الفني والمهني شرط أساسي للمحافظة على الهيكل المعقّد للحضارة المعاصرة وعلى التطوّر الاقتصادي والاجتماعي"(١), حيث يمكن من خلاله الحصول على إنتاجيّة أكبر وتنمية اقتصاديّة واجتماعيّة على المستوى الوطني, وعلى دخل أعلى وفرص للتقدّم على المستوى الفردي. لذلك أعطى المخطّطون الاقتصاديّون والمربّون في العديد من البلدان أهميّة كبيرة للتعليم المهني والتقني واعتبروه حجر الزاوية لنظام تعليمي أكثر ملاءمة للفرد والمجتمع(٢).

إلّا أنَّه تجدر الإشارة إلى قضيّة هامّة, وهي تلك النظرة الدونيّة التقليديّة للتعليم المهني والتقني, والتي ساهمت في إبقائه بديلاً أو خياراً إجباريّاً أخيراً أمام الشباب الذين عدّوا غير قادرين على الاستفادة من التعليم العام لأسبابٍ مختلفةٍ أهمّها, أنَّ الأنظمة والتشريعات التي تقونن التعليم المهني والتقني هي التي تعطيه هذه النظرة الدونيّة, لأنّها تهمله وتحدّ من تطوّره وتقلّل من شأن صلاحيات إدارته ومن مستوى دعمه المالي والفني (من خلال موازنات ماليّة متدنّية), كما تقلّل من شأنه من خلال رواتب وتعويضات خريجيه, ومن خلال وضع القيود الماليّة وغير الماليّة على مستوى مدرّسيه ومدرّبيه, إضافةً إلى أنَّ معظم معاهد التعليم المهني والتقني تتبع للوزارات المختصّة القاصرة عن إدارتها بشكلٍ نوعي مقبول, كما أنّه في الماضي كان يتم تعيين خريجو هذه

---

(١): المصري, منذر واصف, التعليم المهني قضايا ونماذج, المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين, عمان, ١٩٩٣, ص ١٥.

٢(): المرجع السابق, ص ٧٤.

المعاهد حكماً في مؤسّسات الدولة, كما كانوا يحصلون على رواتب أثناء دراستهم, ويبدو أنَّ ذلك قد تغيّر الآن وكان سبباً في تراجعها, فهذه الظاهرة تستحق نظرة جديّة قد تتطلّب تغيّرات جذريّة في بنية النظام التعليمي.

فقد أكّدت إستراتيجيّة تطوير التربية العربيّة على ضرورة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني القادر على التعامل مع التطوّرات التقنيّة لخدمة التنمية الشاملة, وعدتّه أحد الحلول التي يجب اللجوء إليها في وقتنا الحاضر, وذلك عندما أشارت إلى أنَّ نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الأرض العربيّة واستثمارها في النهوض بمستوى العمل والإنتاج والحياة بصورةٍ عامةٍ, لا يمكن أن ينجح باستيراد الآلات والأجهزة والمعدّات الحديثة فقط, إنّما يتطلّب في المرتبة الأولى تنمية الموارد البشريّة والفنيّة المدرّبة والواعية, القادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا وأصولها وطرق استثمارها وتكييفها لحاجات التنمية(١). فلا بدَّ من ربط التعليم المهني والتقني بالواقع لكي يصبح ملائماً لما خطّط له.

وفيما يلي سنقوم من خلال البيانات الإحصائيّة ببيان تطوّر أعداد الطلاب في مرحلة التعليم المهني والتقني, وسيتم بيان أعداد الخريجين في كل نوع من أنواع التعليم المهني والتقني على حده (صناعي– تجاري– فني نسوي– زراعي بيطري– شرعي).

لقد شهد هذا النوع من التعليم نمواً في أعداد الطلاب, إلّا أنّه ما يزال متدنّياً إذا ما قورن بأعداد الطلاب في الثانويّة العامّة, حيث بلغ عدد طلاب الثانويّة العامّة (٢٥٠٣٩٣) في عام (١٩٨٨), بينما كان عدد طلاب التعليم المهني والتقني (٥٧٧٣٠) في العام ذاته(٢), وأصبح عدد طلاب الثانوية العامة (٣٦١٧٤٥) في عام (٢٠٠٧), بينما كان عدد طلاب التعليم المهني والتقني (١٣٥٨٩٨) في العام ذاته(٣), ويرى الباحث أنَّ سبب عدم الإقبال على هذا النوع من التعليم يعود إلى عدّة أسباب منها تفضيل الوظائف الإداريّة على العمل المهني, وعدم وجود الكوادر المدرّبة القادرة على الإبداع والعطاء في مدارس التعليم المهني والتقني, واعتماد مناهج هذا النوع من التعليم على المواد النظريّة أكثر من العمليّة, بالإضافة إلى النظرة التقليديّة إلى هذا النوع من التعليم على أنّه تعليم من الدرجة الثانية, لذا لابدّ من التفكير بتوفير فرص عمل مناسبة لهؤلاء الخريجين وزيادة الوعي حول أهميّة هذا النوع من التعليم ومقاومة التحيّز في القيمة الاجتماعيّة إزاءه.

---

(١): العاني, طارق, التعليم المهني في الوطن العربي, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس, ١٩٨٩, ص٣٢٤.
٢(): المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩), مرجع سابق, ص ٣٣٦- ٣٣٧.
٣(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٣٥٠- ٣٥١.

والآن استكمالاً لما سبق سنقوم بالتعرّف على تطوّر أعداد الخريجين في كل نوعٍ من أنواع هذا التعليم وذلك خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٨–٢٠٠٧) على اعتبار أنَّ هؤلاء سيشكلون قاعدة الخبرات الفنيّة التي سوف تساعد الباحثين أثناء أبحاثهم العلميّة, وذلك وفق الجدول التالي.

جدول رقم (١٢) تطوّر عدد الخريجين في المرحلة الثانويّة المهنيّة والتقنيّة خلال عامي (١٩٨٨–٢٠٠٧)

العام	عدد الخريجين في مرحلة التعليم الفني و المهني و الشرعي					
	التعليم الفني الصناعي	التعليم الفني النسوي	التعليم الفني التجاري	التعليم الفني الزراعي البيطري	التعليم الفني الشرعي	الإجمالي
١٩٨٨	٤٧٩٢	١٠٠١	١٢١٨	١٧٨	٣٩٢	٧٥٨١
١٩٩٣	٣٤٣٩	٢٦١٣	١٧٣٤	١٥٨٦	٢٨١	٩٦٥٣
١٩٩٨	٧٠٥٣	١٠١٣٧	٦٢٣٧	٢٩٤٧	٥٨٣	٢٦٩٥٧
٢٠٠٣	١١٤٤٦	٧٨٤٩	٦٨٨١	٤١٢٨	٨٩٧	٣١٢٠١
٢٠٠٤	١٢٧٩٤	٧٤٦٤	٧٢٠٧	٣٧٤٢	٩٥٤	٣٢١٦١
٢٠٠٥	١١٠٢٣	٧٦٨٧	٨٢٦٦	٤٤٠٢	١٠٤١	٣٢٤١٩
٢٠٠٦	١٢٣٥١	٨٠٨٢	٧٢٩٧	٣٥٦١	٣٢٣٣	٣٤٥٢٤
٢٠٠٧	١١٣٢٩	٥٧٦٤	٥٨٨٣	٣٣٦٣	٤٥٦٨	٣٠٩٠٧

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول السابق بأنَّ هناك تزايداً في أعداد الخريجين في التعليم الفني الصناعي, حيث كان عدد الخريجين (٤٧٩٢) في عام (١٩٨٨), وأصبح عددهم (١١٣٢٩) في عام (٢٠٠٧), إلّا أنّنا نجد بأنّ هذا العدد يتفاوت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى, حيث بلغ (١٢٣٥١) في عام (٢٠٠٦), وانخفض إلى (١١٣٢٩) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنّ السبب في هذا التفاوت يعود إلى النظرة الدونيّة إلى هذا النوع من التعليم, وإلى اعتماد مناهج هذا النوع من التعليم على المعلومات النظريّة أكثر من العمليّة, وإلى عدم توفر الكادر المؤهّل والمواد اللّازمة للقيام بالدروس العمليّة ممّا يخرّج متعلّمين غير قادرين على تلبية حاجات سوق العمل, الأمر الذي يدفع العديد من طلاب هذا النوع من التعليم إلى التقدّم إلى دراسة الثانويّة العامة (دراسة حرّة) عند الوصول إلى الصف الثالث الثانوي الصناعي.

وكما نلاحظ من الجدول السابق التطوّر في أعداد خريجي التعليم الفني النسوي حيث كان عددهم (١٠٠١) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٥٧٦٤) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا التزايد يعود إلى زيادة التحاق الإناث بالتعليم الفني النسوي كون الالتحاق بالتعليم الثانوي العام محدد بدرجاتٍ معيّنةٍ, إلّا أنَّنا نجد بأنَّ هذا العدد يتفاوت بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى, وخاصّةً في السنوات الأخيرة, حيث كان عدد الخريجين (٨٠٨٢) في عام (٢٠٠٦), وأصبح (٥٧٦٤) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب هذا التفاوت يعود إلى انخفاض معدّل الدرجات المطلوب للالتحاق بالثانويّات العامّة, وخاصّةً في الآونة الأخيرة بعد مدّ التعليم الإلزامي حتى الصف التاسع, ممّا يدفع الطلاب للالتحاق بالثانويّات العامّة.

أمّا بالنسبة للتعليم الفني التجاري, فإنَّنا نلاحظ بأنَّ هناك تزايداً واضحاً في أعداد الخريجين, حيث كان عددهم (١٢١٨) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٥٨٨٣) في عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث سبب هذه الزيادة إلى الزيادة في عدد السكان, وإلى سياسة الدولة في تلبية متطلّبات عمليّة التنمية, وحاجة مختلف القطاعات من هذا النوع من الخريجين. إلّا أنّنا نجد بالمقابل بأنَّ عدد الخريجين قد انخفض في السنتين الأخيرتين من الفترة المدروسة, حيث كان عددهم (٨٢٦٦) في عام (٢٠٠٥), وأصبح (٧٢٩٧) في عام (٢٠٠٦), ثم أصبح (٥٨٨٣) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب هذا الانخفاض يعود إلى توجّه الكثير من الطلاب لدراسة الثانويّة العامّة, وخاصّةً بعد انخفاض المعدّل المطلوب لدخول الصف العاشر العام من جهةٍ, وإلى عدم جدوى ودونيّة الدراسة في هذا النوع من التعليم من جهةٍ أخرى, إضافةً إلى اعتبار الناس أنَّ الدخول في هذا النوع من التعليم يعني سلوك خط معين في الحياة لا يتقبله الكثيرون, وهذا يتطلّب توفير فرص عمل مناسبة لخريجيه والعمل على تغيير نظرة المجتمع اتجاهه.

أمّا بالنسبة للتعليم الفني الزراعي البيطري, فإنَّنا نلاحظ من الجدول السابق بأنَّ هناك تزايد واضح في أعداد الخريجين, حيث كان عددهم (١٧٨) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٣٣٦٣) في عام (٢٠٠٧), ويعزي الباحث سبب تلك الزيادة إلى خطط الدولة وتوجّهها نحو تخريج مختصين في هذا المجال نظراً للحاجة إلى خريجيه في بلد زراعي مثل سورية. إلّا أنّ أعداد الخريجين في مثل هذا النوع من التعليم تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض, وخاصّةً في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة, ويرى الباحث أنَّ سبب هذا التفاوت يعود إلى اعتبار أنَّ هذا النوع من التعليم موفّر للشباب الغير قادرين على متابعة تعليمهم العام من جهةٍ, وإلى عدم توفر فرص عمل لخريجيه من جهةٍ أخرى, الأمر الذي أدّى إلى إقبال الطلاب نحو دراسة الثانويّة العامّة (دراسة حرّة), أو الدخول في التعليم الثانوي العام, وخاصّةً بعد انخفاض معدّل القبول فيه.

وفيما يتعلق بخريجي التعليم الفني الشرعي, نجد أنَّ عددهم ازداد بشكلٍ واضحٍ من (٣٩٢) في عام (١٩٨٨), إلى (٤٥٦٨) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا التطوّر في أعداد خريجي هذا النوع من التعليم يعود إلى السياسة التعليميّة في سورية وتوجهها نحو تلبية الحاجة من هذا الاختصاص, وتوفير فرص العمل لخريجيه الذين يتابعون تعليمهم الجامعي من خلال المسابقات التي تجريها وزارة التربية لهم, ممّا يدفع الطلاب للإقبال على هذا النوع من التعليم.

أمّا بالنسبة لإجمالي التعليم المهني والتقني, فإنَّنا نجد بأنَّ هناك تزايد واضح في أعداد الخريجين, حيث كان إجمالي عدد خريجيه (٧٥٨١) في عام (١٩٨٨), وأصبح (٣٠٩٠٧) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب هذا التزايد في عدد خريجي هذا النوع من التعليم يعود إلى الزيادة في عدد السكان, وإلى خطة الدولة في رفد كافّة القطاعات من القوى العاملة الفنيّة والمهنيّة المدرّبة والمؤهّلة, ولتسخير طاقاتها وخبراتها في خدمة عمليّة البحث العلمي والمشروعات التنمويّة, ولتلبية متطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

٢-١-٤- مرحلة المعاهد العليا والمتوسطة:

"تستقطب المعاهد المتوسطة أكثر من (٤٠٪) من إجمالي المقبولين في التعليم العالي من حملة الثانويّة العامّة, الأمر الذي يعبّر عن أهميّة الدور الذي تؤديه هذه المعاهد في توفير الأطر البشريّة التخصّصية اللّازمة لتلبية حاجات التنمية الشاملة, ورفد قطاعاتها المختلفة بقوة عملٍ مؤهّلةٍ ومزوّدةٍ بالمهارات المطلوبة"(١).

ومن أجل النهوض بالمعاهد المتوسطة للقيام بدورها على أفضل وجه في خدمة المجتمع, تعمل الدولة على تطّوير التعليم المتوسط وتحديثه في المجالات التالية:(٢)

- تحسين مستوى ونوعيّة التعليم المتوسط وجودته بما يواكب التطوّرات العالميّة, ويلبي حاجات سوق العمل والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي.(٣)
- إحداث اختصاصات جديدة في المعاهد تلبي احتياجات كافة القطاعات الاقتصاديّة, ولاسيّما في مجال المعلوماتيّة.
- توفير كافّة مستلزمات التعليم المتوسط من الأبنية المجهّزة بكافة الوسائل والتقنيات والكوادر الفنيّة المؤهّلة والمدرّبة لتلبية متطلبات عملية التنمية.

١(): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص٧٢٥.
٢(): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص ٧٢٥.
٣(): التعليم المتوسط: يقصد به مرحلة التعليم في المعاهد العليا والمتوسطة.

- تطّوير التعليم الموازي في المعاهد المتوسطة, بهدف تأمين موارد ذاتيّة للإسهام في تطّوير التعليم المتوسط والنهوض بالمعاهد وتحديثها.
- تطّوير الخطط الدرسيّة والمناهج وتعزيز الجوانب العمليّة والتطبيقيّة فيها, بحيث يتم ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي له.
- التوسّع في أبنية التعليم المتوسط بما يتوافق وخطط التطوّر والتزايد في عدد الطلاب.
- تحديث التشريعات والقوانين الناظمة للتعليم المتوسط.

ويؤكّد إحصائيو القوى العاملة أنَّ البلدان النامية تحتاج عادةً إلى ثلاثة أشخاص من ذوي المستوى المتوسط لكل مهنيٍّ متخصصٍ, وتعتبر المعاهد المتوسطة بمثابة مؤسّسات تعليم عالي قصير الأمد وأكثر توجّهاً نحو التطبيق العملي, ولهذا ترى الدراسات أنَّه يجب أن يلتحق بها ما يقارب نحو (٧٥٪) من طلبة التعليم العالي.(١)

شهدت الجمهوريّة العربيّة السوريّة تطوّراً كبيراً في عدد المعاهد العليا والمتوسطة, وقد استوعبت هذه المعاهد عدداً كبيراً من خريجي الثانويّات العامّة والفنيّة والمهنيّة, وذلك لتلبية حاجة كافّة القطاعات من القوى العاملة المؤهّلة. وفيما يلي نبيّن تطوّر عدد المعاهد العليا والمتوسطة وعدد الطلاب والخريجين في الجمهوريّة العربيّة السوريّة من خلال الأرقام والبيانات الإحصائيّة الواردة في الجدول التالي خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٨–٢٠٠٧).

جدول رقم (١٣) تطوّر عدد المعاهد والطلاب والخريجين خلال عامي (١٩٨٨–٢٠٠٧)

العام	مرحلة المعاهد العليا و المتوسطة		
	عدد المعاهد	عدد الطلاب	عدد الخريجين
١٩٨٨	١٠٩	٤١٣٤٨	١١٧٩٥
١٩٩٣	١٣٠	٤٤٤٢٨	١٦١٠٨
١٩٩٨	١٤٤	٥٤٠٥٦	١٦٤١٥
٢٠٠٣	١٨٥	٨١٨٨٧	١٣٤٩٠
٢٠٠٤	١٩٣	٨٨٣٨١	٢٦٩١٠
٢٠٠٥	١٩٥	٨٦٧٠١	٢٢٨٦٧
٢٠٠٦	١٨٧	٨١٨٧٣	٢٦٤١٤
٢٠٠٧	١٨٨	٨١٩١٢	٢٤٤٠٧

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩, ١٩٩٤, ١٩٩٩, ٢٠٠٨), المكتب المركزي للإحصاء.

(١): أبو علي, سليمان, اتجاهات وقضايا التعليم الفني والتقني, منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة, اليونسكو, ١٩٨٥, ص ٧.

من خلال الجدول السابق نجد بأنَّ هناك تطوّراً في عدد المعاهد العليا والمتوسطة في سورية خلال الفترة (١٩٨٨–٢٠٠٧), حيث كان عدد المعاهد (١٠٩) في عام (١٩٨٨), وأصبح (١٩٥) في عام (٢٠٠٥), إلّا أنّ هذا العدد أخذ يتناقص في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة, حيث أصبح عدد المعاهد (١٨٧) في عام (٢٠٠٦), و(١٨٨) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنَّ سبب هذا التناقص يعود إلى توجّه سياسة الدولة نحو التعليم الجامعي وقيامها بإغلاق بعض المعاهد (كمعهد إعداد المدرِّسين (اختصاص رياضيات, لغة عربيّة, لغة انكليزيّة, لغة فرنسيّة, علوم, وغير ذلك) ودور المعلمين) والاستعاضة عنها بتخصّصات جديدة في الجامعات كاختصاص (معلّم صف) في كليات التربية.

كما نلاحظ بأنَّ عدد الطلاب ارتفع من (٤١٣٤٨) في عام (١٩٨٨), إلى (٨١٩١٢) في عام (٢٠٠٧), ولكنه أخذ يتناقص تدريجياً في السنوات الثلاث الأخيرة, حيث كان عددهم (٨٨٣٨١) في عام (٢٠٠٤), وأصبح (٨٦٧٠١) في عام (٢٠٠٥), ثم أصبح (٨١٨٧٣) في عام (٢٠٠٦), كما نلاحظ أيضاً ارتفاع عدد الخريجين من (١١٧٩٥) في عام (١٩٨٨), إلى (٢٤٤٠٧) في عام (٢٠٠٧), إلّا أنَّ أعدادهم تأرجحت أيضاً بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة كما هو موضّح في الجدول السابق.

ويرى الباحث أنَّ سبب التأرجحات من حيث الارتفاع والانخفاض في أعداد المعاهد والطلاب والخريجين, يعود إلى قيام الدولة بإغلاق بعض المعاهد في عام (٢٠٠٦) من جهةٍ, وإلى توجّه سياسة التعليم في سورية نحو الإعداد الأكاديمي الجامعي وإتاحة المجال أمام الطلاب للالتحاق بالتعليم المفتوح والافتراضي من جهةٍ ثانية, الأمر الذي دفع بالكثير من الطلاب إلى الالتحاق بالجامعات بدلاً من المعاهد, وهذا بدوره يدفع عجلة تطوير التعليم في سورية من حيث الكم والكيف.

٢–١–٥– مرحلة التعليم الجامعي:

تسعى الدولة من خلال خططها المتتابعة إلى إعطاء التعليم العالي دوره الأساسي في عملية التحوّل المجتمعي, وتحقيق الرؤية المستقبليّة في جعل الجامعة أحد المحركات والقوى الرئيسيّة الدافعة لوضع الاقتصاد الوطني على أعتاب الثورة الرقميّة واقتصاد المعرفة, وإعداد قوى عاملة بمهاراتٍ وقدراتٍ جديدةٍ ومختلفةٍ, وذلك من خلال تطوير نظام الجامعات والتعليم المفتوح والموازي والجامعة الافتراضيّة على مستوى المحافظات, وإيلائها اهتماماً خاصاً بهدف زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي, بحيث ترتفع معدّلات القبول في الجامعات لقاء أقساطٍ سنويّةٍ معقولةٍ, وذلك للحدّ

من توجّه الطلاب السوريّين إلى الجامعات العربيّة والأجنبيّة وما ينجم عن ذلك من أعباء يتكبدها الاقتصاد الوطني وأصحاب العلاقة من ذوي الطلاب, كما تسعى الدولة إلى إنشاء المزيد من الجامعات في مختلف المحافظات, وخاصّةً النامية منها, بغية تخفيف العبء الاقتصادي عن أهالي تلك المحافظات وتجنيب أبنائهم الطلاب أخطار وتكاليف السفر, ولتخفيف العبء الإداري والضغط الناجم عن الطلب المتزايد على القيد في الجامعات الحكوميّة الحاليّة بما يفوق طاقتها الاستيعابيّة(١).

ولقد شهدت مرحلة التعليم الجامعي وما تزال تشهد أعلى معدّلات نمو من حيث أعداد الجامعات والكلّيات والطلاب والهيئة التدريسيّة, وهذا النمو الكبير ضروري لتغطية متطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في سورية, لذا تزايد اهتمام الدولة بالتعليم الجامعي, كون الجامعات هي البنية الأساسيّة لإعداد الكوادر الفنيّة المتخصّصة, التي تعتبر حجر الأساس لكل عملية تنمويّة, حيث فتحت السياسات الحكوميّة المتعاقبة منذ ثورة آذار أبواب التعليم للجميع بعد أن كان وقفاً على مجموعاتٍ معيّنةٍ, وخرّجت الجامعات الأعداد الكبيرة من الكوادر والقوى العاملة المدرّبة والمؤهّلة التي أخذت دورها في عملية التنمية والتطوير والبناء في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, ويبيّن الجدول التالي تطوّر عدد الجامعات الحكوميّة والكلّيات والطلاب (ذكور–إناث) والخريجين في مرحلة التعليم الجامعي خلال الفترة المدروسة.

جدول رقم (١٤) تطوّر عدد الجامعات والكليات والطلاب والخريجين بين عامي (١٩٨٨–٢٠٠٧)

العام	المرحلة الجامعية					
	عدد الجامعات	عدد الكليات	عدد الطلاب			عدد الخريجين
			ذكور	إناث	إجمالي	
١٩٨٨	٤	٤٤	١٠١٣٦٢	٥٠٢٦٧	١٥١٦٢٩	١٣٨٦٠
١٩٩٣	٤	٤٧	١٠٧٤٥٩	٦٦٠٢٧	١٧٣٤٨٦	١٣٧٦٠
١٩٩٨	٤	٥٤	٧٨٢٨٥	٥٧٦١٧	١٣٥٩٠٢	١٧٠١٥
٢٠٠٣	٥	٦٢	١٠٦٩٧٥	٩٤٧١٤	٢٠١٦٨٩	١٩٦١٧
٢٠٠٤	٥	٦٦	١١٤٩٥٨	١٠٣١١٣	٢١٨٠٧١	١٩٢٩٠

(١): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص٧١٨-٧١٩.

٢٢٧٩٦	٢٣٣٧٥٣	١١٣٧٤٦	١٢٠٠٠٧	٦٦	٥	٢٠٠٥
٢٧٥٣٤	٢٥٥٦٣٤	١٢٧١٧٩	١٢٨٤٥٥	٩١	٥	٢٠٠٦
٢٤٣٢٩	٢٧٩٦١٤	١٣٨٣٠٤	١٤١٣١٠	١٠٧	٥	٢٠٠٧

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩, ١٩٩٤, ١٩٩٩, ٢٠٠٨), المكتب المركزي للإحصاء.

تشير البيانات الإحصائيّة الواردة في الجدول أعلاه إلى التطوّر الكبير في عدد الكليات, حيث كان عددها (٤٤) كلّية موزّعة على (٤) جامعات في عام (١٩٨٨), وأصبح عددها (١٠٧) كلّيات موزّعة على (٥) جامعات في عام (٢٠٠٧), وذلك نتيجةً للتزايد الكبير في أعداد الطلاب, حيث كان عددهم (١٥١٦٢٩) في عام (١٩٨٨), وأصبح عددهم (٢٧٩٦١٤) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب هذا النمو الكبير في عدد الطلاب يعود إلى الزيادة في عدد السكان خلال الفترة المدروسة, حيث كان عددهم (١١٣٣٨) ألف نسمة عام (١٩٨٨), وأصبح (١٩١٧٢) ألف نسمة عام (٢٠٠٧)([1]).

والملفت في معطيات هذا الجدول هو التزايد الكبير في أعداد الطالبات, حيث كان عددهم (٥٠٢٦٧) طالبة في عام (١٩٨٨), وأصبح عددهم (١٣٨٣٠٤) طالبة في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا النمو في عدد الطالبات في الجامعات السوريّة يعود إلى وعي تلك الفئة لأهميّة دخول الجامعة, وبالتالي المساهمة في عملية بناء وتنمية المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل, ولقد رافق هذا النمو في عدد الطلاب نمواً في عدد أعضاء الهيئة التعليميّة, حيث كان عددهم (٣٧٤١) في عام (١٩٩٣)([2]), وأصبح عددهم (٧٢٥١) في عام (٢٠٠٧)([3]). كما يلاحظ من جهةٍ أخرى التفاوت في أعداد الخريجين بين الارتفاع والانخفاض, حيث كان عددهم (١٣٨٦٠) في عام (١٩٨٨), وتطوّر عددهم ليصبح (١٩٦١٧) في عام (٢٠٠٣), ثم انخفض عددهم ليصبح (١٩٢٩٠) في عام (٢٠٠٤), ثم عاود الارتفاع في عام (٢٠٠٦) ليصل إلى (٢٧٥٣٤), إلّا أنّ أعدادهم عاودت الانخفاض من جديد في عام (٢٠٠٧), لتصبح (٢٤٣٢٩), ويرجع الباحث سبب انخفاض أعداد الخريجين من الجامعات إلى نظامها الذي يتيح للطالب فرصة أكثر من اثنتي عشرة سنة للتخرج, وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث نوع من أنواع الهدر.

٢-٢- التطوّر الكمّي لقطاع التربية والتعليم في مراحله غير النظاميّة:

١(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.
٢(): المجموعة الإحصائية لعام (١٩٩٦), السنة التاسعة والأربعون, المكتب المركزي للإحصاء.
(٣): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق.

إنَّ المراحل غير النظاميّة في نظام التعليم السوري تضم مرحلة رياض الأطفال وتعليم الأميّين الذين لم تُتح لهم الفرصة لدخول المدرسة, أو أنَّهم دخلوا المدرسة لفترةٍ قصيرةٍ ثم تسربوا منها, ولم يكتسبوا المهارات الأساسيّة للحصول على المعرفة من قراءةٍ وكتابةٍ.

وعلى الرغم من أنَّ الاهتمام بالمراحل غير النظاميّة جاء متأخراً في سورية كون اهتمام الدولة كان مركزاً على مرحلة التعليم الإلزامي, إلّا أنّ سورية عملت جاهدةً على تشجيع بناء وتجهيز وافتتاح رياض الأطفال, كما بذلت جهوداً كبيرةً من أجل مكافحة الأميّة التي تقف عائقاً أمام عملية التنمية. والآن سنوضّح بشيء من التفصيل كل مرحلة من المراحل غير النظاميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

٢-٢-١- مرحلة رياض الأطفال:

إنَّ هذه المرحلة لا تقل أهميّةً عن المراحل اللّاحقة, حيث أنَّه في هذه المرحلة يتم إعداد الطفل وتهيئته لدخول المدرسة الابتدائيّة بعد أن تغرس في نفسه حب المشاركة والإطلاع. وتعتبر سورية من الدول التي تهتم بهذه المرحلة, ولو أنَّ ذلك جاء في فترةٍ متأخرةٍ, والجدول التالي يوضّح تطوّر عدد الرياض والأطفال (ذكور-إناث) وعدد المعلّمين العاملين فيها خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧).

جدول رقم (١٥) تطوّر عدد رياض الأطفال وعدد الأطفال وعدد معلمي الرياض خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧)

العام	عدد الرياض	مرحلة رياض الأطفال			عدد المعلمين
		عدد الأطفال			
		ذكور	إناث	إجمالي	
١٩٨٨	٧٩١	٤١١٨٥	٣٤٢١١	٧٥٣٩٦	-
١٩٩٣	١٠٥٢	٤٨٩٠١	٤١٥٣٨	٩٠٤٣٩	٣٣٧٤
١٩٩٨	١١٢٥	٥٤٥٣٨	٤٦٧٨٤	١٠١٣٢٢	٤٦٥٢
٢٠٠٣	١٤٣١	٧٣١٩٨	٦٥٣٣٩	١٣٨٥٣٧	٦٣٦٥
٢٠٠٤	١٤٧٥	٧٨٤٠٧	٦٧٩٩٦	١٤٦٤٠٣	٦٧١٠
٢٠٠٥	١٥٢٦	٧٩٨٧٩	٦٩٩٣٢	١٤٩٨١١	٦٨١٨
٢٠٠٦	١٥٣٣	٨٢٠٣١	٧٣٧٠٠	١٥٥٧٣١	٦٥٤١
٢٠٠٧	١٦٣٧	٧٦٥٠٠	٦٩٢٨١	١٤٥٧٨١	٧٧٦٩

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩, ١٩٩٤, ١٩٩٩, ٢٠٠٨), المكتب المركزي للإحصاء.

يصوّر الجدول السابق تطوّر عدد الرياض الذي بلغ (٧٩١) في عام (١٩٨٨), وأصبح (١٦٣٧) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا التزايد في عدد الرياض يعود إلى الزيادة في

عدد العائلات الراغبة في تسجيل أطفالها فيها من جهةٍ, وإلى الزيادة في عدد السكان الذين كان عددهم (١١٣٣٨) ألف نسمة في عام (١٩٨٨)([1]), وأصبح (١٩١٧٢) ألف نسمة في عام (٢٠٠٧)([2]) من جهةٍ ثانيةٍ, وإلى رغبة النساء وخاصّةً العاملات منهنّ في وضع أبنائهنّ في الرياض, كون تلك الرياض تحوي مشرفاتٍ متخصّصاتٍ في تربية الطفل, ممّا يدفعهنّ للاستمرار في عملهنّ والاطمئنان بأنَّ أطفالهنّ بأيدي أمينة وخبيرة من جهةٍ ثالثةٍ, الأمر الذي يتطلّب الزيادة في إنشاء المباني لتستوعب تلك الأعداد المتزايدة من الأطفال الذين بلغ عددهم (١٥٥٧٣١) حتى عام (٢٠٠٦), إلّا أنّ عددهم عاود الانخفاض في عام (٢٠٠٧) ليصبح (١٤٥٧٨١) طفل, ويعزي الباحث سبب الانخفاض إلى عوامل ماديّة تتعلق بارتفاع رسوم التسجيل في الرياض, وخاصّةً الرياض الخاصّة. كما نلاحظ من الجدول السابق تطوّر عدد الأطفال الذكور من (٤١١٨٥) في عام (١٩٨٨), إلى (٨٢٠٣١) في عام (٢٠٠٦), إلّا أنَّ هذا العدد عاود الانخفاض من جديد ليصبح (٧٦٥٠٠) في عام (٢٠٠٧), وبالمقابل نجد أنَّ عدد الأطفال الإناث قد تطوّر من (٣٤٢١١) في عام (١٩٨٨), إلى (٧٣٧٠٠) عام (٢٠٠٦), إلّا أنَّ هذا العدد عاود الانخفاض أيضاً ليصبح (٦٩٢٨١) في عام (٢٠٠٧).

وقد رافق هذا التطوّر الكمّي في عدد رياض الأطفال وعدد الأطفال تطوّر كمّي في عدد المعلّمين لتغطية الأعداد المتزايدة من الأطفال, حيث بلغ عددهم (٣٣٧٤) معلّم في عام (١٩٩٣), واستمرّ هذا العدد بالتطوّر حتى عام (٢٠٠٧) حيث أصبح (٧٧٦٩) معلّم, وإنّ هذا التطوّر الكمّي في مرحلة رياض الأطفال سينعكس إيجاباً على مسيرة الطفل في مرحلة التعليم النظامي من حيث تهيئته وإعداده للمراحل التعليميّة القادمة.

٢-٢-٢- مرحلة تعليم الأميّين:

تعتبر الأميّة من أكبر المشاكل وأخطرها على المجتمع وعلى عملية التنمية, وبخاصّةً إذا عرفنا أنَّ رصيد الأميّين يتجدّد باستمرارٍ من الذين لا يلتحقون بالمدارس, أو الذين يتسربون منها قبل إنهاء مرحلة التعليم الإلزامي([3]). ولقد بذل القطر العربي السوري جهوداً كبيرةً لتخليص الأميّين من جهلهم ولو بالقراءة والكتابة ليوفر لهم سبل الاطّلاع والثقافة, ولكي يستطيعوا أن يتفاعلوا مع عملية التنمية, والجدول التالي يوضّح مدى تطوّر مرحلة تعليم الأميّين من الناحية الكمّيّة خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧).

١()): المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩), مرجع سابق, ص ٥٦.
(٢): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٦٦.
(٣): مغفلة الاسم, مجلة شؤون عربية, الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, تونس, العدد (٦), ١٩٨١, ص ١٠٥.

جدول رقم (١٦) عدد صفوف الأميّن وعدد المنتسبين إليها والمتخرجين منها خلال عامي (١٩٨٨-٢٠٠٧)

العام	مرحلة تعليم الأميين		
	الصفوف	المنتسبون	المتخرجون
١٩٨٨	٢٦٧١	٥٨٠٤٨	٤١٨٥٥
١٩٩٣	٢٨٠٦	٥٣٢٣٩	٤٢٨٦١
١٩٩٨	٤٢٤٩	٨١٦١٥	٥٥٤٢٣
٢٠٠٣	٣٠٩٤	٦١٦٤٥	٣٨٢٩٨
٢٠٠٤	٢٨٤٤	٥٥٧٦٣	٣٤٩٤٢
٢٠٠٥	٢٣٥٦	٥٠٧٢٤	٣٣٩٥٥
٢٠٠٦	٣٦٢٨	٦٠١٣٨	٤٠٤٥١
٢٠٠٧	٥٥٤٧	١٠٨٣٢٨	٧٧٩٨٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩, ١٩٩٤, ١٩٩٩, ٢٠٠٨), المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول السابق بأنَّ هناك تزايد واضح في صفوف تعليم الأميّن, حيث كان عددها (٢٦٧١) في عام (١٩٨٨), وأصبح عددها (٥٥٤٧) في عام (٢٠٠٧), إلّا أنَّها تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض, حيث بلغت (٤٢٤٩) في عام (١٩٩٨), وقد استمرّت بالانخفاض التدريجي حتى أصبحت (٢٣٥٦) في عام (٢٠٠٥), وهذا التأرجح يعود إلى الاختلاف في عدد المنتسبين إلى صفوف محو الأميّة من عام لآخر, حيث كان عددهم (٥٨٠٤٨) في عام (١٩٨٨), وأصبح عددهم (٨١٦١٥) في عام (١٩٩٨), ثم انخفض إلى (٥٠٧٢٤) عام (٢٠٠٥), ثم ارتفع إلى (١٠٨٣٢٨) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب الارتفاع والانخفاض في عدد المنتسبين إلى صفوف محو الأميّة يعود إلى أنَّ هذه المرحلة غير نظاميّة, وإلى عدم وجود ضوابط تضبط التزام المنتسب إليها, فيلتحق بها عاماً ويتركها عاماً, ثم يعاود الالتحاق بها من جديد متى يريد.

وفيما يتعلّق بعدد الخريجين, فإنَّه يلاحظ استمرار تطوّر عددهم حتى عام (١٩٩٨), حيث بلغ (٥٥٤٢٣) خريج, ثم استمرّ هذا العدد بالانخفاض التدريجي حتى وصل إلى (٤٠٤٥١) خريج في عام (٢٠٠٦), ثم عاود الارتفاع من جديد ليصبح (٧٧٩٨٠) خريج في عام (٢٠٠٧). ولا تزال الدولة تعمل جاهدةً للتخلص من الأميّة والسير بوتائر عالية نحو التنمية, وذلك عن طريق إلزاميّة التعليم في مرحلة التعليم الأساسي, وفرض عقوبات على الذين يتسربون قبل إنهاء هذه

المرحلة. كما تسعى الدولة من خلال خططها المتتابعة إلى محو الأميّة وذلك عن طريق توفير فرص تعليم القراءة والكتابة لنحو (٥٠٪) من الأميّين, وتوفير برامج تدريبيّة للمتسربين من مراحل التعليم الأساسي ولخريجي برامج محو الأميّة لتزويدهم بمهارات تفيدهم في توفير فرص العمل الذاتي.(١)

٢-٣- التطوّر النوعي لقطاع التربية والتعليم:

إنَّ التبدّلات والتطوّرات التي يشهدها المجتمع السوري والعالم, والثورات المعرفيّة والتكنولوجيّة التي تشهدها المجتمعات, قد فرضت تحدّياتٍ جسامٍ أمام دول العالم عامّةً, والنامية منها خاصّةً, وذلك لتحديد مكانها في المنافسة وإثبات وجودها في هذا الصراع, فهي أمام إشكاليّة تبحث عن حل, إنَّها بحاجة إلى إعادة النظر في مؤسّساتها وإداراتها وخاصّةً التعليميّة منها, كما أنها بحاجة إلى إعادة النظر في مناهجها وتأهيل كوادرها وتحديث طرائق تدريسها ووسائلها, وإلى بناء أنظمة جودة فعّالة في جميع مؤسّساتها الإنتاجيّة, بهدف تحسين جودة المخرجات وتكوين الإنسان المؤهّل والمدرّب بما يتجاذب ويلبي احتياجات سوق العمل والقدرة على المشاركة الفعّالة في الجهود التي تبذلها الشركات والمؤسّسات للنجاح في المنافسة والصمود أمام التحدّي(٢).

"وإنَّ التحدّي في مجال التعليم يكمن في مشكلة تردي نوعيّة التعليم المتاح, بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعيّة الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلّاقة"(٣).

ولقد أكّدت أغلب المؤتمرات التربويّة على ضرورة الالتزام بإستراتيجية التعليم الجيّد أثناء التوسع فيه, لأنَّه لا قيمة لغرض التعليم بدون شروط الجودة, وبذلك تكون النفقات في حقل التعليم خسارةً لا استثماراً. وفي الواقع توجد عناصر هامّة تؤثّر بشكلٍ حيويّ في تحديد نوعيّة التعليم وجودته, منها مناهج التعليم المتخلّفة عن حاجات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, والتي يغلب عليها طابع الدراسات الإنسانيّة, وطرق التعليم التقليديّة المعتمدة على أسلوب التلقين من قبل المعلّم, ونظام الامتحانات الذي يقوم على التذكر واسترجاع المعلومات من التلاميذ, والسياسات التعليميّة, ونقص تأهيل المعلّمين, فكيف يعلّم المعلّم وهو غير مؤهّل ومعدّ علمياً وتربوياً بشكلٍ جيّد؟ ويضاف إلى تلك العناصر السابقة عناصر أخرى يمكن قياسها بشكلٍ موضوعي, منها كثافة التلاميذ في الشعبة

---

(١):الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص٧٠٩.

٢(): كنعان, أحمد, مفهوم الجودة وعلاقتها بالمناهج التربوية, مجلة المعلّم العربي, العدد الرابع, ٢٠٠٨, ص ٢٢.

(٣): كدوك, عبد الرحمن وآخرون, دينامية القبول والتدفق والكفاية الداخلية في المرحلة الابتدائية, مركز البحوث والتطوير التربوي, الجمهورية العربية اليمنية, صنعاء, ١٩٨٥, ص٦.

الواحدة, نسبة عدد الطلاب للمدرَّس, وغير ذلك, وفيما يلي سيتم دراسة بعض تلك العناصر بشكلٍ مفصّلٍ.(١)

فبالنسبة للمناهج وطرق التدريس, يرى بعض الباحثين أنَّ المناهج العربيّة, بشكلٍ عامٍ ودون استثناء تقريباً, تبدو كأنّها تكرّس الخضوع ولا تشجع التفكير النقدي الحرّ, فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلّمات الاجتماعيّة أو السياسيّة, ويقتل فيهم النزعة والاستقلاليّة والإبداع. أمّا بالنسبة للمعلّمين, فلا يحتاج للتأكيد أنَّ هناك عدداً كبيراً من المعلّمين ذوي الخبرة والمؤهّلات العالية الذين يلعبون دوراً حيويّاً في إنجاح العمليّة التعليميّة, لكن توجد مجموعة من العوامل التي تؤثّر بالسلب على قدراتهم, منها تردي مستوى مرتّباتهم, ممّا يضطرهم في كثير من الأحيان إلى القيام بأعمالٍ أخرى تستنفذ طاقاتهم وتجعلهم غير قادرين على إعطاء تلاميذهم الرعاية الكافية, إضافةً إلى ذلك لا توجد أيّة مكافأة أو عقوبة تجعل هذا المعلّم يطوّر نفسه.(٢)

إلّا أنَّ عمليّة التربية والتعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة واكبت المستجدات والتطوّرات العالميّة, فاعتمدت التربية البيئيّة والسكانيّة والجماليّة في مناهجها, وأدخلت المعلوماتيّة بكافّة فروعها وتخصّصاتها (شبكات, صيانة, برمجة) إلى المناهج التربويّة في مراحل التعليم كافّةً, ووضعت مناهج جديدة لكافّة المواد التعليميّة في ضوء الاتجاهات التربويّة الحديثة والتطوّرات التكنولوجيّة المعاصرة, كما وضعت أدلّة مرجعيّة لبعض المواد في المناهج. وعملت وزارة التربية على ربط التربية بالتنمية وبحاجات سوق العمل لتلبية احتياجات كافة المنشآت والفعاليات الاقتصاديّة والاجتماعيّة من القوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة, فعملت على التوسّع بالتعليم المهني والتقني من خلال إدخال اختصاصات جديدة (كتقنيات الحاسوب والبرمجة والشبكات), كما أدخلت التطوّرات في مجال التقنيّات التربويّة الحديثة, وفي مجال أساليب التقويم والامتحانات (نظام الأتمتة), وتعمل على تكوين مهارات التعلّم الذاتي لدى الطالب, حيث تركّز على جعل المتعلّم محور العملية التعليميّة التعلّميّة, ليتمكّن من مواكبة عصر التطوّر العلمي والتكنولوجي, كما تعمل على تزويد المعلّمين بمهارات التفكير الناقد حتى يستطيعوا التمييّز بين الغث والسمين والزيف والحقيقة في كل ما يتفاعلون معه من مواد عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئيّة, وحتى يتمكنوا من مواجهة مشاكلهم بأساليب التفكير العلمي الناقد, كما تعمل على تدريبهم على أن يكونوا ميسرين وموجهين لعمليّة التعلّم لا أن يعتمدوا التربية التقليديّة التي تركّز على التلقين وصب المعلومات في ذهن المتعلّم في المواقف التعليميّة التعلّميّة. كما عملت الجامعات على تحديث وتطوير مناهجها التعليميّة وفقاً لمتطلبات العصر واحتياجات سوق العمل وعمليّة التنمية, حيث صدرت اللوائح

---

(١): تقرير التنمية البشرية, ٢٠٠٣.
٢(): تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

الداخليّة في أغلب الكلّيات, متضمّنةً مقرراتٍ جديدةٍ اقتضتها طبيعة العصر (كنظم المعلومات والحاسوب والتربية البيئيّة والسكانيّة والجماليّة ...الخ). وتمّ تطوير المخابر وتجهيزها بأحدث المعدّات لربط المواد العلميّة النظريّة بتطبيقاتها العمليّة في المخابر, كما تمّ دعم المكتبات بأمّهات الكتب والدوريات المتخصّصة. ولا تزال تسعى الدولة جاهدةً في خططها المتتابعة نحو تطوير التعليم وتحسينه من حيث الكمّ والنوع, بغية إعداد جيل قادر على المساهمة في تنمية مجتمعه وتطويره. ونحن هنا بحاجةٍ كبيرةٍ إلى المتابعة والمساءلة والمحاسبة, فكثيرٌ من الوسائل موجودة وما تزال في المخابر لا عمل لها وكثير من الكتب لم تفتح بعد.(١)

والآن سنقوم بدراسة التطوّر النوعي لقطاع التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة من خلال دراسة الجوانب الآتية:

- **<u>كثافة التلاميذ في الشعبة الواحدة في مرحلة التعليم الأساسي:</u>**

"تشير الكثافة الصفيّة إلى متوسط عدد التلاميذ في الشعبة الواحدة, وللكثافة الصفيّة أثر على مستوى التعليم, فكلما كانت أقل كانت البيئة التعليميّة في الشعبة الصفيّة أفضل من حيث المساحة والتهوية وجودة التعليم"(٢). ولقد بلغت الكثافة الصفيّة في مرحلة التعليم الأساسي (٢٧) تلميذ في عام (٢٠٠٨), بعدما كانت (٢٨) تلميذ في عام (٢٠٠٥), وتعتبر هذه النسبة جيّدة بحسب معايير الخريطة المدرسيّة(٣), إلّا أنَّ هذه النسبة تتفاوت بشكلٍ كبيرٍ بحسب الريف والمدينة ومراكز المحافظات وظروف كل منطقة, فقد تصل في مراكز المدن إلى (٦٠) تلميذ, وقد تكون في بعض المناطق النائية (١٠) تلميذ بشكلٍ استثنائي, وحتى في المدينة الواحدة قد تتفاوت تلك الكثافة لأسبابٍ متعدّدة منها الكثافة السكانيّة في بعض المناطق ولاسيّما مناطق السكن العشوائي, بالإضافة إلى اختلاف المستويات التعليميّة للمدارس, ومدى اهتمام المعلّمين بالمتعلّمين وتلبية احتياجاتهم, ومدى توفر المعلّمين الأكفّاء في مدرسة دون أخرى, ممّا يدفع لزيادة الطلب على التسجيل في بعض المدارس دون غيرها. والمخطط البياني التالي يوضّح كثافة التلاميذ في الشعبة الواحدة في مرحلة التعليم الأساسي.

---

(١): السيد, محمود, الثقافة والسكان, الكتاب المرجعي في مجال التربية السكانية, وزارة التربية, دمشق, ٢٠٠١, ص ٣٢٥-٣٢٦.

٢(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٥.

٣(): الخريطة المدرسيّة: خطة تربويّة محليّة صغيرة تدرس إحداثات وإلغاءات الشعب الصفيّة والمدارس وخطط البناء.

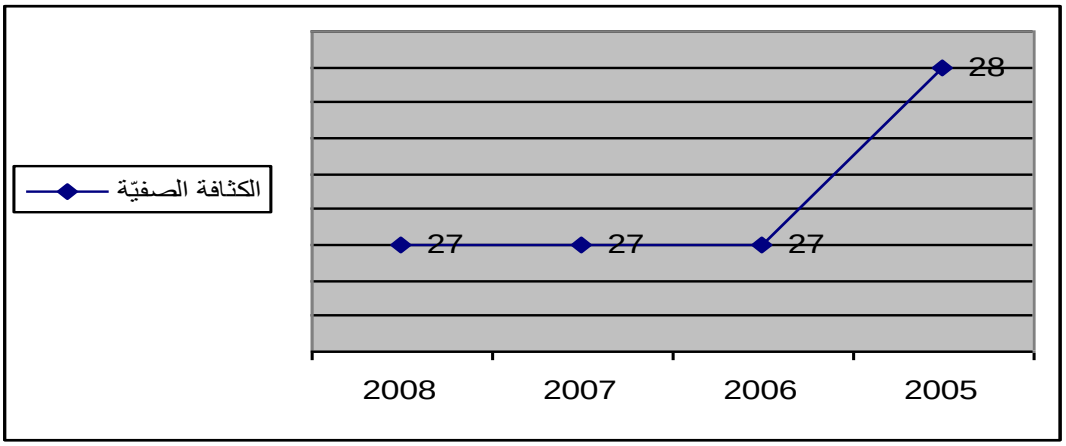

الشكل رقم (١٠) تطوّر كثافة التلاميذ في الشعبة الواحدة في مرحلة التعليم الأساسي

- **متوسط عدد الطلاب لكل مدرّس في التعليم الأساسي والثانوي:**

إنَّ قيام الدولة بتعيين المدرّسين والمدرَّسين المساعدين في السنوات الأخيرة من خلال المسابقات التي تجريها وزارة التربية قد ساعد على تحسين هذه النسبة, إذ بلغت (٢٢) تلميذ لكل معلّم في عام (٢٠٠٨), بعدما كانت (٢٨) تلميذ لكل معلّم في عام (٢٠٠٥), وذلك في مرحلة التعليم الأساسي, وهذا بدوره يساعد على تحسين جودة ومستوى التعليم بشكلٍ عام.

أمّا بالنسبة لمتوسط عدد الطلاب لكل مدرّس في مرحلة التعليم الثانوي العام فقد حافظ على نفس النسبة خلال السنوات الأخيرة من عام (٢٠٠٥) إلى عام (٢٠٠٨), والذي يبلغ (٩) طالب لكل مدرّس.

أمّا بالنسبة للتعليم المهني والتقني فنجد أنَّ هذا المؤشّر قد انخفض في عام (٢٠٠٨) إلى (٦) طلاب لكل مدرّس, بعد أن كان (٨) طلاب لكل مدرّس في عام (٢٠٠٠), وهذا يدلّ على زيادة أعداد المدرّسين بشكل أكبر من زيادة أعداد الطلاب, وخاصّةً مع مسابقات التعيين في السنوات الأخيرة وعزوف الطلاب عن الالتحاق بالتعليم المهني والتقني(١).

- **نسبة أعداد الطلاب بالنسبة لكل عضو هيئة تدريسيّة في الجامعات:**

"تأتي أهميّة دراسة نسبة أعداد الطلاب بالنسبة لكل عضو هيئة تدريسيّة من خلال تحديد الكفاءة الداخليّة للتعليم الجامعي, وذلك من خلال دراسة وتحليل الأعباء التدريسيّة من أجل أن نضمن بأنَّ الأستاذ الجامعي يوزّع وقته بين التدريس وتقديم الاستشارات والإرشاد للطلبة والبحث

١(): الأرقام مأخوذة من تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٦, ١٠.

العلمي, وبأنّهم قادرون على توفير تعليم ذو نوعيّة عالية, مع الحفاظ على نسبة أستاذ/طالب بحيث تكون (١/٤٠) في الأقسام الأدبيّة, و(١/٢٠) في الأقسام العلميّة"(١).

وإنَّ الجدول التالي يوضّح تطوّر هذا المؤشّر حسب الكلّيات خلال الفترة الممتدّة بين عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٨). حيث نجد أنَّ هذه النسبة وصلت إلى الحدود المثلى وتجاوزتها في الكلّيات العلميّة في عام (٢٠٠٨), وإن اختلفت هذه النسب بين الجامعات والكلّيات العلميّة نفسها, عدا كلّية الاقتصاد, حيث تبلغ هذه النسبة (٥٨) طالب لكل عضو هيئة تدريسيّة, وإن كانت هذه النسب أفضل حال في عام (٢٠٠٥), عدا كلّيات الهندسة المعلوماتيّة, وهذا يعود إلى ازدياد أعداد الطلاب بنسب أكبر من زيادة أعضاء الهيئة التدريسيّة في بعض الجامعات والكلّيات, إلّا أنَّ هذه النسبة في الكلّيات الأدبيّة مازالت تعاني من صعوبات مع وجود (١٣٦) طالب لكل عضو هيئة تدريسيّة في كلّية الحقوق, و(١١٦) طالب في كلّيات الآداب والعلوم الإنسانيّة, و(٧٧) طالب في كلّيات التربية في عام (٢٠٠٨), ممّا يتطلّب العمل على زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسيّة في هذه الحقول الأدبيّة, ويدلّ إلى الحاجة الكبيرة لأعضاء هيئة تدريسيّة في هذه الكلّيات, وإلى تخفيض نسب الالتحاق للطلاب المستجدين بهذه الكلّيات, وإلى تحديد فترة بقاء الطلاب في هذه الكلّيات النظريّة, وتحديد سنوات الرسوب.

جدول رقم (١٧) نسبة طلاب كل كلية إلى أعضاء الهيئة التدريسيّة في الكلّية خلال عامي (٢٠٠٥ -٢٠٠٨)

الكليات	العام			
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الطبيّة	٨	٩	٩	١٣
الهندسة عدا الزراعة	١٣	١٤	١٥	١٣
الزراعة والطب البيطري	٩	١٠	١٠	١٠
الهندسة المعلوماتيّة	٢٤	٢٠	١٩	١٦
العلوم	١٥	١٧	١٩	٢٥
الاقتصاد والعلوم السياسيّة	٤٣	٤٨	٥٠	٥٥
الاقتصاد	٤٥	٥٠	٥٣	٥٨
الحقوق والشريعة	١١٦	١٤٥	١٥٣	١٤٢
الحقوق	١٠٩	١٣٧	١٤٢	١٣٦
التربية	٤٨	٥٩	٦٩	٧٧
الآداب والعلوم الإنسانية	٧٦	٨٨	٩٩	١١٦
التمريض والعلوم الصحيّة	٩	١٩	٢٧	٦١

المصدر: تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٢٣.

(١): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٢٣.

من خلال ما سبق نستنتج أنَّ التطوّر النوعي من حيث جودة التعليم ومدى فعاليّته في عملية البناء والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي قد قطع خطوات نحو الأمام, ولكنه مازال دون مستوى الطموح.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم في سورية

١- النفقات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

٢- أهميّة الإنفاق التعليمي.

٣- العوامل التي تؤثّر في الإنفاق على التعليم.

٤- تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية.

٥- أسباب زيادة النفقات التعليميّة.

٦- تطوّر موازنة التعليم العالي.

٧- مصادر تمويل التعليم العالي في القطر العربي السوري.

المبحث الثالث: الإنفاق على التعليم في سورية

- مقدمة:

يُجمع العالم على أنَّه يجب عدم اعتبار الإنفاق على التعليم استهلاكاً بحتاً, بل استثماراً منتجاً في رأس المال البشري الذي يزيد من الإنتاجيّة ويطوّر تقنيّاتها, إذ يقترن التعليم بتكثيف رأس المال المادي بشريّاً, وبالتالي بالاعتماد على التقنيّات المتطوّرة, وزيادة الإنتاجيّة, وتخفيض متوسط تكاليفها, فالتعليم هو مصدر أساسي للنمو الاقتصادي, وهذا المصدر ليس مصدراً طبيعياً, بل إنه من صنع الإنسان, ويتطلّب مدخرات وأموال تستثمر فيه, حيث يهتم بتكوين الإنسان وإعداده لحياة العمل, وبذلك يصبح الاستثمار في التعليم مصدراً أساسيّاً لرأس المال البشري. إنَّ الإنفاق لا يحل وحده مشكلات التعليم, ولكن لا يمكن بمعزلٍ عنه حل تلك المشكلات. ويشكّل تمويل التعليم والإنفاق عليه في معظم البلدان أحد أكبر الضغوط على ميزانياتها العامّة, ولاسيّما في البلدان التي اتبعت سياسة ديمقراطيّة التعليم وعموميّته ومجانيّته. وتعتبر سورية في مقدّمة هذه البلدان التي اعتبرت التعليم على مختلف مراحله النظاميّة وظيفة أساسيّة مباشرة من وظائفها, تتولى تمويلها والإنفاق عليها, فهي تعتبر التعليم أعظم استثمار للمجتمع في أفراده حتى وإن كان استثماراً مؤجلاً, لذا تحرص الدولة على زيادة المخصصّات الماليّة للتعليم عاماً بعد عام بغية تأمين كافّة مستلزمات العمليّة التعليميّة من الأبنية والمناهج والقوى الماديّة والبشريّة للنهوض بالعمليّة التعليميّة من الناحيتين النوعيّة والكميّة(١).

الإنفاق على التعليم هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العمليّة التعليميّة التعلّميّة بجوانبها المختلفة من الأبنية والتجهيزات والوسائل والتقنيات وأجور كافّة العاملين في قطاع التعليم, والنظرة الشموليّة لمفهوم الإنفاق على التعليم, تشمل جميع مصارف الإنفاق الماديّة, وكذلك كل ما يتعلّق بالنواحي البشريّة وما تبذله من جهد تعليمي, حيث أنَّه من المعروف كلّما زادت نسبة الإنفاق على التعليم وتمّ توجيهها بشكلٍ مناسبٍ, انعكس ذلك في تجويد العمل التعليمي, والذي ينعكس بدوره على مخرجات العمليّة التعليميّة من الناحيتين الكميّة والكيفيّة.

وإنَّ الإنفاق الحكومي على التعليم العام يشتمل على جانبين: أحدهما إنفاق جاري متكرر يلزم المؤسّسة تأمين الموارد الماليّة للإيفاء به, كنفقات الإدارة والتعليم وبدلات أجور المباني

(١): التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة, ٢٠٠٥, ص ٦٩-٧٠.

والضرائب وخدمات الصحة المدرسيّة، والأخر رأسمالي غير متكرر ترصد له المؤسّسة الموارد الماليّة لتحقيق هدف معيّن, وينتهي الإنفاق عليه بتحقيق ذلك الهدف كنفقات البناء وشراء الأراضي والمعينات التدريسيّة(١).

وفيما يلي سنتعرّف على أقسام النفقات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة وعلى أهميّتها وأهمّ العوامل المؤثّرة فيها, كما سيتم دراسة تطوّر موازنة التعليم في وزارتي التربية والتعليم العالي وأسباب زيادة النفقات التعليميّة وضرورتها.

٣-١- النفقات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة:

تقسم النفقات التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة إلى قسمين هما:(١)

(١): www.tarbya.net

١- **<u>النفقات الجارية</u>:** وهي تلك التي تتكرر بشكلٍ دوريٍّ وتشمل ما يلي:

* نفقات الإدارة: مرتبات وتعويضات الموظفين والإداريّن – مرتبات وتعويضات هيئة التفتيش – تنقلات – نفقات مختلفة.

* نفقات التعليم: مرتبات وتعويضات الموظفين المتفرغين وغير المتفرغين والمدرِّسين والمدرِّسين المساعدين والتنقلات والكتب المدرسيّة وساحات الملاعب ونفقات أخرى.

* نفقات الصيانة وإدارتها: نفقات المستخدمين – الاستهلاك (كهرباء, ماء, هاتف, مستهلكات أخرى) – الصيانة (المدارس, المساحات المزروعة, أعمال الصيانة).

* بدلات أجور المباني.

* مستحقات ثابتة (ضرائب).

* الخدمات الملحقة: خدمات الصحة والوقاية الصحيّة – رواتب موظفي الصحة المدرسيّة – المنح المدرسيّة – نفقات أخرى كالمساعدات المقدّمة للأسر.

٢- **<u>النفقات الرأسماليّة</u>:** وتشمل النفقات الأساسيّة التي لها صفة الديمومة والثبات لمدّة أكبر من أو تساوي خمس سنوات وأقل من عشر سنوات مثل: نفقات بناء المدارس ونفقات التصليحات ونفقات شراء الأراضي ووسائل الإيضاح ومعينات التدريس. وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ ما هو جارٍ اليوم قد يتحول إلى رأسمالي في سنة أخرى (كنفقات الصيانة).

٣-٢- أهمّية الإنفاق التعليمي:

١()): عبد الدائم, عبد الله, التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية, بيروت, دار العلم للملايين, ط ٥, ١٩٨٣, ص ٣٧٣ – ٣٧٤ .

إنّ تزايد إقبال الطلاب على التعليم نتيجة الزيادة في عدد السكان يتطلّب زيادة الإنفاق عليه للإيفاء بكافة متطلّباته ومستلزماته من الأبنية المدرسيّة والمعلّمين والأجهزة والتقنيات التعليميّة وغير ذلك من متطلّبات العمليّة التعليميّة التعلّميّة، ونظراً لارتفاع الأسعار وتزايد عدد الطلاب نتيجة الزيادة في عدد السكان وزيادة أجور ورواتب القائمين على العمليّة التعليميّة وتزايد احتياجات المؤسّسات التعليميّة ومتطلّبات عمليّة التعليم, فإنّ الدول وحكوماتها مكلّفة بضرورة توفير الإنفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته الداخليّة والخارجيّة, ولاسيّما في الجمهوريّة العربيّة السوريّة التي مدّت سن الإلزام في التعليم حتى الصف التاسع. وغالباً ما تقاس أهميّة الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد له كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي العام.

وترجع أهميّة الحديث عن نفقات التعليم إلى أنَّها تمكّن القائمين على أمر التربية والتعليم، عن طريق دراسة الخدمات التعليميّة، من تحقيق الأهداف الآتية:

١. إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليميّة وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة.
٢. التعرّف على نواحي الإسراف والخلل في النفقات التعليميّة, والعمل على معالجتها.
٣. التعرّف على نواحي القوّة والضعف في المشروع التعليمي والعمل على وضع البدائل المناسبة للإنفاق بحيث تتحقق الأهداف المرجوّة منه.
٤. التأكّد من حسن استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى أقصى كفاءة ممكنة وتحقيق الأهداف المنشودة, وذلك من خلال تحقيق التوازن بين تكلفة العمليّة التعليميّة وإنتاجيّتها.
٥. تساعد على وضع تصوّر مسبق للنفقات التعليميّة في المدى القريب والمتوسط والطويل.
٦. تساعد القائمين على أمر التخطيط التربوي من التعرّف على الأموال المنفقة فعلاً على العمليّة التعليميّة وعلى الموارد الموظّفة فعلاً في قطاع التربية والتعليم([1]).

٣-٣- العوامل التي تؤثّر في الإنفاق الحكومي على التعليم:

---

[1]: www.tarbya.net ()

عندما نقوم بدراسة الإنفاق على التعليم نجد أنَّ هناك مجموعتان من العوامل التي تؤثّر في حجم الإنفاق التعليمي وهما(١):

أولاً: مجموعة العوامل الخارجيّة:

وهي التي لا دخل للمؤسّسة التعليميّة فيها وتشمل:

- المستوى العام للدخل القومي. حيث يزداد معدّل الإنفاق كلما زاد الدخل القومي للبلد.
- مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات, مما يؤدي إلى تذبذب نسب الإنفاق بين عام وآخر.
- مستوى التكنولوجيا العامّة في المجتمع الذي يؤثّر في المستوى التكنولوجي التعليمي, وبالتالي في نفقات التعليم.
- تزايد عدد السكان الذي يؤدي إلى تزايد إقبال الطلبة على التعليم, مما يزيد من نسبة الإنفاق عليهم لتأمين كافّة مستلزماتهم التعليميّة.
- مستوى دخل الفرد.

ثانياً: مجموعة العوامل الداخليّة:

وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسّسات التعليميّة ومنها:

- دخل العاملين في المؤسّسات التعليميّة الذي لا يمكن تخفيضه بأيِّ شكلٍ من الأشكال مما يزيد من حجم الإنفاق.
- التوزّع العمري لهيئات التدريس حيث يؤثّر في مستوى الأجور والرواتب.
- الوسائل والتقنيات والأجهزة والمعدّات التعليميّة المعينة في التدريس.
- نصاب المدرِّس من ساعات التدريس.
- حجم الهدر التربوي الذي يعود إلى عاملي الرسوب والتسرب.

٣-٤- تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية:

(١): www.tarbya.net

"يعتبر مؤشّر نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من المؤشّرات الهامّة في دراسة تطوير مستوى التعليم باعتباره القاعدة الأساسيّة لتحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي, ويرتقي بأداء المجتمع عندما يتم استخدام الموارد بالشكل الأمثل عن طريق ربط التعليم بعمليّة التحوّل وبإقرار حق التعليم للجميع. ولمثل هذه الإستراتيجية أن تحقق إلى جانب تعظيم كفاءة الأداء, الإسهام في إنجاز مهام العدالة الاجتماعيّة, والحد من الفقر وتوفير تنمية إقليميّة متوازنة"(١).

ومن هنا, فإنَّ الخطة الخمسيّة العاشرة تضع من بين أولوياتها الرئيسيّة الارتفاع بمؤشّرات التنمية البشريّة وتطوير النظام التعليمي, وأن نجعل النظام التعليمي أعلى إنتاجيّة ومتطابقاً مع الزمن ومع متطلّبات سوق العمل والآفاق المستقبليّة.

وإنَّ من أهمّ المؤشّرات التي تبيّن اهتمام الجمهوريّة العربيّة السوريّة بالتعليم, هو التطوّر الكبير الذي طرأ على موازنة التعليم, فالزيادة الكبيرة في عدد السكان, وتطبيق مبدأ حق التعليم للجميع أدى إلى تزايد الطلب الشعبي على الخدمات التعليميّة في كافّة المراحل. والجدول التالي يبيّن تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية في الجمهوريّة العربيّة السوريّة خلال عامي (٢٠٠٥–٢٠٠٧).

جدول رقم (١٨) تطوّر موازنة التعليم في وزارة التربية خلال عامي (٢٠٠٥– ٢٠٠٧)

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة وزارة التربية	منها		النسبة المئوية لموازنة وزارة التربية من الموازنة العامة للدولة
			جاري	استثماري	
٢٠٠٥	٤٦٠٠٠٠٠٠٠	٥٨٥٦٦٣٣٩	٤٦٣١٦٧٢٤	١٢٢٤٩٦١٥	١٢.٧٣
٢٠٠٧	٥٨٨٠٠٠٠٠٠	٧٧٣٣٣٥١٧	٦٠٣١٧١٣٣	١٧٠١٦٣٨٤	١٣.١٥

المصدر: وزارة التربية, مديرية التخطيط والإحصاء.

١(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص١٤.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطوّر الموازنة العامة للدولة, حيث كانت حوالي (٤٦٠) مليار في عام (٢٠٠٥), وأصبحت حوالي (٥٨٨) مليار في عام (٢٠٠٧), كما نلاحظ تطوّر موازنة وزارة التربية, حيث كانت حوالي (٥٨) مليار, منها حوالي (٤٦) مليار جاري, وحوالي (١٢) مليار استثماري وذلك في عام (٢٠٠٥), وكانت النسبة المئويّة لموازنة وزارة التربية (١٢.٧٣٪) من الموازنة العامة للدولة في العام نفسه(١), وأصبحت حوالي (٧٧) مليار في عام (٢٠٠٧), منها حوالي (٦٠) مليار جاري, وحوالي (١٧) مليار استثماري, وأصبحت نسبتها المئويّة (١٣.١٥٪) من الموازنة العامة للدولة في العام نفسه, ويرى الباحث أنَّ سبب تزايد الإنفاق على التعليم يعود إلى تزايد الطلب الشعبي عليه, نتيجة التزايد في عدد السكان ممّن هم في سن التعليم ممّا يدفع الدولة لزيادة الإنفاق عليه.

٣-٥- أسباب زيادة النفقات التعليميّة:

إنّ الزيادة في النفقات التعليميّة والضغوط على ميزانيات التعليم تعود إلى الأسباب التالية:(٢)

- زيادة عدد الطلاب المقبلين على التعليم نتيجة زيادة نسبة الراغبين بالتعليم.
- زيادة عدد الطلاب المقبلين على التعليم نتيجة زيادة عدد السكان.
- زيادة أجور ورواتب المدرِّسين المتزايدة سنويّاً والتي لا يمكن تخفيضها بأيّ حالٍ من الأحوال.
- التوسّع الهائل في التعليم العالي والطلب المتعاظم عليه, وإنفاق الحكومات أموالاً طائلة عليه بسبب الحاجة إلى تطويره وتحسينه.
- زيادة تكاليف التكنولوجيا التعليميّة.
- زيادة الهدر والضياع بسبب عاملي الرسوب والتسرب.
- زيادة الهدر والضياع بسبب الاستخدام غير الفعّال والمستثمر للموارد.
- زيادة الهدر والضياع بسبب زيادة تكاليف الصيانة للمؤسّسات التعليميّة.
- زيادة احتياجات المؤسسات التعليميّة ومتطلّبات التعليم الحديث من الوسائل التعليميّة وتجهيز المخابر وشراء الحواسيب وغير ذلك.

١(): النسب محسوبة من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١٨).

٢(): حمدان, سهيل, اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته, مؤسسة رسلان علاء الدين, الدار السورية الجديدة, دمشق, ٢٠٠٢, ص ٧٨.

ولقد رافق تطوّر الإنفاق على التعليم تطوّر في كلفة الطالب, والجدول التالي يبيّن تطوّر كلفة الطالب في مختلف مراحل التعليم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨) كما يلي:

جدول رقم (١٩) تطوّر كلفة الطالب بالأسعار الثابتة في مختلف مراحل التعليم خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٨)

السنة	الابتدائي	الثانوي	الفني
١٩٩٩	٥.٥٢٥	٧.٥٩٦	١٥.٢٧٣
٢٠٠٠	٦.٠٠١	٨.٧٠٨	٢١.٩١٩
٢٠٠١	٧.١٢٧	١٠.٦٣١	٣١.٥٤٩
٢٠٠٢	٨.١٩١	١١.٢٦٦	٤٦.٦٠٤
٢٠٠٣	٩.٨٢	١٥.١٩٢	٤٦.٤٠٢
٢٠٠٥	١٠.٨٤٨	١٣.٨٥٧	٤١.٣٠٦
٢٠٠٦	١٣.٠٥٧	١٧.٦٨٨	٦٢.٩٧١
٢٠٠٧	١٣.٢٢٨	١٩.٣٢	٦٣.٠٤٧
٢٠٠٨	١٤.٢٦	٢١.١	٥٨.٠٣

المصدر: وزارة التربية السورية, مديرية التخطيط و الإحصاء

من خلال الجدول أعلاه نجد أنّ تكلفة التلميذ في المرحلة الابتدائيّة قد ازدادت من (٥.٥٢٥) في عام (١٩٩٩), إلى (١٤.٢٦) ألف ليرة سورية في عام (٢٠٠٨), وبالمقابل نجد بأنَّ هناك تفاوت في تكلفة الطالب في مرحلة التعليم الثانوي, حيث كانت (٧.٥٩٦) في عام (١٩٩٩), واستمرّت بالارتفاع إلى أن بلغت (١٥.١٩٢) في عام (٢٠٠٣), ثم انخفضت إلى (١٣.٨٥٧) في عام (٢٠٠٥), ثم عاودت الارتفاع من جديد إلى أن أصبحت (٢١.١) في عام (٢٠٠٨), أمَّا بالنسبة لكلفة الطالب في التعليم الفني, فإنَّنا نجد بأنَّها تفاوتت بين الزيادة والنقصان, فقد كانت (١٥.٢٧٣) في عام (١٩٩٩), واستمرّت بالتزايد حتى بلغت (٤٦.٤٠٢) في عام (٢٠٠٣), ثم انخفضت إلى (٤١.٣٠٦) في عام (٢٠٠٥), ثم عاودت الارتفاع إلى أن بلغت (٦٣.٠٤٧) في

عام (٢٠٠٧), ثم انخفضت من جديد إلى أن بلغت (٥٨.٠٣) في عام (٢٠٠٨), ويعزي الباحث سبب ذلك التفاوت إلى التكلفة الكبيرة للتعليم الفني وغلاء تجهيزاته ومتطلّباته.

٣-٦- تطوّر موازنة التعليم العالي:

"تتولى الدولة مسؤوليّة تمويل أنشطة التعليم العالي التعليميّة والبحثيّة وغيرها في القطر العربي السوري كافّةً، ولاسيّما قبل صدور القوانين التي تسمح بإنشاء وافتتاح الجامعات الخاصّة، والنظم التعليميّة الجديدة في مجال التعليم العالي (التعليم الموازي والتعليم المفتوح)، فهي ترصد في الموازنة العامة للدولة ما تحتاجه الجامعات والمؤسّسات التعليميّة الأخرى من خلال اعتمادات الموازنة الجارية، واعتمادات الموازنة الاستثمارية. وتحرص الدولة على زيادتها عاماً بعد عام"(١). ويوضّح الجدول التالي موازنة التعليم العالي ونسبتها من الموازنة العامّة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨).

جدول رقم (٢٠) تطوّر موازنة التعليم العالي خلال عامي (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التعليم العالي	النسبة المئوية لموازنة التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة
٢٠٠٥	٤٦٠٠٠٠٠٠٠	١٨٤٤١٠٣٣	٤٪
٢٠٠٦	٤٩٥٠٠٠٠٠٠	٢١٥١٠٣٥٩	٥٪
٢٠٠٧	٥٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٧٤٣٧٥	٤٪
٢٠٠٨	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٣٤٦٥٦٣	٣.٤٪

المصدر: تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص١٥.

١(): العمار, رضوان, تمويل التعليم في القطر العربي السوري, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (٢٧), العدد (٣), ٢٠٠٥, ص١٦.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تأرجح أرقام موازنة التعليم العالي بين الارتفاع والانخفاض, حيث كانت (١٨٤٤١٠٣٣) في عام (٢٠٠٥), ثم ازدادت لتصبح (٢١٥١٠٣٥٩) في عام (٢٠٠٦),ثم عاودت الانخفاض التدريجي لتصل إلى (٢٠٣٤٦٥٦٣) في عام (٢٠٠٨), كما أنّ النسبة المئويّة لموازنة التعليم العالي من إجمالي الموازنة العامة للدولة تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض على الرغم من اعتماد التعليم العالي على مصادر تمويل جديدة كالجامعات الخاصّة والتعليم المفتوح والموازي والجامعة الافتراضيّة ...وغير ذلك, وبالتالي زيادة حجم الإنفاق كان نتيجةً للزيادة في عدد الطلاب, حيث نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسبة موازنة التعليم العالي من الموازنة العامّة للدولة من (٤٪) عام (٢٠٠٥), إلى (٥٪) في عام (٢٠٠٦)، ومن ثم عاودت الانخفاض التدريجي لتصل إلى (٣.٤٪) في عام (٢٠٠٨).

٣-٧- مصادر تمويل التعليم العالي في القطر العربي السوري:

يعدّ الاستثمار في قطاع التربية والتعليم استثماراً رابحاً لما له من دور أساسي في صنع المستقبل الزاهر لشباب اليوم وتأمين احتياجات كافّة القطاعات من القوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة والتي تعود بالفائدة على المجتمع من خلال الدور الذي تمارسه هذه القوى البشريّة العاملة في عملية التنمية والتطوير, فالتجربة اليابانيّة والاستثمار في قطاع التعليم لأغراض التنمية الاقتصاديّة أكبر برهان على دور هذه المؤسّسات. ويعدّ التمويل الشريان المغذّي للعملية التعليميّة, الذي يساعد المؤسّسات التعليميّة على تحقيق أهدافها المنشودة في عملية التنمية الشاملة ومستقبل الشباب من خلال الإعداد الأمثل للطاقات البشريّة باختصاصاتها المتنوعة التي تلبي متطلّبات عملية التنمية الاقتصاديّة في سورية، ويعتمد نجاح الخطط التعليميّة والبحثيّة على نمط وكفاية التمويل الذي تحصل عليه المؤسّسات التعليميّة, وتضطلع الحكومة في سورية بالمسؤوليّة الأولى في تمويل التعليم نظراً للتزايد المطّرد في أعداد الطلبة سنويّاً, والطلب المتزايد على تحسين نوعيّة وأداء البرامج التربويّة, والتوجيه في استخدام التكنولوجيا في التعليم وغيرها.

لقد بدأ الاعتماد على التمويل الخاص كأحد المصادر الأساسيّة في تمويل التعليم العالي في سورية، نظراً لتزايد نفقات التعليم الرسمي وتزايد أعداد الأجيال المتدفّقة على المؤسّسات

التعليميّة نتيجة الزيادة في حجم السكان, والتي تقع مسؤوليّة تعليمهم على مجتمعاتهم، الأمر الذي دفع القائمين على أمر التعليم العالي في سورية للتفتيش عن مصادر تمويل غير حكوميّة تسهم في تلبية احتياجات هذه الأعداد من الخدمات التعليميّة.

من هنا بدأت الجامعات السوريّة وقطاع التعليم العالي في سورية الاعتماد على أكثر من نظام تعليمي من أجل تعدّد مصادر التمويل لهذا القطاع، فظهرت الأنظمة الخاصّة، إضافةً إلى التمويل الحكومي، وذلك كما يلي:

* نظام التعليم المفتوح.

* نظام التعليم الموازي.

* قبول أبناء السوريين المغتربين.

* الجامعات الخاصّة، ومنها الجامعة الافتراضيّة.

* مصادر ذاتيّة للجامعة ناتجة عن العمل المهني وبعض الاستثمارات لديها.

لقد صدر المرسوم رقم (٣٨٣) بتاريخ (٢٠٠١/٧/٢٩), والذي تمّ بموجبه تعديل المادتين (١٢٧- ٢٠٢) من اللّائحة التنفيذيّة لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالمرسوم رقم (٢٠٥٩) لعام (١٩٨٢)، وبناءً على ذلك فقد صدر القرار (١٤٥) عن وزير التعليم العالي بتاريخ (٢٠٠١/٨/٦), حدّد رسم الخدمات الجامعيّة للطلاب المقبولين في نظام التعليم المفتوح كما يلي:

- ٣٠٠٠ ل.س عن كل مقرّر للطلاب السوريّين ومن في حكمهم.
- ١٥٠ دولاراً أمريكيّاً عن كل مقرّر للطلاب الأجانب.

والتي تعتبر إيراداتها مصادر تمويل للتعليم العالي(١).

ولقد ارتفع عدد الجامعات الخاصّة في عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (١٤) جامعة مفتتحة, و(٦) جامعات غير مفتتحة, وبعدد كليّات (٤٤) كليّة, بعد أن كانت (٨) جامعات في عام (٢٠٠٥), وبعدد كليّات (١٤) كليّة موزّعة في محافظات القطر, وتركّزت الاختصاصات فيها في

١(): العمار, رضوان, مرجع سابق, ص١٧ – ١٨.

الكليّات الطبيّة والهندسيّة وإدارة الأعمال. وقد شكّلت نسبة الطلاب في الجامعات الخاصّة في عام (٢٠٠٤) ما نسبته (٠.٦٢٪) من إجمالي عدد الطلاب في التعليم العام, وقد ارتفعت هذه النسبة في عام (٢٠٠٨) لتصل إلى (٥.٤٧٪), وهذا يدلّ على زيادة مساهمة الجامعات الخاصّة في زيادة نسب الالتحاق في التعليم العالي, وهو مؤشّر إيجابي من افتتاح التعليم الجامعي الخاص, والذي سيكون رديفاً للتعليم العام الحكومي.(١)

بالإضافة إلى التعليم الموازي الذي شكل نسبة (١٠٪) من المقبولين في الكلّيات عام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤)، كما تمّ اتخاذ قرار برفع هذه النسبة إلى (١٥٪) عام (٢٠٠٤- ٢٠٠٥)، وسيكون أيضاً مصدراً آخر لتمويل التعليم العالي.

وهناك مصادر أخرى للتمويل ناتجة عن العمل المهني الذي تقوم به كلّيات الجامعة, وبعض الاستثمارات المتعلّقة بالمقاصف ومنافذ البيع وتشكل مصدراً آخر للتمويل.(٢)

١(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٢٤.

٢(): العمار, رضوان, مرجع سابق, ص١٨.

الفصل الثاني

التحوّلات الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

المبحث الأول: الخصائص الديمغرافيّة للسكان السوريّين.

المبحث الثاني: العوامل الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية.

المبحث الأول: الخصائص الديمغرافيّة للسكان السوريّين

١- الخصوبة والنمو السكاني.

٢- الخصائص العمريّة للسكان السوريّين.

٣- الخصائص النوعيّة للسكان السوريّين.

٤- التركيب الإقليمي للسكان السوريّين.

- تمهيد:

تعدّ دراسة السكان وخصائصهم الديمغرافيّة من المواضيع الأساسيّة التي جذبت انتباه رجال الدولة والفلاسفة والكتاب والمفكرين منذ أقدم العصور, ونتج عن الكتابات التي ظهرت في هذا الصدد فكر سكاني, تطوّر باستمرار حتى وصل في المرحلة الحديثة والمعاصرة مستوىً مرتفعاً من النضج والوضوح, ونشطت في الآونة الأخيرة, نظم فكريّة متباينة, من أجل فهم الظواهر السكانيّة وتحليلها وتفسير عواملها ونتائجها والتنبؤ بأحوالها في المستقبل. وقد اهتمت دول العالم اهتماماً كبيراً بمسائل السكان والمتغيّرات السكانيّة, وبدأت الحكومات تركّز اهتمامها في الخطط التنمويّة على رصد وتحليل الأوضاع السكانيّة, بغية تحديد المشكلات السكانيّة الراهنة, وتحدّياتها المستقبليّة, من أجل العمل على مواجهتها, وتحديد متطلّباتها من السياسات والبرامج التنمويّة والتوعية الاجتماعيّة لتحقيق نوع من التوازن في التوزّع الجغرافي للسكان بين التجمّعات والمراكز الحضريّة والريفيّة, وتحقيق المواءمة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي, بغية تأمين خدمات الغذاء والماء والسكن والتّعليم والصحة, وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى حياة الأفراد وزيادة معدّل الدخل وزيادة حصّة الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي. والواقع أنَّ سورية لم تكن بمنأى عن التغيّرات السكانيّة, فقد شهد المجتمع السوري تحوّلات ديمغرافيّة هامّة, نتجت عنها زيادات كبيرة في أعداد السكان وتبدلات في خصائصهم وبنيتهم الهيكليّة, والتي سينتج عنها تأثيراتٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ مستقبليّةٍ, مّما يشكّل عبئاً ثقيلاً على عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة(١).

وقد أدركت سورية منذ عقد السبعينات أهميّة قضايا السكان والمتغيّرات السكانيّة وارتباطها مع عوامل التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, فقد أكّدت في خططها المتتابعة على أهميّة إدماج العامل السكاني في خطط التنمية في إطار سياسات إستراتيجيّة سكانيّة تتواءم مع برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والمؤتمرات الأخرى, ولاسيّما منهاج الأهداف الألفيّة للتنمية. وقد برز هذا الاتجاه بشكل ملحوظ مع ولاية السيد رئيس الجمهوريّة (بشار الأسد), والذي أكّد في خطابه أمام مجلس الشعب في الدور التشريعي الثامن عام (٢٠٠١) على ذلك, حيث أشار سيادته في

١(): التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), الهيئة السورية لشؤون الأسرة, ٢٠٠٨, ص٢.

خطابه (علينا أن لا ننسى الاهتمام بالمشكلة الأكثر إلحاحاً وهي النسبة العالية لتزايد السكان في سورية, والتي تستهلك أي ارتفاع في نسب النمو الاقتصادي).

وقد تبنّت سورية نهج مؤتمر الألفيّة وغاياته الثمانية كإطار عملي في التعامل مع أهداف التنمية المستدامة بما فيها أهداف التنمية البشريّة، وترابطاتها مع قضايا السكان والفقر والصحة الإنجابيّة والنوع الاجتماعي. وقد هدفت الخطة الخمسيّة العاشرة إلى تحقيق التوازن بين متطلّبات السكان المتنامية ومقدرة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال تنفيذ عمليات تخطيط ومراقبة وتقييم متكاملة لقضايا السكان ككل, وتعميق إدماج البعد السكاني في سياسات وخطط التنمية والخطط الوطنيّة الخمسيّة للتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, وتعبئة الدعم اللّازم لقضايا السكان في خطط التنمية, والاهتمام بالحراك السكاني, وإعادة توزيع السكان في إطار التنمية الإقليميّة المتوازنة والمناطقيّة المتوازنة والشاملة بما فيها تنظيم الهجرة الداخلية.(١)

كما أكّدت الخطة الخمسيّة العاشرة على تشجيع مشاركة المجتمعات المحليّة في الخطط التنمويّة وفي معالجة القضايا السكانيّة, لذا تعتبر المسألة السكانيّة قضيّة وطنيّة, لأنَّ معالجتها والتصدي لآثارها المستقبليّة تعتبر مهمّة وطنيّة, ومسؤوليّة جماعيّة تقع على عاتق الجهات الحكوميّة والرسميّة والمنظّمات الشعبيّة والأهليّة.

وخلال هذا الفصل سيتم التعرّف على أهمّ الخصائص الديمغرافيّة للسكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, والتغيّرات التي طرأت عليها, وأهمّ العوامل الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على الخدمات التعليميّة في سورية.

(١): الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل السابع عشر, قطاع السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي, هيئة تخطيط الدولة, ص٦٥٣, ٦٥٦.

المبحث الأول: الخصائص الديمغرافيّة للسكان في سورية

يقصد بخصائص السكان أو تكوينهم أو تركيبهم بالصفات العامّة الواضحة التي تميّز شخصاً عن آخر. وقد حدّد (لين سميث) أبرز الخصائص السكانيّة التي يتم تصنيف السكان وفقاً لها بأربع صفات أساسيّة وهي: النوع, والسن, وسكان الريف والحضر, والسلالة أو اللون, وتعتبر تلك الخصائص ذات أهميّة كبيرة في التحليل السكاني ومعرفة الأوضاع السكانيّة والعوامل التي تؤثّر في تطوّرهم من حيث الحجم والكثافة ومعدّلات النمو والحركة المكانيّة وفئات الأعمار وغيرها.(١)

كما تؤدي دراسة تلك الخصائص إلى معرفة العوامل المحدّدة للتغيّر السكاني وتركيب السكان وأنماط توزّعهم ممّا يفيد في التنبؤ بالعديد من الظواهر الديمغرافيّة ويساهم في فهم المتغيّرات السكانيّة والتأثير عليها مستقبلاً, وبالتالي وضع الحلول المناسبة للمشكلات السكانيّة إن وجدت. وسيتم من خلال هذا المبحث التعرّف على أهم الخصائص الديمغرافيّة للسكان في سورية من خلال التعدادات السكانيّة الشاملة والمسوحات الديمغرافيّة والإحصاءات السكانيّة.

١-١- الخصوبة والنمو السكاني:

"الخصوبة تعني الظواهر المتصلة بالتوالد أو التناسل الإنساني"(٢), وتعتبر العامل الأهمّ في ظاهرة النمو السكاني, حيث أنّ الوفيات انخفضت في أغلب دول العالم, والهجرة تجري بحدودٍ ضيّقةٍ ممّا يقلّل من أهميّتها في دراسة النمو السكاني, في حين أنَّ الولادات مازالت متباينة من مجتمعٍ لآخر نظراً لاختلاف العوامل المؤثّرة فيها. لهذا فإنَّها تعتبر العامل الأهم في تباين مستويات

١(): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, علم السكان نظريات ومفاهيم, دار الرضا للنشر, دمشق, ط١, ٢٠٠٢, ص ١٨٥.

(٢): ياسين, خليفة, الإحصاء السكاني, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية, جامعة حلب, ١٩٨٢, ص٣١٩.

النمو السكاني وهي تشكل الأساس الموضوعي لأغلب الدراسات الديمغرافيّة الحاليّة ولأهداف عدّة منها:(١)

- رسم خطط التنمية الصحيّة والتعليميّة.
- تخطيط ورسم سياسات الأمومة والطفولة.
- وضع برامج تنظيم الأسرة في المستقبل.
- تقدير النمو السكاني ومعدّلاته التي تشكل عبئاً كبيراً على التطوّر الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية.

تعدّ سورية من الدول ذات النمو السكاني المرتفع, الذي ساهم في تزايد عدد سكانها, والجدول التالي يبيّن تطوّر عدد سكان سورية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨).

جدول رقم (٢١) تطوّر عدد سكان سورية خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٨) مقدراً بالألف نسمة

السنوات	ذكور	إناث	مجموع
١٩٩٤	٧٠٤٩	٦٧٣٣	١٣٧٨٢
١٩٩٨	٧٩١٤	٧٥٥٩	١٥٤٧٣
٢٠٠٤	٩١٦١	٨٧٦٠	١٧٩٢١
٢٠٠٥	٩٣٤٠	٨٩٢٩	١٨٢٦٩
٢٠٠٦	٩٥٦٣	٩١٥٤	١٨٧١٧
٢٠٠٧	٩٧٩٨	٩٣٧٤	١٩١٧٢
٢٠٠٨	١٠٠٤٢	٩٦٠٢	١٩٦٤٤

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد السكان الذكور في سورية من (٧٠٤٩) ألف نسمة عام (١٩٩٤), إلى (١٠٠٤٢) ألف نسمة عام (٢٠٠٨), كما نلاحظ ارتفاع عدد السكان

(١): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص ١٥٠-١٥١.

الإناث من (٦٧٣٣) ألف نسمة عام (١٩٩٤), إلى (٩٦٠٢) ألف نسمة عام (٢٠٠٨), كما نلاحظ أيضاً بأنَّ إجمالي عدد سكان سورية ارتفع من (١٣٧٨٢) ألف نسمة عام (١٩٩٤), إلى(١٩٦٤٤) ألف نسمة عام (٢٠٠٨). وهذا يعني زيادة مطلقة مقدارها (٥٨٦٢) ألف نسمة خلال (١٤) عام, وهذا بدوره سيزيد من الطلب على كافة الخدمات ولاسيّما التعليميّة منها.

ولقد جاءت هذه الزيادات المتسارعة في حجم السكان نتيجةً لمعدّل النمو السكاني المرتفع الذي بدأ يتباطأ تدريجياً حيث بلغ (٢٤.٥) بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨), بعدما كان (٢٧.٠) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), مّما زاد طول الفترة التي يتضاعف فيها عدد السكان إلى حوالي (٢٩) سنة حالياً, وعلى الرغم من هذا الانخفاض البطيء في معدّل النمو السكاني إلّا أنَّ الزيادة السكانيّة مستمرّة وبوتيرةٍ متصاعدةٍ بمعدّل حوالي (٥٠٠) ألف سنويّاً, وإذا استمرّ هذا البطء فإنَّ هذه الزيادة ستصل إلى حوالي (٦٥٠) ألف سنوياً بحلول عام (٢٠٢٥), مّما يشكّل المزيد من الضغوط على عمليّة التنمية ونظام الخدمات الاجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة والخدمات الأخرى(١).

وتعتبر الخصوبة المحدّد الأهمّ في معدّلات الزيادة في أعداد السكان, والملاحظ أنَّ المجتمع السوري بدأ مرحلة التحوّل نحو الانخفاض في معدّلات الإنجاب والخصوبة, حيث تشير الإحصائيّات إلى أنَّ الخصوبة الكليّة قد انخفضت من (٣.٨) ولادة حيّة عام (٢٠٠٠), إلى حوالي (٣.٦) ولادة حيّة عام (٢٠٠٧), ويعود الانخفاض الملاحظ في معدّل الخصوبة الكليّة إلى حزمة من التحوّلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي ساهمت معاً في تعديل السلوك الإنجابي التقليدي للمجتمع السوري, كارتفاع مستوى تعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وغير ذلك.

وتفاوتت معدّلات الخصوبة بشكلٍ كبيرٍ بين المحافظات السوريّة, حيث كان أعلى معدّل خصوبة كلّية في محافظة دير الزور (٦.٢) مولود, وأدناها في السويداء (١.٨) مولود في عام (٢٠٠٨). وقد شكلت نسبة سكان المحافظات ذات الخصوبة المرتفعة أكثر من ثلاثة أرباع السكان

١()): تحليل الوضع الراهن لقطاعات التنمية الإنسانية, هيئة تخطيط الدولة, إدارة التنمية البشرية, ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩, ص٤.

في سورية, في حين شكلت نسبة سكان المحافظات ذات الخصوبة المنخفضة حوالي (١٥٪) من عدد السكان في سورية, وقد رافق تفاوت معدّلات الخصوبة بين المحافظات تفاوت في المستوى التعليمي فيها(١).

١-٢- الخصائص العمريّة للسكان السوريّين:

يعتبر التركيب العمري للسكان من أهمّ المؤشّرات الديمغرافيّة ذات الدلالة الكبيرة على إمكانيّات المجتمع الظاهرة منها والباطنة والحاليّة والمستقبليّة. ذلك أنَّ التركيب العمري للسكان يؤثّر في النشاط الاقتصادي وحركة السكان وصورة المجتمع من ناحية القوى البشرية, وبالتالي القوى العاملة التي تؤثّر على حجم الإنتاج والدخل القومي وعلى مستوى المعيشة بشكلٍ عامٍ.

إنَّ التركيب العمري للسكان يساعدنا في الحصول على العدد النسبي لأفراد كل مجموعة عمريّة في المجتمع إلى العدد الإجمالي للسكان, ويتم إعداده عن طريق توزيع السكان على فئات عمريّة وغالباً ما تكون فئات خمسيّة كالفئات [٠-٤] و [٥-٩] و [١٠-١٤]...الخ, ثم يقسّم عدد أفراد كل فئة عمريّة على المجموع الإجمالي للسكان ويضرب الناتج ب (١٠٠), وبالتالي نحصل على نسبة عدد الأفراد في كل فئة عمريّة إلى العدد الإجمالي للسكان.(٢)

وفي معظم الدراسات السكانيّة المعنيّة بالتركيب العمري للسكان يتم الفصل بين البيانات الخاصّة بالذكور والبيانات الخاصّة بالإناث, حيث ينتج عن ذلك تركيب عمري خاص بمجتمع الذكور وتركيب عمري خاص بمجتمع الإناث كما هو مبيّن في الجدول التالي.

---

(١): تحليل الوضع الراهن لقطاعات التنمية الإنسانية, مرجع سابق, ص٤.

(٢): الأشقر, أحمد, علم السكان, منشورات جامعة حلب, ١٩٩٣, ص٢٠٥.

جدول رقم (٢٢) توزّع سكان سورية حسب فئات السن والجنس ومكان الإقامة عام (٢٠٠٨) مقدّرة بالألوف

فئات السن	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
أقل من سنة	١٢١	١٠٩	٢٣٠	١٢٦	١١٤	٢٤٠	٢٤٧	٢٢٣	٤٧٠
٤-١	٥٦٤	٥٢٥	١٠٨٩	٥٤٧	٥١٥	١٠٦٢	١١١١	١٠٤٠	٢١٥١
٩ -٥	٦٧٤	٦٢٤	١٢٨٩	٦٣٧	٦٠٣	١٢٤٠	١٣١١	١٢٢٧	٢٥٣٨
١٤-١٠	٦١٥	٥٦٣	١١٧٨	٥٧٠	٥٣٢	١١٠٢	١١٨٥	١٠٩٥	٢٢٨٠
١٩-١٥	٥٨٩	٥٥٤	١١٤٣	٥٤٣	٥١٩	١٠٦٢	١١٣٢	١٠٧٣	٢٢٠٥
٢٤-٢٠	٥٣٥	٥٠٣	١٠٣٨	٤٥٤	٤١٦	٨٧٠	٩٨٩	٩١٩	١٩٠٨
٢٩-٢٥	٤٠٥	٤٢٥	٨٣٠	٣٣٤	٣٦٧	٧٠١	٧٣٩	٧٩٢	١٥٣١
٣٤-٣٠	٣٣٨	٣٦١	٦٩٩	٢٦٤	٢٨٨	٥٥٢	٦٠٢	٦٤٩	١٢٥١
٣٩-٣٥	٣١٥	٣٣٥	٦٥٠	٢٥٩	٢٦٦	٥٢٥	٥٧٤	٦٠١	١١٧٥
٤٤-٤٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٢٠٩	٢١٩	٤٢٨	٥٠٩	٥١٩	١٠٢٨
٤٩-٤٥	٢٤١	٢٢٩	٤٧٠	١٦٨	١٧٩	٣٤٧	٤٠٩	٤٠٨	٨١٧
٥٤-٥٠	٢٠٧	١٩٢	٣٩٩	١٤٦	١٤٥	٢٩١	٣٥٣	٣٣٧	٦٩٠
٥٩-٥٥	١٤٠	١٢٧	٢٦٧	١٠٨	١٠٤	٢١٢	٢٤٨	٢٣١	٤٧٩
٦٤-٦٠	١٢٩	١٠٧	٢٣٦	٩١	٨٢	١٧٣	٢٢٠	١٨٩	٤٠٩
٦٥ فأكثر	٢٢١	١٦٣	٣٨٤	١٩٢	١٣٦	٣٢٨	٤١٣	٢٩٩	٧١٢
المجموع	٥٣٩٤	٥١١٧	١٠٥١١	٤٦٤٨	٤٤٨٥	٩١٣٣	١٠٠٤٢	٩٦٠٢	١٩٦٤٤

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٦٧.

غالباً ما يدرس التركيب العمري للسكان عن طريق تقسيم أفراد المجتمع إلى ثلاث فئاتٍ رئيسيّة هي:

- فئة الصغار: تمتد أعمار هذه الفئة من (٠-١٤) سنة, حيث بلغ عدد سكان هذه الفئة العمريّة (٧٤٣٩) ألف نسمة للذكور والإناث وذلك بحسب الجدول أعلاه, ويعتبر أفراد هذه الفئة خارج قوة العمل, وذلك بسبب صغر سنهم ووجودهم في المدارس من أجل التعليم والتدريب, وبالتالي هي فئة غير منتجة وخاصّةً في المجتمعات المتطوّرة, وهي أعلى نسبة في الدول النامية وأقل ما تكون في الدول المتقدّمة, فهي بلغت في ألمانيا (١٥.٨٪), وفي السعوديّة (٤٣.٣٪), وفي سورية (٤١.٤٪), وذلك في عام (١٩٩٩)(١).
  وقد انخفضت نسبة هذه الفئة في سورية إلى (٣٩.٥٪) عام (٢٠٠٤)(٢), وإلى (٣٧.٩٪) عام (٢٠٠٨)(٣).

- فئة الأشخاص في سن العمل: تمتد أعمار هذه الفئة من (١٥-٦٥) سنة, حيث بلغ عدد سكان هذه الفئة العمريّة (١١٤٩٣) ألف نسمة للذكور والإناث وذلك بحسب الجدول السابق, وهي تضم الفئات المنتجة والعاملة في المجتمع التي يعتمد عليها لصنع التطوّر والتقدّم في المجتمع, وقد كانت نسبة تلك الفئة في سورية (٥٧.٢٪) عام (٢٠٠٤)(٤), وأصبحت (٥٨.٥٪) عام (٢٠٠٨)(٥).
- فئة المسنين: تمتد أعمار هذه الفئة من (٦٥) سنة فأكثر, حيث بلغ عدد سكان هذه الفئة العمريّة (٧١٢) ألف نسمة للذكور والإناث وذلك بحسب الجدول السابق, وتعتبر هذه الفئة أيضاً خارج قوّة العمل, ويلاحظ بأنَّ نسبة هذه الفئة ترتفع بشكلٍ عام في الدول المتقدّمة مقارنةً بالدول النامية, فقد بلغت في ألمانيا (١٦.١٪), وفي سورية (٣.١٪) وذلك عام

---

(١): تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١.

(٢): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٤), السنة السابعة والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء, ص٦٢.

(٣): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٨.

(٤): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٤), مرجع سابق, ص٦٢.

٥(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٨.

(١٩٩٩)([1]). وقد ارتفعت نسبة تلك الفئة في سورية إلى (٣.٣٪) عام (٢٠٠٤)([2]), وإلى (٣.٦٪) عام (٢٠٠٨)([3]).

وإذا أمعنّا النظر في الجدول السابق, فإنَّنا نجد بأنَّ فئة الصغار في العمر [٠-١٤] تشكل تقريباً نصف المجتمع, وهذا ما يميّز المجتمع السكاني في سورية بكونه مجتمعاً فتياً, وأنَّ هرمه ذو قاعدةٍ عريضةٍ وذروته ضيّقة كما في الشكل التالي.

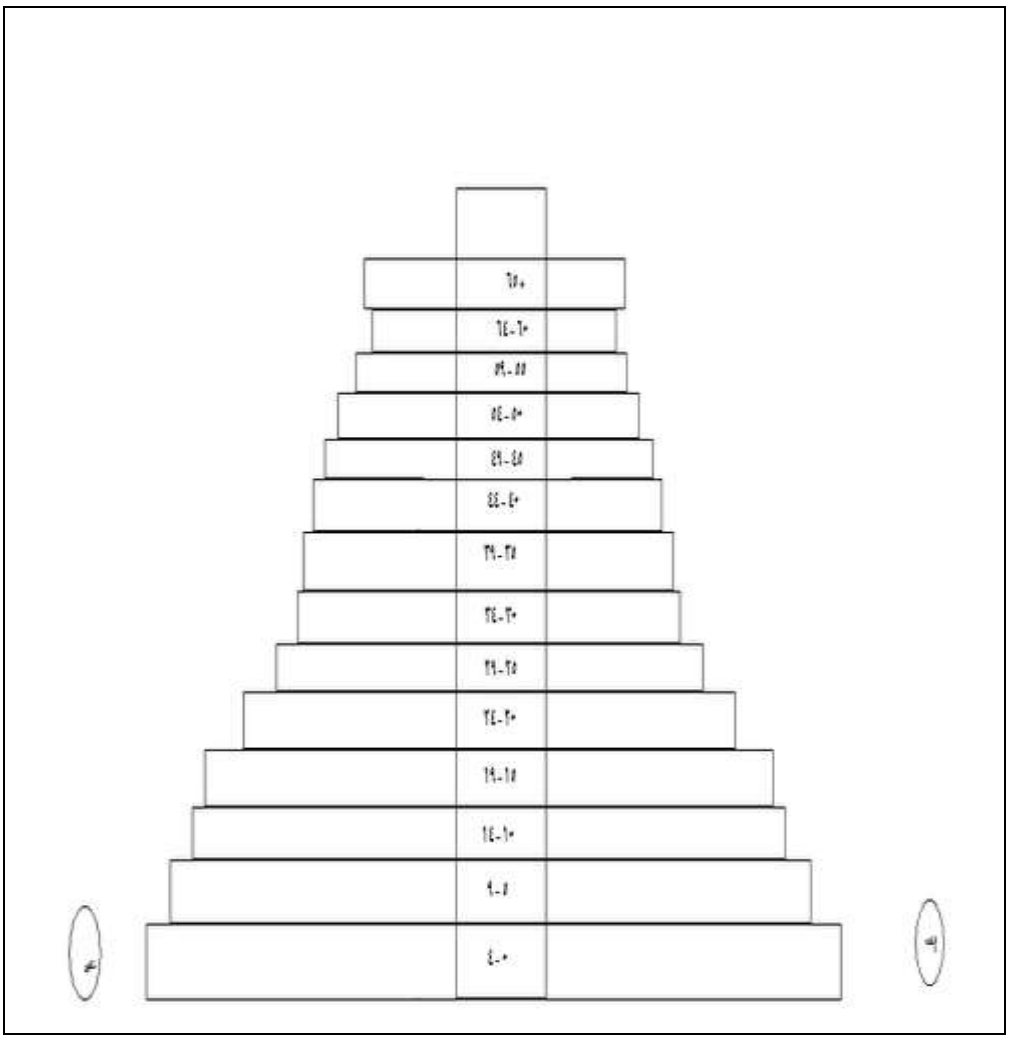

الشكل (١١) هرم الأعمار للسكان السوريّين عام (٢٠٠٨)([4])

١()): تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠١).

٢()): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٤), مرجع سابق, ص٦٢.

(٣): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٨.

(٤): صُمّم الشكل من قبل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢٢).

وإنّ سبب ارتفاع نسبة الأطفال في العمر [٠-١٤] سنة هو نتيجة طبيعيّة لمعدّلات الخصوبة المرتفعة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, والتي بلغت (٣.٦) ولادة حيّة في عام (٢٠٠٧) من جهةٍ, ولانخفاض معدّلات الوفيات التي بلغت (٣.٤) بالألف في عام (٢٠٠٧), بعدما كانت (٤.٨) بالألف في عام (٢٠٠٠) من جهةٍ أخرى(١). وهذا بدوره سيزيد من طلب هذه الفئة العمريّة على الخدمات ولاسيّما التعليميّة منها, ممّا يخلق وضعاً سكانيّاً لا يتفق في أغلب جوانبه مع متطلّبات عملية التنمية.

وإنَّ التركيب الفتي للسكان السوريّين يعكس معدّلات الإعالة الكبيرة المترتبة على أفراد قوة العمل في المجتمع السوري والتي بلغت (٣.٦) في عام (٢٠٠٤)(٢), إذ أنَّه بحسب تقديرات العام (٢٠٠٨) بات نحو (٥٨.٥٪) من سكان سورية يقعون في سن العمل أو القوة البشريّة (١٥-٦٤) سنة, ويقع ما يعادل (٣٧.٩٪) في الفئة العمريّة أقل من (١٥) سنة, ويقع ما يعادل (٣.٦٪) في الفئة العمريّة (٦٥) سنة فأكثر من إجمالي السكان. وهذا يعني أنَّ نسبة الفئة التي تقع في سن العمل أو في القوة البشرية في العام (٢٠٠٨) هي أعلى بمقدار (١٧٪) من نسبة المعالين.

١-٣- الخصائص النوعيّة للسكان السوريّين:

يمثّل النوع خاصّة ديمغرافيّة مهمّة بالإضافة إلى العمر, فهو يؤثّر تأثيراً كبيراً في حياة الفرد وفي نشاطه وعمله, فطبيعة حياة الذكر والقوة الجسميّة التي يتمتع بها والمهام والأعمال التي يقوم بها تختلف عن طبيعة حياة الأنثى والأنشطة التي تقوم بها, لذا يميّز بين ذكر وأنثى, وهذا يتحدد منذ لحظات الحمل الأولى وأثناء اتحاد الصبغيات الجنسيّة المذكّرة مع المؤنّثة, وبالتالي فإنَّ تصنيف السكان وفق خاصيّة النوع (الجنس) إلى ذكور وإناث نحصل من خلاله على ما يسمى

(١): تحليل الوضع الراهن لقطاعات التنمية الإنسانية, مرجع سابق, ص٤-٥.

(٢): التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٣٠٠.

بالتركيب النوعي (الجنسي) للسكان, والذي يلعب دوراً مهمّاً ومباشراً في معدّلات الولادات والوفيّات والزواج, كما أنَّه يرتبط بشدّة بحركة السكان المكانيّة وبالتركيب المهني(١).

"وهناك العديد من العوامل التي تؤثّر في نسبة النوع منها:

- الهجرة الوافدة أو المغادرة لكلٍ من الذكور والإناث: فللهجرة أثر فعّال في نسبة النوع, ذلك لأنَّ الهجرة بطبيعتها ظاهرة نوعيّة انتخابيّة, ومنذ القدم كان الذكور أكثر قدرةً على الهجرة من الإناث, ولكن مع تقدّم وسائل المواصلات وتحرّر المرأة أصبحت الهجرة تشمل كلا النوعين, بل إنَّه في بعض الدول أصبحت هجرة الإناث تزيد على هجرة الذكور, وهذا الحديث ينطبق على الهجرة الخارجيّة والداخليّة على السواء.
- تباين معدّل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة.
- الحروب التي تؤدي إلى وفيّات الذكور من فئة البالغين ممّا يؤدي إلى حدوث تبدّلات نوعيّة في المجتمع"(٢).

وبالتالي فإنَّ التركيب النوعي للسكان يعبّر عن نسبة الجنس معبّراً عنه بعدد الذكور المقابل لكل مائة أنثى, والتي تعبّر عن مدى التوازن بين السكان نوعيّاً, وتشير التعدادات السكانيّة والمسوحات الديمغرافيّة إلى أنَّ نسبة الجنس في سورية كانت دائماً أكثر من (١٠٠), حيث بلغت (١٠٤) وفقاً للمسح الديمغرافي المتكامل عام (١٩٩٣)(٣), وأصبحت (١٠١) بحسب المجموعة الإحصائيّة لعام (٢٠٠٨)(٤), وكما نجد بأنَّ هذه النسبة في المدينة أكثر منها في الريف, وذلك بسبب هجرة أبناء الريف إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل.

---

(١): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص٧٩.

(٢): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, مرجع سابق, ص١٨٧-١٨٨.

٣(): نتائج المسح الديمغرافي المتكامل لعام (١٩٩٣), المكتب المركزي للإحصاء, سورية.

(٤): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٥٧.

١-٤- التركيب الإقليمي للسكان السوريّين:

"يقصد بالتركيب الإقليمي للسكان توزّع السكان وفقاً لمكان الإقامة (مدينة, ريف), إذ يطلق عليها أحياناً التوزّع الجغرافي أو تركيب السكان حسب البيئة (مدنيّة, ريفيّة), وبالتالي فإنَّ مظاهر الحياة تختلف اختلافاً واضحاً وكبيراً بين المدينة والريف سواء أكان في أسلوب الحياة وطبيعة العلاقات الاجتماعيّة ومستويات الحياة الثقافيّة, أم في طبيعة النشاطات الاقتصاديّة التي يمارسها غالبيّة السكان, أم كذلك من الناحية الديمغرافيّة, وبخاصّةً ما يتعلق بالتركيب العمري والنوعي والوفيات وانتشار الأمراض والأوبئة وكذلك مستويات الخصوبة والزواج وغيرهما"(١).

وإنَّ تقسيم سكان المجتمع الواحد إلى سكان ريف وحضر مفيد لقياس درجة التحضر أو درجة الريفيّة, ويتم عادةً اللجوء إلى عدّة معايير للتفريق بين سكان المدن وسكان الريف منها:(٢)

- المعيار العددي: وذلك بأخذ حجم السكان في التجمّع السكاني أساساً للتفريق, فإن زاد عن عدد محدّد اعتبر من الحضر, وإن نقص عدد سكانه عن هذا العدد المحدّد اعتبر من الريف. ففي التعدادات السكانية في سورية أُخذ بمعيار (١٠٠٠٠) شخص عام (١٩٦٠), وبمعيار (٢٠٠٠٠) شخص عامي (١٩٧٠) و(١٩٨١), كعامل فصل بين سكان المدن وسكان الريف.
- المعيار الإداري: وذلك باعتبار التجمّعات السكنية ذات المراكز الإداريّة مراكز حضريّة.
- المعيار الاقتصادي: أي حسب النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يمارسه سكان التجمّع المعني, يتم التفريق بين سكان الريف وسكان المدن.
- المعيار الاجتماعي: أي حسب نمط الحياة الاجتماعيّة, وهي تختلف بلا شك بين سكان المدن والريف.
- معيار الكثافة السكانيّة: وهو أكثر أنواع مقاييس التوزّع الجغرافي للسكان شيوعاً, ويوضّح العلاقة العدديّة بين حجم السكان والأرض التي يعيشون فوقها. وله عدّة مقاييس الكثافة العامّة والصّافية والزراعيّة ... الخ.

---

(١): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص٨٣.

(٢): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, مرجع سابق, ص١٩٧-١٩٨.

وقبل البدء بدراسة الخصائص الإقليميّة للسكان السوريّين وتوزّعاتهم, سنبيّن أهم الخصائص الجغرافيّة والتقسيمات الإداريّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

تبلغ المساحة الإجماليّة لأراضي الجمهوريّة العربيّة السوريّة (١٨.٥١٧.٩٧١) هكتاراً منها حوالي (٦) ملايين هكتاراً أراضي زراعيّة, والتي تشكل نسبتها (٣٢.٤٪) من إجمالي المساحة الكليّة, والباقي جبال وبادية، وتتميز البادية السورية بأنَّها صالحة لإنبات الأعشاب وتستعمل كمراعٍ عندما تهطل كمياتٍ كافيةٍ من الأمطار. ويمكن تقسيم سورية من الوجهة الجغرافيّة إلى أربع مناطق هي:(١)

- المنطقة الساحليّة: المحصورة بين سلسلة الجبال الساحلية والبحر الأبيض المتوسط.
- المنطقة الجبليّة: التي تضم الجبال والمرتفعات الممتدّة من شمال البلاد إلى جنوبها موازيةً لشاطئ البحر الأبيض المتوسط.
- المنطقة الداخليّة أو منطقة السهول: وتضم سهول دمشق وحمص وحماه وحلب والحسكة ودرعا وتقع شرقي منطقة الجبال.
- منطقة البادية: وهي السهول الصحراويّة الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على الحدود الأردنيّة والعراقيّة.

أمّا من الناحية الإداريّة, فإنَّ سورية تقسم إلى أربع عشرة محافظة, وتقسم كل محافظة بصورةٍ عامّةٍ إلى مناطق وكل منطقةٍ إلى نواحٍ, وتضم الناحية مجموعة من القرى, والقرية هي أصغر وحدة إداريّة(٢). والجدول التالي يبيّن التقسيمات السابقة لغاية منتصف عام (٢٠٠٨).

---

(١): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ١٣.

(٢): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٢٧.

جدول رقم (٢٣) التقسيمات الإداريّة في سورية لغاية منتصف عام (٢٠٠٨)

المحافظات	عدد المناطق	عدد النواحي	عدد المدن	عدد البلدات	عدد القرى	عدد المزارع
مدينة دمشق	-	-	-	-	-	-
ريف دمشق	٩	٣٥	٢٤	٣٣	٢١١	٣٥
حلب	٨	٤٠	١٨	٣٨	١٤٢٥	١٢٠٧
حمص	٦	٢٣	١٢	١٥	٥٠١	٤٧٨
حماه	٥	٢٢	١١	٢٠	٥٧٣	٦٥١
اللاذقية	٤	٢٢	٤	١٨	٤٢٧	٧٠٦
دير الزور	٣	١٤	١٣	٣٥	٨٦	٦٨
ادلب	٥	٢٥	١٥	٢٥	٤٤٢	٥١٤
الحسكة	٤	١٦	٦	١٠	١١٧٨	١٤٧٣
الرقة	٣	١٠	٤	٨	٤٦٤	١٠٨٥
السويداء	٣	١٢	٣	١٠	١٣١	٣٤
درعا	٣	١٧	١٢	٢٠	١١٢	٥٩
طرطوس	٥	٢٧	٥	٢٢	٤٤٥	٣٢٦
القنيطرة	٢	٦	٢	٤	١٧٤	١٧٠
المجموع	٦٠	٢٦٩	١٢٩	٢٥٨	٦١٦٩	٦٧٧٩

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٣١.

والآن خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة الخصائص الإقليميّة للسكان السوريّين من خلال الجانبين التاليين:

- **<u>توزّع السكان على المحافظات:</u>**

يتوزّع السكان على المحافظات السوريّة بنسبٍ متفاوتةٍ, وحسب البيانات المتوفرة للعام (٢٠٠٨), فإنَّ المحافظة الأكثر سكاناً هي محافظة حلب, حيث تزيد سكانيّاً بما يقارب (١٢) مثلاً عن المحافظة الأقل سكاناً وهي محافظة السويداء(١). والشكل التالي يبيّن توزّع السكان على المحافظات السوريّة خلال عام (٢٠٠٨).

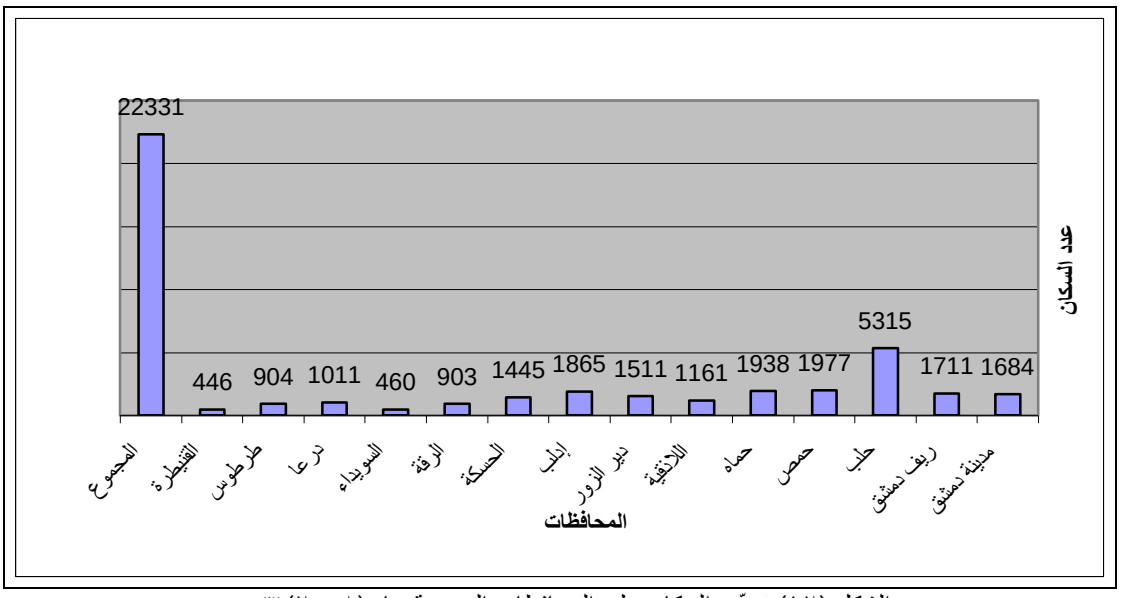

الشكل (١٢) توزّع السكان على المحافظات السورية عام (٢٠٠٨)(٢)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنَّ عدد سكان محافظة حلب قد بلغ (٥٣١٥) ألف نسمة خلال العام (٢٠٠٨), حيث بلغت نسبتهم من إجمالي سكان القطر (٢٣.٨٪), بينما بلغ عدد سكان محافظة السويداء (٤٦٠) ألف نسمة خلال العام نفسه, حيث بلغت نسبتهم من إجمالي سكان القطر (٢.١٪)(٣).

---

(١): تمت المقارنة مع محافظة السويداء نظراً لظروف محافظة القنيطرة الخاصّة ووجود معظم أبنائها خارج أراضيها بسبب الاحتلال.

٢()): الأرقام مأخوذة من المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٥٧.

٣()): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٥٧.

وتلي محافظة حلب من حيث عدد السكان المحافظات التالية على التتالي وذلك بحسب المجموعة الإحصائيّة لعام (٢٠٠٨) الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء:

محافظة حمص– حماه – ادلب – ريف دمشق – مدينة دمشق – دير الزور – الحسكة – اللاذقية – طرطوس ودرعا – الرقة – السويداء – القنيطرة.

أمّا بالنسبة للكثافة السكانيّة في سورية التي تعرّف بأنَّها: "النسبة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيش عليها هؤلاء السكان"(١). نجد أنَّها قد ارتفعت من (٧٤) شخصاً في الكم٢ عام (١٩٩٤), لتصل إلى (١٢٠) شخصاً في الكم٢ عام (٢٠٠٨).

أمّا بالنسبة للكثافة السكانيّة على مستوى المحافظات, فإنَّنا نجد بأنَّ الكثافة السكانيّة في مدينة دمشق مرتفعة جداً, حيث بلغت (١١٨١٣) شخصاً في الكم٢ عام (١٩٩٤), ثم استمرّت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى (١٤٠٣٣) شخصاً في الكم٢ عام (٢٠٠٨), وهي حالة خاصّة لأنَّ المحافظة تتألف من مدينة دمشق فقط, بالإضافة إلى تمركز الإدارات المركزيّة فيها من وزارات ومؤسّسات وشركات القطّاع العام, وكذلك تمركز الفرق العسكريّة, وتركز المشاريع الاستثمارية الجديدة فيها. وهذا سيزيد من متطلّبات السكان وإقبالهم على الخدمات فيها وخاصّةً الصحيّة والتعليميّة منها.

أمّا بالنسبة لباقي المحافظات فإنَّنا نجد بأنَّ الكثافة السكانيّة قد ارتفعت في عام (٢٠٠٨) عما كانت عليه في عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), حيث نلاحظ من الجدول السابق أنَّ بعض المحافظات تتمتع بكثافة سكانيّة مرتفعة نسبياً كمحافظة ريف دمشق – حلب – حماه – اللاذقية – ادلب – درعا – طرطوس. وفي المقابل نلاحظ أيضاً أنَّ البعض الآخر من المحافظات يتمتع بكثافة سكانيّة منخفضة نسبياً كمحافظة حمص – دير الزور – الحسكة – الرقة – السويداء – القنيطرة.

وإنَّ هذا الاختلاف يعود إلى العوامل الطبيعيّة الموجودة في كل محافظة, بالإضافة إلى هجرة السكان من محافظة إلى أخرى طلباً للعمل, وخاصّةً إلى المحافظات المتقدّمة التي تتركز فيها

---

(١): الكسواني, ممدوح الخطيب, الإحصاء السكاني, مطبعة طربين, دمشق, ١٩٨٠, ص٣٠.

المشاريع الاقتصاديّة (زراعيّة, صناعيّة, تجاريّة, سياحيّة.... الخ), ومراكز الإدارات ومعظم دوائر وشركات القطاع العام, بالإضافة إلى توفّر البنية التحتيّة فيها. وهذا بدوره سيزيد من الضغط السكاني على كافّة الخدمات فيها ولاسيّما التعليميّة منها.

وفي المقابل نجد أنَّه لا توجد بنية تحتيّة في المحافظات النامية, لذلك بدأت سياسة الدولة تتجه الآن نحو ما يسمى بالتخطيط الإقليمي لتحقيق تنمية متوازنة بين جميع المحافظات, كما شجّعت قوانين الاستثمار التي صدرت مؤخراً وخاصّةً قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام (١٩٩١) وتعديلاته بموجب المرسوم رقم (٧) لعام (٢٠٠٠) على عدم تركّز المشاريع الاستثماريّة الجديدة في المحافظات المكتظة, حيث منحت امتيازات للمستثمرين في المحافظات النامية والمناطق الصغيرة. والجدول التالي يوضّح مقدار الكثافة السكانيّة حسب المحافظات والقطر خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٨).

جدول رقم (٢٤) الكثافة السكانيّة في سورية حسب المحافظات والقطر خلال الفترة (١٩٩٤–٢٠٠٨)

المحافظات / البيان	المساحة ألف كم٢	الكثافة بالكم٢		
		١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٨
مدينة دمشق	٠.١٢	١١٨١٣	١٣١٥٢	١٤٠٣٣
ريف دمشق	١٨.٠٢	٩٣	١٢٥	١٩٤
حلب	١٨.٥	١٦٠	٢١٨	٢٨٧
حمص	٤٠.٩٤	٢٨	٣٦	٤٨
حماه	١٠.١٦	١٢٤	١٣٧	١٩١
اللاذقية	٢.٣	٣٢٤	٣٨٣	٥٠٥
دير الزور	٣٣.٠٦	٢١	٣٠	٤٦
ادلب	٦.١	١٤٨	٢٠٧	٣٠٦
الحسكة	٢٣.٣٣	٤٤	٤٩	٦٢
الرقة	١٩.٦٢	٢٨	٤٠	٤٦
السويداء	٥.٥٥	٤٨	٥٦	٨٣
درعا	٣.٧٣	١٦١	٢٢٥	٢٧١
طرطوس	١.٩	٣٠٨	٣٧٦	٤٧٦
القنيطرة	١.٨٦	٢٦	٣٦	٤١
المجموع	١٨٥.١٨	٧٤	٩٦	١٢٠

المصدر: * المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٣.

- بيانات عام (٢٠٠٨) حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الشكل رقم (١٢) والجدول رقم (٢٤).

- **<u>التفاوت في حجم سكان المدن السوريّة:</u>**

تعرّف المدينة في سورية: بأنَّها "التجمع السكاني الذي يزيد عن (٢٠) ألف نسمة, أو مركز المنطقة حتى لو كان عدد سكانه أقل من ذلك"(١). "فقد بلغ عدد المدن السوريّة بموجب نتائج التعداد العام للسكان في العام (٢٠٠٤) ما مجموعه (١١٠) مدن, أكبرها حلب (٢.١٣٢١٠٠) مليون نسمة, وأصغرها الحفة (٤٢٩٨) نسمة كونها منطقة, وقد صنفت المدن السوريّة في ست فئاتٍ كما هو مبيّن في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٥) فئات المدن السورية

مدينة كبرى	مدينة كبيرة	مدينة متوسطة	مدينة صغيرة	مدينة صغرى	مدينة إدارية
مليون فأكثر	٣٠٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠- ٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠- ١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠- ٥٠٠٠٠	أقل من ٢٠.٠٠٠

المصدر: التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٥٠.

- المدينتان الكبريان: هما حلب ودمشق, ويعيش فيهما (٣٧٪) من سكان المدن, وقرابة (٢٠٪) من المجموع العام لسكان سورية.
- المدن الكبيرة: هي حمص واللاذقية وحماه, ويعيش في هذه المدن (١٤٪) من سكان المدن, وقرابة (٨٪) من المجموع العام لسكان سورية.
- المدن المتوسطة : عددها (٩) مدن, منها (٤) مراكز محافظات هي:

دير الزور والرقة والحسكة وطرطوس, و(٤) مدن تتبع لمحافظتي دمشق وريفها وهي: اليرموك والسيدة زينب وجرمانا ودوما, أمّا المدينة المتوسطة التاسعة فهي القامشلي.

ويعيش في هذه المدن التسع نحو (١٥٪) من سكان المدن وقرابة (٨٪) من المجموع العام لسكان سورية.

- المدن الصغيرة: عددها (١٧) مدينة, منها ثلاثة مراكز محافظات هي : ادلب ودرعا والسويداء, ويعيش فيها (١٢.٥٪) من سكان المدن, وقرابة (٧٪) من المجموع العام لسكان سورية.

---

(١): التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٤٥ .

- المدن الصغرى والإداريّة: يبلغ عدد المدن في هاتين الفئتين (٧٩) مدينة, تشكل نحو (٧٢٪) من عدد المدن, ويقطنها أقل من (٢٢٪) من سكان المدن, وأقل من (١٢٪) من المجموع العام لسكان سورية. ويوضّح الشكل التالي اختلال التوازن في الحجم السكاني بين المدن السورية وخاصّةً ضمور المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة سكانياً اتجاه المدينتين الكبريين حلب ودمشق"(١).

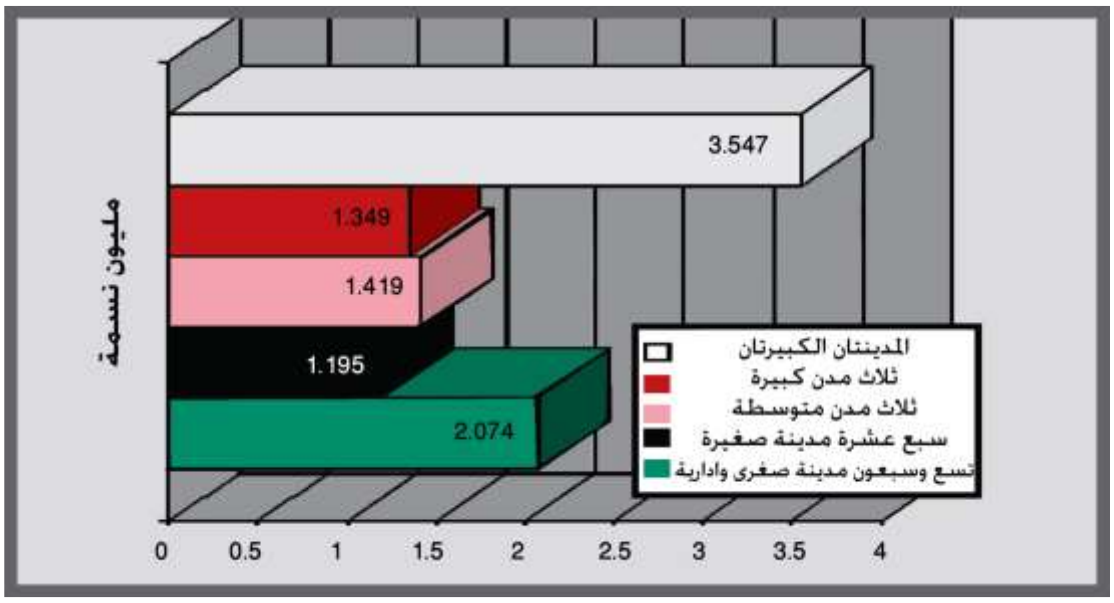

الشكل رقم (١٣) المدن السورية مصنّفة حسب حجم السكان فيها وفق نتائج تعداد ٢٠٠٤ (مليون نسمة)

وإنَّ معدّل النمو السنوي للسكان حسب المحافظات قد انخفض في كافّة المحافظات خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، عما كان عليه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠). فقد كان معدّل النمو السنوي للسكان في محافظة القنيطرة (٣٩.٩) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), ثم أصبح (٣٦.٢) بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥), وكذلك كان معدّل النمو السنوي للسكان في محافظة دمشق (١٤.٧) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), ثم أصبح (١٣.٣) بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥).(٢)

---

(١): التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٥٠.

٢(): المعدّلات مأخوذة من المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٣.

كما نلاحظ التباين في معدّل النمو السنوي للسكان بين المحافظات خلال الفترات المدروسة, فقد كان معدّل النمو السنوي للسكان في محافظة القنيطرة (٣٩.٩) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), بينما كان معدل النمو السنوي للسكان في محافظة دمشق (١٤.٧) بالألف خلال فترة الدراسة نفسها, أمّا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥), فإنَّنا نجد بأنَّ معدّل النمو السنوي للسكان في محافظة القنيطرة قد بلغ (٣٦.٢) بالألف, بينما كان في محافظة دمشق (١٣.٣) بالألف.

كما أنَّ معدّل النمو السنوي للسكان خلال فترات الدراسة المذكورة في محافظات ريف دمشق – حلب – دير الزور– ادلب – الحسكة – الرقة – درعا – القنيطرة كان أعلى من المعدل العام الذي بلغ (٢٧) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), و(٢٤.٥) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٥). وذلك بسبب ارتفاع معدّلات الخصوبة في تلك المحافظات, بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة اتجاه المحافظات التي تتركز فيها المشاريع الاقتصاديّة (ريف دمشق وحلب) بحثاً عن فرص عمل أفضل, بالإضافة إلى طبيعة بعض المحافظات الزراعيّة (ادلب والحسكة) وهذا يزيد من عدد الولادات والهجرة نحو تلك المحافظات بحثاً عن عمل في المجال الزراعي, بالإضافة إلى تركيبة بعض المحافظات الريفيّة (الرقة ودير الزور), والتي تتّصف بالخصوبة المرتفعة وتزايد في عدد المواليد, وهذا بدوره يزيد من الطلب على كافّة الخدمات ولاسيّما التعليميّة منها. والجدول التالي يوضح معدّل النمو السنوي للسكان حسب المحافظات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥).

جدول رقم (٢٦) معدّل النمو السنوي للسكان حسب المحافظات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)

المحافظات	معدل النمو السنوي بالألف	
	٢٠٠٠-١٩٩٥	٢٠٠٥-٢٠٠٠
مدينة دمشق	١٤.٧	١٣.٣
ريف دمشق	٣٧.٦	٣٤.١
حلب	٢٩.٥	٢٦.٨
حمص	٢٥.٩	٢٣.٥
حماه	٢٥.٤	٢٣
اللاذقية	١٩.٣	١٧.٥
دير الزور	٣٥.٧	٣٢.٤
ادلب	٢٨.٥	٢٥.٩
الحسكة	٢٧.١	٢٤.٦
الرقة	٢٩.٤	٢٦.٧
السويداء	١٨.٨	١٧.١
درعا	٣٣	٢٩.٩
طرطوس	١٧.٩	١٦.٢
القنيطرة	٣٩.٩	٣٦.٢
المجموع	٢٧	٢٤.٥

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٣.

المبحث الثاني: العوامل الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

١- معدّل النمو والتزايد السكاني.

٢- الهجرة.

المبحث الثاني: العوامل الديمغرافيّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

تعدّ العلاقة بين السكان والتنمية من أكثر العلاقات إشكاليّة في المجتمعات المعاصرة, لأنَّها علاقة توصف بالديناميّة وتبادل الأثر والتأثير في آنٍ واحدٍ, فتزايد عدد السكان على سبيل المثال يترك آثاراً واضحةً على كافّة قطاعات الخدمات, ولاسيما قطاع التعليم منها, ممّا يزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة في المجتمع, وهذا بدوره يزيد من أعباء الدولة في تلبية احتياجات جميع السكان في سن التعليم من الخدمات التعليميّة من جهةٍ, ومن جهةٍ أخرى هذا العدد الكبير من السكان ولاسيما المتعلّم منه يسهم في عمليّة التنمية والتطوير في المجتمع, فالإنسان هو المستهدف ببرامج التنمية, وهو في ذات الوقت منطلق التنمية وأداتها, وبالتالي فأيّ خلل في العلاقة بين هذين الطرفين لابدّ أن تنجم عنه مشكلات اجتماعيّة, لا ينبغي تجاهل آثارها وتداعياتها(١). إذ يعدّ معدّل النمو والزيادة في عدد السكان والهجرة من العوامل الديمغرافيّة الرئيسيّة المؤثّرة في الطلب على الخدمات الاجتماعيّة, ولاسيّما الخدمات التعليميّة منها, وفي هذا المبحث سنتناول دراسة هذين العاملين الديمغرافيّين, وسنتعرف على تأثيراتهما في الطلب على التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

٢-١- معدّل النمو والتزايد السكاني:

يعدّ معدّل النمو السكاني المتزايد والزيادة في عدد السكان قضيّة وطنيّة هامّة لها انعكاساتها على مختلف الأصعدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. ومع بداية منتصف القرن الماضي حظيَّ هذا الموضوع باهتمام الجهات الحكوميّة والأهليّة, وهي الفترة التي شهدت فيها سورية زيادات كبيرة في عدد السكان وتغيّرات مستمرّة في توزّعهم الجغرافي، فقد تزايد حجم السكان أربعة أضعاف عمّا كان عليه بين عامي (١٩٦٠-٢٠٠٤). وفي ظل ما يؤكده المعنيّون حول غياب سياسة سكانيّة واضحة في سورية يصبح الأمر ملحّاً لتشخيص الحالة السكانيّة لدينا

١(): التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨),مرجع سابق, ص٢.

وتأثيراتها على التنمية وفق الموارد المتاحة, وخاصّةً إذا علمنا أنَّ هناك شخصاً واحداً جديداً يضاف إلى عدد السكان كل (٦٨) ثانية, وإنّ الزيادة السنويّة لا تزال تفوق نصف مليون شخص رغم مؤشّرات انخفاض معدّلات النمو إلى (٢٣.٧٪) حالياً(١).

فقد ازداد عدد سكان سورية من (١٣٧٨٢) ألف نسمة في عام (١٩٩٤), إلى (١٩٦٤٤) ألف نسمة في عام (٢٠٠٨)(٢), نتيجةً لمعدّل النمو السكاني المرتفع الذي بدأ يتباطأ تدريجيّاً من (٢٧.٠) بالألف خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠), إلى (٢٤.٥) بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)(٣). وقد سبق وأن تناولنا معدّل النمو السكاني والزيادة في عدد السكان بشكلٍ مفصّل. (انظر المبحث الأول من الفصل الثاني).

وإنَّ معدّل النمو والتزايد السكاني في سورية والعالم بشكلٍ عام يعزى إلى جملة من الأسباب والعوامل هي:

- التقدّم المستمر في الطب الحديث الذي أدى إلى تخفيف حدّة الأمراض المعدية والوبائيّة, وتحسّن الظروف المحيطة بالحمل والولادة, ورعاية الطفل, والصحة العامّة, ممّا أدى بطريقةٍ مباشرةٍ إلى خفض نسبة الوفيات, وبطريقةٍ غير مباشرةٍ إلى ارتفاع نسبة المواليد في الوقت نفسه, الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدّلات النمو والتزايد السكاني.(٤)
- ثبات المعدّلات المرتفعة للولادات, وعدم الأخذ بعين الاعتبار انخفاض معدّل الوفيات وخصوصاً معدّل وفيات الأطفال الرضّع, ممّا نتج عنه وجود فرق كبير بين معدّل الولادات ومعدّل الوفيات, مما كوّن معدّلاً مرتفعاً للنمو السكاني.
- التركيب العمري الفتي للسكان.(٥)
- تعدّد الزوجات وما ينتج عنه من الزيادة في عدد المواليد.

---

(١): جريدة الثورة: جريدة يومية, تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر, تحقيقات ميساء الجردي وبراء الأحمد, سورية, الاثنين (٢٠٠٩/٥/١٨).

(٢): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.

٣(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٣.

٤(): الساعاتي, حسن ولطفي, عبد الحميد, دراسات في علم السكان, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, ١٩٨١, ص٢٢-٢٣.

٥(): انظر الشكل (٢٥) الذي يبيّن الهرم العمري لسكان سورية عام ٢٠٠٨.

- غياب وسائل تحديد النسل أو الجهل بأساليب استخدامها.
- انخفاض سن الزواج عند الإناث وارتفاع معدّلات الخصوبة.
- حتميّة الاقتران, واعتبار كثرة الإنجاب من دلائل الرجولة, ومن علائم العزوة والجاه, واستقرار الحياة الزوجيّة.
- انتشار ظاهرة العائلات الكبيرة في المجتمع ممّا يزيد من عدد السكان في المجتمع السوري.
- التمييز بين الذكور والإناث, الأمر الذي يدفع بالمرأة في حالة إنجاب الإناث إلى تكرار الولادات إلى حين إنجاب الذكر, وذلك لأنَّه بنظرهم يمثّل الحماية القانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ويحمل اسم العائلة.(١)

ونتيجةً لهذه العوامل يرتفع معدّل النمو السكاني ويزداد عدد السكان, الذي بدوره يزيد من الضغط على كافّة الخدمات في المجتمع, وخاصّةً الخدمات الصحيّة والتعليميّة منها.

٢-١-١- آثار النمو والتزايد السكاني على الخدمات التعليميّة:

يعتبر معدّل النمو السكاني في سورية الذي وصل إلى (٢٤.٥) بالألف خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)(٢), من بين المعدّلات المرتفعة إذا ما قورن بمثيله في الدول المتقّدمة والدول النامية, وصحيح أنَّ السكان هم الثروة الحقيقيّة لأيّ مجتمع وهم عماده في المصنع والحقل, إلّا أنَّ نمو السكان بمعدّلات عالية يمارس من ناحية أخرى ضغوطاً على وسائل تأمين الاحتياجات الأساسيّة للسكان.

"فالنمو والتزايد السكاني الذي تشهده سورية وما ينتج عنه من تغيّرات في البنية السكانيّة يترتّب عليه نمو موازٍ في احتياجات السكان لفرص التشغيل والاستخدام, وإنفاق الكثير من الأموال من أجل تأمين الغذاء والكساء والمسكن الملائم, والخدمات الصحيّة والتعليميّة والنقل والتموين وغير ذلك من الخدمات الأساسيّة والكماليّة, التي تُلزم الدولة تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتوسيع تلك الخدمات على حساب الميزانيّة المخصصّة للمشاريع الإنتاجيّة, وبالتالي فهي تؤدي إلى

١(): الحسن, أحمد, أثر النمو السكاني على البيئة, رسالة ماجستير في السكان, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ١٩٩٩, ص٦٤.

٢(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٣.

انخفاض الدخل الفردي, لأنَّها تقف حائلاً أمام الإنفاق في مجال تطوير الصناعة أو الزراعة ورفع مستوى المواطنين"(١).

إنّ معدّل النمو والتزايد السكاني الكبير في بلدٍ محدود الموارد كسوريّة يشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة وهي تسعى جاهدةً إلى تلبية حاجات المواطنين من الخدمات التعليميّة, التي لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها. فارتفاع عدد السكان في سورية من (١٣٧٨٢) ألف نسمة عام (١٩٩٤), إلى (١٩٦٤٤) ألف نسمة في عام (٢٠٠٨)(٢), يزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة نتيجة وصول مزيد من الأطفال سنويّاً إلى سن المدرسة, ممّا يوجب على الدولة استيعاب السكان في سن التعليم ولكافّة المراحل, ولاسيّما مرحلة التعليم الأساسي منها, وإعدادهم وتأهيلهم وإكسابهم المعارف والمهارات اللّازمة لتلبية احتياجات مشاريع التنمية من مختلف الاختصاصات.

وإنَّ معدّل النمو والتزايد السكاني الكبير في سورية يؤثّر في الخدمات التعليميّة المقدّمة للمواطنين بشكلٍ كبيرٍ, حيث أنَّ تزايد عدد التلاميذ في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي على سبيل المثال من (١٥٨٨٩٨٥) في عام (١٩٨٨), إلى (٢٣١٠١٦٨) في عام (٢٠٠٧)(٣), يحتاج إلى توفير عددٍ كبيرٍ من المدارس المجهّزة بالأثاث المطلوب وبالوسائل والتقنيّات التعليميّة المُعِينة في التدريس, كما يحتاج إلى كوادر فنيّة مؤهّلة ومدرّبة من المعلّمين والإداريّين. فعندما يكون معدّل النمو السكاني كبيراً فإنَّنا سنكون بحاجةٍ إلى بناء عددٍ كبيرٍ نسبياً من المدارس, وإعداد عدد أكبر من الكوادر الفنيّة, وتأمين عدد أكبر من الكتب المدرسيّة والوسائل والتقنيّات التعليميّة الحديثة وغير ذلك. وهذا يتطلّب من الدولة زيادة تمويل التعليم وزيادة أعبائها في استيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلّمين(٤).

١(): صادق, هاجر, التزايد السكاني وأثره على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, موضوعات الدورات التدريبيّة المكثّفة في مجال التربية السكانيّة, مشروع التربية السكانيّة, وزارة التربية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان, ص١٣٣.

٢(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٦٦.

٣(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٣٣٩.

(٤): الأشقر, أحمد, مرجع سابق, ص١٨٨- ١٨٩.

أمّا إذا كان معدّل النمو والتزايد السكاني منخفضاً فيمكننا بذلك الاستغناء عن الكثير من النفقات الآنفة الذكر. أمّا إذا كان معدّل النمو والتزايد السكاني معدوماً وصار عدد التلاميذ في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ثابتاً لا يتغيّر من سنة إلى أخرى فلن يكون المجتمع بحاجةٍ إلى بناء مدارس إضافيّة, إلّا لتعويض ما يهتلك ويتلف من المدارس القائمة, ولن نكون بحاجةٍ إلى إعداد مزيد من المعلّمين إلّا بمقدار ما يتسرب منهم عن طريق الوفاة والتقاعد.(١)

ويمتد تأثير معدّل النمو السكاني المرتفع والزيادة في عدد السكان مستقبلاً, فهؤلاء التلاميذ سينتقلون بعد عدّة سنوات إلى مرحلة التعليم الثانوي ومن ثمّ الجامعي, وهذا ما يفرض العمل على بناء العديد من المعاهد والكلّيات بمختلف اختصاصاتها من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب, والعمل مستقبلاً على توفير فرص العمل المناسبة والملائمة لكل خريج. وهذا بدوره سيفرض أعباء إضافيّة جديدة على المجتمع. وهذا التزايد السكاني المرتفع يستلزم رصد مزيد من الاعتمادات وزيادة حصّة ميزانيّة التعليم من الميزانيّة العامّة للدولة, ليستطيع كل إنسان الاستفادة من الفرص المتاحة, حيث يجب علينا أن نعتبر أنَّ الإنفاق على التعليم استثماراً لا استهلاكاً, وهذا الاستثمار سيكون في أثمن ما تملكه الأمّة يعطي ثماره في المستقبل القريب.

فالدولة تعمل جاهدةً ضمن الظروف الصعبة التي تمرّ بها والإمكانات المحدودة لمواجهة العدد الكبير من الطلاب في جميع مراحل التعليم وتؤمّن لهم المدارس والكتب والمعلمين.

وإنّ العدد الكبير للطلبة في الصف الواحد, ولاسيّما في مراكز المدن التي يصل فيها عدد التلاميذ في الصف إلى (٦٠) تلميذ(٢), يقف حائلاً أمام تطبيق المناهج الحديثة والأساليب التربويّة الجديدة, وعلى الرغم من إنشاء المدارس بشكلٍ واسعٍ, فإنّنا لازلنا نرى الأطفال, وبخاصّةً في مراحل التعليم الأولى بأعدادٍ كبيرةٍ في الصف الواحد تتجاوز ال(٥٠) تلميذ, بالإضافة إلى نظام الفترتين, فكيف نستطيع تطبيق أساليب حديثة إذا كانت الحصة (٤٠) دقيقة ولدى المعلم (٥٠) تلميذ؟. هذا إن كان معلماً لديه خبرة, فما بالك إن كان وكيلاً. وفي هذه الحالة كيف يمكن للمعلم الكشف عن

---

(١): الأشقر, أحمد, مرجع سابق, ص١٨٩.

٢(): تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), مرجع سابق, ص٥.

مواهب التلميذ والتعرّف على مشاكله وتحديد ميوله ورغباته التي تهدف إليها الدراسات الحديثة؟ وما هو الوقت الممنوح للتلميذ للمشاركة في الدروس والمناقشة ضمن الحصة الواحدة؟.

ولقد أكّدت الدراسات وجود علاقة قويّة بين المتغيّرات التربويّة المتمثّلة بالطلبة المسجلون في المدارس والمعلمون والنفقات من جهةٍ, وبين المتغيّرات الديمغرافيّة المتمثّلة بالزيادة السكانيّة والهجرة من جهةٍ أخرى, وهذه العلاقة متبادلة التأثير, إذ أن معدّلات نمو السكان تؤثّر سلباً على المجتمع أمام زيادة عدد المسجلين في المدارس, حيث يؤدي إلى مضاعفة عدد المقاعد المدرسيّة, فزيادة عدد الطلاب في الصفوف المدرسيّة يؤدي إلى زيادة كبيرة جداً في عدد المعلّمين الذين يحتاج إعدادهم إلى وقتٍ كبيرٍ, وإمكانياتٍ كبيرةٍ, كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الكلفة التعليميّة, فضلاً عن ارتفاع عدد الطلاب للمعلّم الواحد, مّما يؤدي إلى أعباء كمّيّة ونوعيّة على النظام التربوي.(١)

وبالتالي فإنَّ النمو السكاني الكبير والزيادة في عدد السكان يجعل الاستثمارات الديمغرافيّة مرتفعة جداً بما يتوفر في المجتمع من مواردٍ محدودةٍ, ويؤدي بالتالي إلى كبح نمو الطاقة الإنتاجيّة ويحدّ من انطلاقها وتوسّعها على المدى القريب, فالزيادة الكبيرة في عدد السكان راحت تلتهم نتائج الجهود المبذولة لزيادة الدخل القومي, وصارت تعتبر عبئاً على الاقتصاد الوطني ذي الموارد المحدودة. لذا يجب العمل على الاستثمار في التعليم بشكلٍ جيدٍ, لإعداد وتأهيل الأفراد التي تفي بمتطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, لأنَّ الأصل في كل تقدّم تنموي إنَّما هو الإنسان المنتج المتعلّم, وهذا الإنسان هو مركز دائرة التنمية, وإنتاجيّة عمله المتقدّمة هو مفتاح الدخول إليها, لأنَّه يعطي أكثر ممّا يأخذ ليوفر تراكماً للتنمية.(٢)

---

(١): UNESCO, Reginal office for education, population, education and development in Arab countries, Beirut, 2004, p.98.

٢()): مسعود, مجيد, موضوعات في التنمية والتخطيط, دار ابن خلدون, بيروت, ط١, ١٩٨٠, ص٥٤.

٢-٢- الهجرة:

يقول المثل الشعبي: "(العشب أكثر اخضراراً في الجانب الآخر)" (١), لطالما ردّد هذا المثل الكثيرون الذين سعوا إلى الهجرة إلى الجانب الآخر بحثاً عن ظروف عمل أفضل وحياة أمثل, فحركة الشعوب بحثاً عن أرضٍ جديدةٍ وأملٍ جديدٍ قديمةٌ قدم التاريخ, فلولا حركات الشعوب والجماعات لما عَمُرَ العالم ولما تجدد الأمل في حياةٍ أفضل.(٢)

ولقد نشأت الهجرة البشريّة منذ ظهور الإنسان, إذ تقوم طبيعتها على الحلِّ والترحال والانتقال من مكان إلى آخر طلباً للكلأ والمرعى وفرص العمل والعيش الرغيد, وفقاً لظروف اختياريّة تخضع لإرادة الإنسان, أو لظروفٍ قسريّةٍ لا تخضع لتلك الإرادة, وكذلك أيضاً وفقاً لظروف البيئة, فهو يسعى باستمرار لتحسين ظروف حياته ومعيشته والارتقاء بها إلى درجاتٍ أعلى من التقدّم والرفاه من خلال الهجرة إلى المناطق الجاذبة للمهاجرين, وكما أدّى تقدّم الحياة علميّاً وتكنولوجياً إلى تزايد الحاجات وتعدّدها, غير أنَّ قساوة الظروف والأوضاع المناخيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة حالت دون إشباع حاجات الإنسان المتزايدة, ممّا دفع به للبحث عن مكانٍ آخر يستطيع فيه تحسين ظروف حياته ورفع مستوى معيشته ودخله متأثّراً بجاذبيّة المكان الذي استطاعت فيه الشعوب الوصول إلى مستوى حياةٍ أفضل(٣).

وتعدّ الهجرة مركبة ديمغرافيّة مهمّة يتم بموجبها انتقال السكان من مكان إقامتهم المعتاد إلى مكان آخر. "فالهجرة هي انتقال السكان بصورةٍ دائمةٍ أو مؤقّتةٍ إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش, وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلدٍ واحدٍ أو خارج حدود هذا البلد, وتتم هذه العمليّة إجمالاً بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم"(٤). ويمكن أن نميّز الأنواع التالية للهجرة:(٥)

---

(١): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص٢٣٥.

(٢): وهيبة, عبد الفتاح, في جغرافية السكان, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٧٩, ص١٠١.

(٣): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص ٢٢٨.

(٤): القصير, عبد القادر, الهجرة من الريف إلى المدن, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٩٢, ص ١٠٦.

٥(): مخول, مطانيوس, مرجع سابق, ص ٢٣١-٢٣٢.

- الانتقال: وهو تبديل مكان الإقامة ضمن المنطقة نفسها, كتبديل مكان السكن في مدينة دمشق على سبيل المثال من المهاجرين إلى أبو رمانة.
- الهجرة الخارجيّة: وهي انتقال الأفراد أو الجماعات من دولةٍ لأخرى عبر حدود الدولة الأمّ, كالهجرة من سورية إلى دولة قطر مثلاً, إذ ينسلخ الفرد عن وسطه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي, ويدخل في وسط مغاير ومختلف تماماً عن وطنه الأصلي. وهذه الهجرة تأخذ ثلاثة أشكال هي: الهجرة الوافدة – الهجرة النازحة – الهجرة الدوليّة (هجرة الأدمغة).
- الهجرة الداخليّة: وهي انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقةٍ إلى أخرى ضمن حدود الدولة الواحدة ودون عبور للحدود الدوليّة السياسيّة, كالهجرة من إدلب إلى دمشق مثلاً.

وتتخذ الهجرة الداخلية عدّة أوجه هي: أ- ريف ← مدينة

ب- مدينة ← ريف

ج- ريف ← ريف

د- مدينة ← مدينة

"وتعدّ الهجرة من الريف إلى المدينة أهمّ مظاهر الهجرة الداخليّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة والعالم. إذ يلاحظ تدفق أعدادٍ كبيرةٍ من السكان الريفيّين باتجاه المراكز الحضريّة, والتي غالباً ما تكون مراكز رئيسيّة للصناعة أو التجارة, كما يلاحظ أنَّ المدن الكبيرة والعواصم تستقطب النصيب الأكبر من المهاجرين"(١). وسنقتصر خلال هذا المبحث بالحديث عن الهجرة الداخلية.

فهناك جملة من الأسباب التي تدفع بالسكان للهجرة من الريف إلى المدينة وهي:(٢)

أ- أسباب اقتصاديّة نابذة:

وهي العوامل الصعبة الموجودة في الريف المتخلّف, والتي تؤدي مع الزمن إلى تزايد الفجوة بين مستوى المعيشة في الريف ومستوى المعيشة في المدن, وأهمّ هذه الأسباب:

- تردي أسعار المنتجات الزراعيّة نسبة إلى المواد التي يستهلكها الفلاح.

---

(١): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, مرجع سابق, ص ١٥٢-١٥٣.

(٢): شعبان, هيثم, محاضرات في السكان وتخطيط التنمية, منشورات جامعة حلب, ٢٠٠٥, ص ٢٢-٢٣.

- انخفاض دخل العاملين في القطاع الزراعي إذا ما قيس بدخل العاملين في القطاعات الأخرى.
- وجود الزراعة المتخلّفة التي تعتمد على الأمطار وتتعرّض للآفات, ممّا يجعل الاعتماد عليها محفوفاً بالمخاطر. كل هذا يؤدي إلى هجرة الفلاحين إلى المدن في سنوات الجفاف.
- استعمال الآلة في الزراعة أدى إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة فيها.

ب-أسباب اقتصاديّة جاذبة:

وهي العوامل المسهّلة للهجرة والموجودة في المدينة والتي تؤدي نتيجة احتكاك أبناء الريف بها إلى جذبهم إلى المدينة وانتقالهم تلقائيّاً إليها ومنها:

- توفر فرص العمل في المناطق الصناعيّة وفي قطاع الخدمات في المدينة.
- توفر مستلزمات الإنسان الأساسيّة والترفيهيّة الغير موجودة في الريف.

ج- أسباب ديمغرافيّة:

تتمثّل بارتفاع معدّل النمو السكاني في الريف عنه في المدينة, ممّا يؤدي إلى عدم كفاية الأراضي لإشباع حاجات الولادات المتزايدة, ويرجع ذلك إلى أسبابٍ تتعلق بالبيئة. أي ميل الإنسان الفطري إلى التوسع والتزايد عند توفر المساحة الواسعة, وميله إلى التقلص في المدينة.

د- أسباب اجتماعيّة ونفسيّة نابذة في الريف:

وتتمثل في الضغط الاجتماعي الناجم عن وجود عادات وتقاليد تحدّ من حريّة الإنسان وتدفع البعض إلى ترك الريف والتخلص من تلك العادات, كما أنّ الاهتمام بالحياة في المدينة في الدول المتخلّفة دون الريف يدفع الفلاح إلى النزوح نحو المدينة.

و- أسباب اجتماعيّة ونفسيّة جاذبة في المدينة:

وتتمثل في العلم والجاه والمركز الاجتماعي الذي تتيحه المدينة لأبناء الريف, وكذلك مجالات اللهو والحياة الاجتماعيّة والثقافيّة التي تضعها المدينة في متناول أيديهم.(١)

٢-٢-١- حجم الهجرة الداخليّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة:

سيتم دراسة حجم الهجرة الداخليّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة على مستويّين هما:

- **<u>المستوى الأول</u>: حسب الطبقات المختلفة (مراكز المحافظات, باقي الحضر, الريف)**

إنَّ الهجرة الداخليّة في سورية تتم بشكل طبيعي لتحقيق أهداف وتطلّعات لا تتاح للفرد إمكانيّات تحقيقها في المكان الذي يعيش فيه, وقد تمّت لأسبابٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ وتعليميّةٍ. والجدول التالي يوضّح حجم تدفقات الهجرة على مستوى الطبقات (مراكز المحافظات, باقي الحضر, الريف) للتعدادين (١٩٩٤ و٢٠٠٤).

جدول رقم (٢٧) حجم تدفقات الهجرة على مستوى الطبقات للتعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤) الأرقام بالألوف

الطبقات	القادمون حسب الإقامة الحالية (تعداد ١٩٩٤)	المغادرون حسب الإقامة السابقة (تعداد ١٩٩٤)	صافي الهجرة (تعداد ١٩٩٤)
مركز المحافظة	٧٣	١٤٥	-٧٢
باقي حضر	١٠٩	٣٤	٧٥
ريف	٧٢	٧٥	-٣

(١): شعبان, هيثم, مرجع سابق, ص ٢٤.

المجموع	٢٥٤	٢٥٤	
النسبة من مجموع السكان	٪١.٨٠		
الطبقات	**القادمون حسب الإقامة الحالية (تعداد ٢٠٠٤)**	**المغادرون حسب الإقامة السابقة (تعداد ٢٠٠٤)**	**صافي الهجرة (تعداد ٢٠٠٤)**
مركز المحافظة	٧١	١٣٢	٦١-
باقي حضر	١٣٩	٣١	١٠٨
ريف	٣٨	٨٥	٤٧-
المجموع	٢٤٨	٢٤٨	
النسبة من مجموع السكان	٪١.٤٠		

المصدر: دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص٦.

نلاحظ من الجدول السابق تراجع حجم الهجرة بين الطبقات من (٢٥٤) ألف مهاجر عام (١٩٩٤), إلى (٢٤٨) ألف مهاجر عام (٢٠٠٤), كما نلاحظ ارتفاع صافي الهجرة إلى باقي الحضر ما مقداره (٣٣٪) في عام (٢٠٠٤), عما كانت عليه عام (١٩٩٤), ليبقى باقي الحضر هو الجاذب الأكبر للسكان المهاجرين بين التعدادين. وقد احتلت مراكز المحافظات المرتبة الأولى على مستوى الطبقات في كونها طاردة للسكان وفق نتائج التعدادين, إلّا أنَّه انخفض صافي الهجرة منها ما مقداره (١١٪) في عام (٢٠٠٤), مقارنةً مع عام (١٩٩٤)(١).

"أمّا بالنسبة للريف, فبعد أن خفّ نزيف الهجرة من الريف نوعاً ما في عام (١٩٩٤), ازداد نزيف الهجرة منه بشكلٍ أكبر بناءً على نتائج تعداد (٢٠٠٤), حيث يشير صافي الهجرة أنَّ الريف

١(): دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء, ٢٠٠٨, ص٥.

يشكل خسارة للسكان على مستوى الطبقات مقدارها (٤٨٨٩) مهاجر في المتوسط سنوياً بين التعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤)"(١). والآن سندرس حجم الهجرة حسب الطبقات المختلفة.

أ- الهجرة من وإلى مراكز المحافظات:

دفع الاكتظاظ السكاني المتزايد في مراكز المحافظات نتيجة ارتفاع معدّلات الخصوبة, وتمركز الفرق العسكريّة فيها, وانتقال عائلات الضباط وأبنائهم إليها, والارتفاع في أسعار وأجور العقارات, والضغوط الشديدة على المرافق والخدمات, ولاسيّما التعليميّة منها, نسبة كبيرة من المهاجرين إلى التوجّه إلى المناطق المسماة باقي الحضر بدلاً من مراكز المحافظات, نتيجة نقص فرص العمل ونقص الخدمات ولاسيّما الصحيّة والتعليميّة منها, ممّا أدى إلى ظهور مناطق السكن العشوائي على أطراف المدن نتيجة عدم وجود مخططات تنظيميّة لأطراف المدن, حيث نلاحظ من الجدول السابق انخفاض عدد المهاجرين إلى مراكز المحافظات بمعدّل (١٣٪) في المتوسط سنوياً بين عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), وترافق ذلك أيضاً بانخفاض في عدد المهاجرين من مراكز المحافظات بمعدّل (١٪) في المتوسط سنوياً خلال الفترة نفسها, ونتيجةً لذلك تقلّص صافي الهجرة من مراكز المحافظات بمقدار (١١) ألف مهاجر حسب تعدادي عام (١٩٩٤) و(٢٠٠٤).

ب- الهجرة من وإلى باقي الحضر:

"ومن الجدول السابق أيضاً نلاحظ ازدياد عدد المهاجرين إلى باقي الحضر بمقدار (٣٠) ألف مهاجر بين عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), أي بمعدّل زيادة (٣.١٪) في المتوسط سنوياً بين التعدادين, بينما انخفض عدد المهاجرين منها بمقدار (٣) آلاف مهاجر فقط, أي بمعدّل تراجع

١(): دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص٥.

(١٪) في المتوسط سنوياً في نفس الفترة. وبذلك بلغ صافي ما كسبه باقي الحضر من السكان (٣٣) ألف مهاجر حسب التعدادين"(١).

ج- الهجرة من وإلى الريف:

نلاحظ من الجدول السابق بأنَّ هناك تزايداً في عدد المهاجرين من الريف بمقدار (١٠) آلاف مهاجر بين عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), أي بمقدار (١.٥٪) في المتوسط سنوياً, نتيجة تخلّف البنية التحتيّة فيه, وعدم جود المدارس والمستشفيات, ونقص الخدمات الصحيّة, وعدم وجود صناعات زراعيّة, وانخفاض مستوى الدخل والأجور بالريف, كما تراجع عدد المهاجرين إليه بمقدار (٣٤) ألف مهاجر, أي بمقدار (٥.٢٪) في المتوسط سنوياً. ونتيجة ذلك نلاحظ وجود ارتفاع صافي ما فقده الريف من السكان بمقدار (٤٤) ألف مهاجر خلال الفترة المذكورة.

"وتعزى هذه الهجرة العالية من الريف إلى تدني دخل العاملين في الزراعة, وإلى طبيعة العمل الزراعي التي تتّسم بالموسميّة قياساً بالأنشطة الاقتصاديّة والخدميّة الأخرى, إضافةً إلى سوء المواسم الزراعيّة الناتجة عن شح الأمطار, وتفتّت الحيازات الزراعيّة بسبب عاملي النمو السكاني والإرث"(٢).

- **<u>المستوى الثاني</u>: حسب المحافظات الجاذبة والطاردة**(٣)

أ- المحافظات الجاذبة:

١()): دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص٧.

٢()): دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص٧.

٣()): دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص ٨-١٠.

بلغ عدد المحافظات الجاذبة وفق نتائج تعداد (١٩٩٤) ثلاث محافظات هي على الترتيب حسب الأكثر جذباً (ريف دمشق, الحسكة, الرقة).

كما بلغ عدد المحافظات الجاذبة وفق نتائج تعداد (٢٠٠٤) ثلاث محافظات هي على الترتيب حسب الأكثر جذباً (ريف دمشق, اللاذقية, الرقة).

ومن المتوقّع بحلول عام (٢٠١٠) أن يبلغ عدد المحافظات الجاذبة محافظتين هما على الترتيب حسب الأكثر جذباً (ريف دمشق, اللاذقية).

* محافظة ريف دمشق: استمرت في جذب السكان خلال التعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), حيث ازداد حجم صافي الهجرة إليها من (١٤٦٧١٠) مهاجر في عام (١٩٩٤), إلى (١٦٣٦٤٩) مهاجر في عام (٢٠٠٤), ويعود استمرار جذب محافظة ريف دمشق للسكان إلى قربها من العاصمة, التي تتوضّع فيها الوزارات والإدارات الحكوميّة والأنشطة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والخدميّة من جهةٍ, ومن جهةٍ أخرى أنَّ العاصمة تعاني من الضغوط على مرافقها وخدماتها وارتفاع أسعار المساكن وأجورها, مّما دفع بسكانها إلى بيع عقاراتهم مرتفعة الثمن وشراء مساكن أرخص وأوسع لهم ولأولادهم في الريف القريب, خاصّةً وأنّ الانتقال اليومي لهؤلاء المهاجرين الذين يقيمون في محافظة ريف دمشق إلى دمشق للالتحاق بالعمل أو التعليم أو لقضاء حاجاتهم ومصالحهم اليوميّة أصبح أمراً سهلاً وميسوراً. ويتوقّع أن يزيد جذب هذه المحافظة في السنوات المقبلة للمهاجرين, نتيجة تركز العديد من الأنشطة الاقتصاديّة والاستثمارات الخاصّة فيها بالإضافة إلى إنشاء العديد من الجامعات الخاصّة فيها, وهذا بدوره سيزيد من الإقبال على كافّة الخدمات, وخاصّةً التعليميّة منها سواءً من قبل السكان الأصليّين أو المهاجرين إليها.

ويليها في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة وبفارقٍ كبيرٍ على الترتيب كل من محافظة الحسكة والرقة واللاذقية, وذلك بحسب نتائج تعداد السكان لعامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤).

* محافظة الحسكة: تحتل محافظة الحسكة المرتبة الثانية من حيث جذبها للسكان بسبب خصوبة تربتها ووفرة محاصيلها الزراعيّة وبشكلٍ خاصٍ القمح والقطن, إضافةً إلى تمركز صناعة استخراج

النفط والغاز فيها, مّما جعل منها محافظة جاذبة للسكان, خاصّة ًمن المحافظات القريبة والمجاورة لها (الرقة ودير الزور) في فترة ما قبل عام (١٩٩٤). إلّا أنّ حجم صافي الهجرة إليها انخفض من (١١٤٧) مهاجر بحسب نتائج تعداد عام (١٩٩٤), إلى (-١٢٤٩٣) بحسب نتائج تعداد عام (٢٠٠٤)(١), نتيجةً للظروف المناخيّة السيّئة, وحالات الجفاف التي تعرضت لها هذه المحافظة الزراعيّة خلال الفترة بين (١٩٩٤-٢٠٠٤) وما بعد, مّما أثّر سلباً على المواسم والمحاصيل الزراعيّة، ودفع ببعض سكانها للهجرة منها في عام (٢٠٠٤) وما بعد, بغية البحث عن عمل أفضل يعوضهم عن خسارتهم.

* محافظة الرقة: استمرّت في جذب السكان خلال التعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), نتيجة التطوّرات التي تشهدها هذه المحافظة في مختلف المجالات, وخاصّةً في المجال الزراعي، نتيجة إقامة سد الفرات, والتوسّع في استصلاح الأراضي, ونشر شبكات وقنوات الريّ, وامتلاكها فرص عمل حكوميّة، الأمر الذي استقطب أعداداً كبيرةً من العمال والفنييّن والمعلّمين من جميع المحافظات, وهذا يترتب عليه زيادة في الإقبال على العلم والمعرفة. إلّا أنَّ هذه المحافظة بدأت تتحوّل من محافظة جاذبة للسكان إلى محافظة طاردة لهم, حيث انخفض صافي الهجرة إليها من (٩١٣) مهاجر بحسب نتائج تعداد عام (١٩٩٤), إلى (٧٨٥) مهاجر بحسب نتائج تعداد عام (٢٠٠٤), نتيجة الظروف المناخيّة التي أثّرت على المحاصيل الزراعيّة, بالإضافة إلى تخلّف البنية التحتيّة فيها.

* محافظة اللاذقية: تعتبر من أهمّ المحافظات التجاريّة والسياحيّة في سوريا, فهي مقصد جيد للسائحين الداخلييّن والأجانب، بالإضافة لوجود أحد المرفأين البحرييّن الوحيدين في سوريا فيها، وإلى ما تشهده هذه المحافظة من تزايد حجم الاستثمارات الخاصّة فيها في قطاعي السياحة والتجارة، والتطوّرات الخدميّة التعليميّة (جامعة تشرين), وهذا ما جعلها أحد المحافظات الجاذبة للسكان. ويتوقع أن تستمر هذه المحافظة بجذب السكان خلال السنوات القادمة نتيجة قيام العديد من

١(): إسماعيل, فؤاد, ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية, أطروحة دكتوراه في السكان, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ص ٥٧.

المشاريع الاستثماريّة فيها ولاسيّما السياحيّة منها, ممّا يدفع بالسكان في المحافظات الأخرى بالهجرة إليها من أجل الدراسة والعمل في آنٍ واحد.

ب-المحافظات الطاردة:

إنّ المحافظات الطاردة وفق نتائج تعداد (١٩٩٤) هي على الترتيب حسب الأكثر طرداً (دمشق، ادلب، حماه، دير الزور، طرطوس، السويداء، درعا، حلب، حمص، القنيطرة).

أمّا المحافظات الطاردة وفق نتائج تعداد (٢٠٠٤) فكانت على الترتيب حسب الأكثر طرداً (دمشق، ادلب، حماه، الحسكة، حلب، دير الزور، حمص، طرطوس، القنيطرة، السويداء، درعا).

ومن المتوقّع بحلول عام (٢٠١٠) أن تصبح المحافظات الطاردة على الترتيب حسب الأكثر طرداً (ادلب, حماه, الحسكة, حلب, دير الزور, حمص, طرطوس, الرقة, القنيطرة, السويداء, درعا).

* محافظة دمشق: تحوّلت من محافظة طاردة للسكان قبل عام (١٩٩٤), إلى محافظة أقل طرداً في عام (٢٠٠٤), ويتوقّع أن تصل إلى مرحلة الإشباع وتصبح مستقرّة سكانيّاً خلال السنوات القادمة, فقد أدى ضيق مساحة هذه المدينة ((٠.١٪) من المساحة العامة) والارتفاع الكبير في الكثافة السكانيّة (حيث يشكل سكانها (١٠.١٪) و(٨.٧٪) من مجموع عدد السكان وفق تعدادي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤) على التوالي) إلى ارتفاع أسعار وأجور المساكن, وازدياد الضغوط على المرافق وخدمات البنية التحتيّة، وخاصّةً الصحيّة والتعليميّة منها, إلى جعلها جاذبة للمهاجرين الأغنياء فقط, وطاردة لأصحاب المستويات المعيشيّة المنخفضة.

* محافظة ادلب: بقيت من أكثر المحافظات الطاردة للسكان، حيث احتلّت المرتبة الثانية بعد محافظة دمشق في تعداد عام (١٩٩٤), وفي تعداد عام (٢٠٠٤)، فقد ارتفع صافي الهجرة منها من (-٢٠٧١٨) مهاجر وفق نتائج تعداد عام (١٩٩٤), إلى (-٢٦٠٤٨) مهاجر وفق نتائج تعداد عام

(٢٠٠٤), نتيجة انخفاض نسبة المساحة المرويّة في هذه المحافظة من إجمالي المساحة القابلة للزراعة، مّما دفع بسكانها للهجرة إلى المحافظات المجاورة (حلب واللاذقية وحماه).

* محافظة حمص: استمرّت هذه المحافظة في طردها للسكان خلال فترة التعدادين, حيث ارتفع صافي الهجرة منها من (-١٣٢٠) بحسب نتائج تعداد عام (١٩٩٤), إلى (-٦٥٣٧) بحسب نتائج تعداد عام (٢٠٠٤), بالرغم من موقعها الجغرافي المميّز, فهي قريبة من معظم المحافظات وتتوسطها, بالإضافة لكونها تعتبر من المحافظات الرخيصة معيشياً, وذلك نتيجة ارتفاع الكثافة السكانيّة فيها, حيث بلغت نسبة عدد سكانها (٨.٥٪) بحسب المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٧), رغم اتساع مساحتها (٢٢.٨٪), إلّا أنّ البادية تشكل نسبةً كبيرةً من مساحتها.

* أما المحافظات(دير الزور وطرطوس والسويداء ودرعا): فقد حافظت على مستوى ثابت في طردها للسكان خلال العامين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤)، مع الميل للاستقرار سكانياً نوعاً ما. والجدول التالي يوضّح حجم الهجرة حسب المحافظات بين عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤).

جدول رقم (٢٨) حجم الهجرة حسب المحافظات خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٤)

المحافظة	تعداد ١٩٩٤	تعداد ٢٠٠٤

	القادمون	المغادرون	الهجرة الصافية	القادمون	المغادرون	الهجرة الصافية
دمشق	٥٢٣٠٨	١٣٨٦٧٧	-٨٦٣٦٩	٥٣١٠٩	١١٨٠٠٩	-٦٤٩٠٠
ريف دمشق	١٦٢٤٩٦	١٥٧٨٦	١٤٦٧١٠	١٧٣٩٣٣	١٠٢٨٤	١٦٣٦٤٩
حمص	٢٠٣٥٤	٢١٦٧٤	-١٣٢٠	١٢٨٩٦	١٩٤٣٣	-٦٥٣٧
حماه	٨٩١٣	٢٤٣٨٧	-١٥٤٧٤	٦٢٦٥	٢٥٣٢٤	-١٩٠٥٩
طرطوس	٩٢٥٤	١٤٨٩٣	-٥٦٣٩	٩٣٢٧	١٥٠٩٧	-٥٧٧٠
اللاذقية	٢٢٣٨٩	٢١٦٩٢	٦٩٧	٢٢١٠٣	١٨١٨٦	٣٩١٧
ادلب	٧٦٨٠	٢٨٣٩٨	-٢٠٧١٨	٤٤٨١	٣٠٥٢٩	-٢٦٠٤٨
حلب	٣٠٨٤١	٣٤٥١٣	-٣٦٧٢	١٩٦٧٨	٢٩٢٨٠	-٩٦٠٢
الرقة	١١٨٠٨	١٠٨٩٥	٩١٣	٨١٩٤	٧٤٠٩	٧٨٥
دير الزور	٣١٣٦	١٠٤٤٥	-٧٣٠٩	٢٨٢٥	١٠٢٥٢	-٧٤٢٧
الحسكة	١١٢٨٠	١٠١٣٣	١١٤٧	٧٥٢٩	٢٠٠٢٢	-١٢٤٩٣
السويداء	٣٠٩١	٧٢٧٣	-٤١٨٢	٢٩٤٤	٨٥٣٨	-٥٥٩٤
درعا	٧٤١٦	١١٢٣١	-٣٨١٥	٧٨٩٧	١٣١٣١	-٥٢٣٤
القنيطرة	٢٠٠٠	٢٩٦٩	-٩٦٩	١١٩٥	٦٨٨٢	-٥٦٨٧

المصدر: نتائج تعداد السكان لعامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), المكتب المركزي للإحصاء.

٢-٢-٢- آثار الهجرة الداخليّة على الخدمات التعليميّة:

"إنّ للهجرة آثارٌ واضحةٌ على كلٍ من مناطق الجذب ومناطق الدفع, حيث أنَّ الهجرة الداخليّة تحدث تغيير في حجم السكان, وهذا التغيير يكون في اتجاهين متعاكسين, أحدهما يتمثّل في زيادة عدد السكان في المناطق المستقبلة للمهاجرين, والآخر يتمثل في تناقص عدد السكان في المناطق المرسلة للمهاجرين, خاصّةً الريف الذي يتعرّض باستمرار لتناقص سكاني بسبب الهجرة المغادرة"(١).

وهذه التغيّرات في البنية السكانيّة, وخاصّةً في مناطق الجذب يترتّب عليها نمو موازٍ في احتياجات السكان من الخدمات الأساسيّة والكماليّة والصحيّة والتعليميّة بشكلٍ خاص, وهذا يتطلّب من الدولة إنفاق الكثير من الأموال لتلبية احتياجات هؤلاء السكان الذين هم في سن التعليم, وخاصّةً أنَّ التعليم في سورية حق نصّ عليه الدستور الدائم للجمهوريّة العربيّة السوريّة, حيث نصّت المادة (٣٧) من الدستور على أنَّ (التعليم حق تكفله الدولة, وهو مجاني في جميع مراحله, والزامي في المرحلة الإبتدائيّة)(٢). فهجرة هؤلاء السكان وأبنائهم الذين هم في سن التعليم, وخاصّةً التعليم الأساسي إلى المناطق الحضريّة سيزيد من احتياجات تلك المناطق من المدارس المجهّزة بالأثاث المناسب والوسائل والتقنيات التعليميّة, وسيزيد من الحاجة إلى الكوادر التعليميّة والإداريّة المؤهّلة والمدرّبة القادرة على الإيفاء بمتطلّبات هؤلاء المتعلّمين.

وعندما يكون عدد المهاجرين إلى المناطق الحضريّة كبيراً, فسنكون بحاجة إلى بناء عدد أكبر من المدارس, وإعداد عدد أكبر من المعلّمين والإداريّين, وتأمين عدد أكبر من الكتب المدرسيّة والوسائل والتقنيات التعليميّة الحديثة.(٣)

أمّا بالنسبة للريف الذي يتعرض باستمرارٍ لتناقص في عدد السكان بسبب الهجرة إلى المناطق الحضريّة, فإنه لن يكون بحاجةٍ إلى بناء مدارس إضافيّة إلاّ لتعويض ما يهتلك ويتلف من

١(): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, مرجع سابق, ص١٦٤.

٢(): علي, إبراهيم, خصائص السكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, الكتاب المرجعي في مجال التربية السكانيّة, مرجع سابق, ص ٧٨.

٣(): www.alwaref.com

المدارس القائمة, وذلك من خلال ترميم هذه المدارس, وسوف لن يكون بحاجة إلى الأعداد الكبيرة من المعلّمين والإداريّين والكتب والمعينات التدريسيّة.

كما أنّ الهجرة الداخليّة يترتب عليها تغيير في التركيب العمري والنوعي للسكان, حيث أنَّ هذه الهجرة غالباً ما تكون في فئة الشباب والذكور منهم على وجه الخصوص, وهذا بالتالي سينعكس ولا شك على الأهرام النوعيّة والعمريّة للسكان في كلا المجتمعين المهاجر منه والمهاجر إليه. ويؤدي هذا إلى اضطراب وتغيّر في معدّلات الخصوبة والوفاة والزواج في كلا المنطقتين, وهذا سينعكس أيضاً على تزايد الطلب على الخدمات التعليميّة في المناطق الحضريّة من قبل فئة الشباب الذكور, مّما يترتب عليه بناء العديد من الثانويات والمعاهد والكلّيات بمختلف اختصاصاتها من أجل استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب, والعمل مستقبلاً على توفير فرص العمل المناسبة والملائمة لكل خريج, وهذا بالتالي سيفرض أعباء إضافيّة جديدة على المجتمع. فهذه الزيادة السكانيّة الناجمة عن الهجرة, وخاصّةً في المناطق الحضريّة أصبحت تشكل عبء على الاقتصاد الوطني ذي الموارد المحدودة, وتؤدي إلى كبح الطاقة الإنتاجيّة, نتيجة النمو غير المتوازن بين الاستثمارات الديمغرافيّة المرتفعة والموارد المحدودة في المجتمع.

كما أنَّه من الآثار الناجمة عن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة قيام مناطق المخالفات والأحياء العشوائيّة –كما هو الحال في مدينة دمشق – التي تفتقر للخدمات الضروريّة ولاسّيما التعليميّة منها, وهذا يرتب على الدولة أعباء إضافيّة ومسؤوليّات جسيمة متمثلة في تنفيذ خطط السياسة التربويّة التي تنتهج مبدأ الربط بين التربية والتنمية, وتحقيق شعار ديمقراطيّة التعليم, وتأمين الفرص التعليميّة لكافّة المواطنين وتطبيق قانون التعليم الإلزامي والمجاني, الأمر الذي يفرض على الدولة رفع ميزانيّة الإنفاق على التعليم وبناء المزيد من المدارس لتأمين حاجات ومتطلّبات الأعداد المهاجرة من الخدمات التعليميّة.

إنَّ ازدياد عدد المهاجرين في سورية إلى باقي الحضر بمقدار (٣٠) ألف مهاجر بين عامي (١٩٩٤) و(٢٠٠٤), وتزايد خسارة الريف للسكان بمقدار (٤٨٨٩) مهاجر في المتوسط سنوياً بين التعدادين (١٩٩٤) و(٢٠٠٤)(١), وازدياد ظاهرة التحضّر بسبب الهجرة الداخليّة إلى المدن الكبيرة,

---

(١): الأرقام مأخوذة من دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, مرجع سابق, ص٥-٦.

وما يترتب عليها من انتشار ظاهرة السكن العشوائي ومناطق المخالفات, والتي أصبحت تشكل (٥٠٪) من السكن الإجمالي, والتي تظهر بشكلٍ كبير في محيط مدينتي (دمشق وحلب) أدى إلى الضغط على كافّة الخدمات الصحيّة والتعليميّة فيها, فانتقال الأفراد وعائلاتهم من أجل العمل وكسب الرزق أو من أجل الحصول على مستلزمات الحياة الأساسيّة الغير موجودة في الأماكن التي هاجروا منها سيزيد من عدد السكان والذي بدوره سيزيد من عدد الطلاب المقبلين على التسجيل في المدارس في المناطق التي هاجروا إليها, مّما يؤدي إلى زيادة أعباء الدولة في زيادة النفقات وتأمين الأبنية المدرسيّة والكتب والتقنيّات التعليميّة والكوادر الفنيّة من المعلمين والإداريّين, بغية إعداد جيل قادر على المساهمة في عمليّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(١)

(): www.cdf-sy.org١

الفصل الثالث

التحوّلات الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

المبحث الأول: التركيب الاقتصادي للسكان في سورية.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية.

- تمهيد:

إنّ الأميّة ومستويات التعليم المنخفضة تقلّل من الإنتاجيّة بطرائقٍ عديدةٍ, فهي تقلّص من عرض العلماء والأطباء والإداريّين والفنيّين وغيرهم من أفراد الطاقة العاملة, كما تؤدي الأميّة ومستويات التعليم المنخفضة إلى تخفيض الإنتاجيّة للعاملين عن طريق تخفيض قابلية العمال في إتباع تعليمات العمل وتعلّم طرائق جديدة في الإنتاج, إذ تتطلّب معظم الأعمال استطاعة العمال قراءة التعليمات التي تتطلّبها أعمالهم, وقيامهم بالحسابات اليسيرة ونحو ذلك, فإذا لم تتوفر فيهم هذه المؤهّلات البسيطة, أدى ذلك إلى انخفاض إنتاجيّتهم. فالتعليم والتعلّم يرفع من مستوى الوعي والتفكير في الأمور والشغف لمزيد من التعلّم والتعليم والانضباط واحترام الوقت وسعة الصدر والنظرة الحياديّة للأمور وقلة التعصب والطائفيّة.

فقد بيّنت الدراسة التي قام بها (شولتز) أنَّ الأفراد الذين أمضوا ثماني سنوات في التعليم الابتدائي أفضل إعداداً وتهيؤاً للتحرك إلى أعمالٍ جديدةٍ, من الذين أمضوا أربع سنوات أو أقل, وأنَّ الذين أنهوا التعليم الثانوي كانوا أكثر قدرةً على هذا التكيف, من الذين لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائيّة.(١)

وإنَّ التغيّرات الاقتصاديّة التي طرأت على المجتمع السوري, وما نتج عنها من تزايد في حجم الاستثمارات وظهور الشركات والمؤسّسات والبنوك الخاصّة واستخدام الوسائل والتكنولوجيا المتقدّمة وغير ذلك أدى إلى تزايد الطلب على القوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة, وهذا بدوره أدى إلى تزايد الطلب على التعليم, كما أنَّ ارتفاع دخول الأفراد وأجورهم بحسب شهاداتهم أدى أيضاً إلى تزايد الطلب على التعليم. فالتعليم هو المصفاة التي تنتقي الأفراد على مدخل سوق العمل أو الارتقاء بهم, وكما يقول (الفريد مارشال): "(إنّ العامل يكتسب نتيجة التعليم مهارات معرفيّة وفنيّة يودعها في السلع التي ينتجها)"(٢), لذا تهتم غالبيّة الشركات والمؤسّسات عند انتقاء عمالها بمستوى تعليمهم ومهاراتهم, وهذا بدوره يدفع الأفراد نحو طلب العلم والمعرفة بغية الحصول على عمل مستقبلي يوفّر لهم مستوى معيشي جيد. وخلال هذا الفصل سيتم دراسة التركيب الاقتصادي

١(): رحمة, انطوان, اقتصاديات التعليم, جامعة دمشق, دمشق, ١٩٨٧, ص٣٣٠.

٢(): الحسيني, عبد المنعم, شؤون عربية, مجلة فصلية تعنى بشؤون العمل العربي المشترك, جامعة الدول العربية, مصر, القاهرة, العدد ٩٧, ١٩٩٧, ص٦٦.

للسكان في سورية, و بيان أهم العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

المبحث الأول: التركيب الاقتصادي للسكان في سورية

١- مفهوم التركيب الاقتصادي والمهني للسكان وأهميّته.

٢- توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة.

٣- توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة.

٤- توزّع القوى العاملة بحسب المهن والأنشطة الاقتصاديّة.

٥- توزّع المتعطّلين حسب الحالة التعليميّة.

- مقدّمة:

تعتبر القوة البشريّة والطاقات العاملة المتعلِّمة والمؤهّلة من العناصر المهمّة في العمليّة الإنتاجيّة في المجتمع, بل وتتفوق في أهميّتها على أيٍّ من الأصول الماديّة الأخرى التي يمتلكها المجتمع, لأنَّ الإنسان هو المستهدف ببرامج التنمية وهو العامل الحقيقي للتنمية في المجتمع وهو العنصر الرئيسي في عمليّة البناء الاقتصادي والاجتماعي فيه. "فالثروة الحقيقيّة لأيّ دولةٍ لا تتمثل فقط بالموارد التي تمتلكها ولا بالاحتياطات النفطيّة الكامنة فيها ولا بالفوائض الماليّة التي تختزنها بقدر ما تتمثّل بنوعيّة الإنسان العامل أو برأس المال الإنساني في تلك الدولة. فرأس المال الإنساني هو الدعامة الأقوى للتنمية الوطيدة وهو المعوّل عليه في صنع الناتج القومي"(١).

فالاهتمام بتنمية رأس المال البشري وإعداده بالشكل السليم والمطابق لمتطلّبات سوق العمل وتوفير البيئة التمكينيّة اللّازمة للتمتع بحقوقه ولاستثماره وضمان بيئة إبداعيّة له, يعتبر من أهمّ أبعاد التنمية البشريّة والنهوض بالفرد وبالمجتمع السوري.

وتعدّ سورية من بين الدول ذات المستوى المتوسط في أداء التنمية البشريّة. وتسلسلها بين البلدان العربية يعدّ متأخراً، وهناك الكثير من الجهد ما زال بانتظارها للّحاق بركب البلدان ذات الأداء الراقي في هذا المضمار، حيث أنّ البنية التحتيّة المطلوبة لرأس المال البشري والمتمثّلة في الإعداد والتدريب والتأهيل الجيّد والتعليم المتقن القائم على النوعيّة والجودة لم يزل بعيد المنال. فالبيئة التمكينيّة لممارسة الخريج لحقوقه وواجباته تحتاج إلى مراجعة شاملة وإلى تطوير سياسات جديدة لسوق العمل وللسياسات المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير وتوسيع رقعة الاستثمار في اقتصاد المعرفة كي يمكن تحقيق الاستثمار الأمثل في رأس المال البشري. ولن يتحقق ذلك ما لم يتم العمل على مراجعة واقع الموارد البشريّة ودراسته احتياجاتها دراسة دقيقة والتخلّص من ظاهرة البطالة وتضخّم العاملين في المنشآت العامة والنهوض بمستوى الموارد البشريّة في القطاعين العام والخاص من أجل ضمان عنصر الجودة والتطوير في المنتج السوري وزيادة قدرته التنافسيّة, لهذا فإن دراسة القوة البشريّة العاملة وتوفير المعلومات عن حجمها ونوعيتها

١(): الأشقر, أحمد, مرجع سابق, ص٥٩.

ومستوى تأهيلها وتدريبها ضرورة لا بدّ منها من أجل تحقيق أيّ تطوّر مطلوب في المجتمع, فهي وسيلة هامّة من وسائل عمليّة التطوير والتحديث في المجتمع(١).

فالقوّة البشريّة العاملة تشكّل أحد أهم عوامل الإنتاج, وقد اهتم علماء الاقتصاد بها نظراً لدورها الكبير في العمليّة الإنتاجيّة بمختلف قطاعاتها الزراعيّة والصناعيّة والخدميّة, كما اهتم بها الباحثين الديمغرافييّن على اعتبارها ذلك الجزء من السكان الذي يتميّز بخصائص معيّنة والتي لها انعكاساتها على مختلف الظواهر الديمغرافيّة, فهي أداة عميلّة البناء والتطوير والارتقاء بالمجتمع نحو الأفضل.

١-١- مفهوم التركيب الاقتصادي والمهني للسكان وأهميّته:

يقصد بالتركيب الاقتصادي والمهني للسكان: توزّع السكان بحسب المهن والأنشطة الاقتصاديّة التي يمارسونها في المجتمع. وإنَّ لهذا التركيب أهميّة كبيرة فهو يساعد على تحديد ملامح النشاط الاقتصادي في ذلك المجتمع وأهمّيّته وعناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافيّة, كما يساعد على تحديد كفاءة قوة العمل وتحديد إنتاجيتها, فعندما يكون هذا التركيب ملائماً للوسائل والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج, فإنَّ ذلك ينعكس انعكاساً إيجابيّاً على مستوى الإنتاجيّة, كما يمكن من خلال هذا التركيب تحديد نسبة العمالة, وحجمها, وأهمّيّتها, وخصائصها المتعدّدة, ومعرفة معدّلات البطالة, وتوزّعها حسب العمر, والنوع, والمهنة, كما يسهم في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتماداً على اتجاه معدّلات التغيّر في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعيّة وإسهام الإناث في القوى العاملة, كما يساعدنا على معرفة حجم السكان داخل القوّة البشريّة العاملة وخارجها في المجتمع, ويساعدنا أيضاً على تصنيف السكان الناشطين اقتصاديّاً حسب الفئات العمريّة والمستوى التعليمي والجنس وبعض الخصائص الديمغرافيّة الأخرى.(٢)

١(): الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل السادس, القضايا المشتركة عبر القطاعات, هيئة تخطيط الدولة, ص٢٠٠.

(٢): www.moqatel.com

وقد عرّفت التعدادات العامّة للسكان ومسوح القوّة العاملة بالعينة في سورية القوّة البشريّة بأنَّها: مجموع السكان القادرين على العمل المنتج. ويقصد بالعمل المنتج كل جهد جسمي أو عقلي يؤدي إلى إيجاد سلعة أو تأدية خدمة أو يساهم في إيجاد مثل هذه السلعة. وتعتبر القوة البشريّة جميع السكان الذين تبلغ أعمارهم (١٥- ٦٤) سنة, فهم أولئك الأشخاص البادئين بالعمل ضمن حدود سن المقدرة على العمل, بالإضافة إلى الأشخاص الذي يشتغلون بالأعمال الاقتصاديّة فعلاً وهم خارج حدود سن العمل(١).

وتقسم القوّة البشريّة إلى قسمين هما:

أولاً: الأفراد داخل قوّة العمل:

وهم جميع الأفراد الذين يساهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أيّ عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه.

وتقسم هذه القوّة البشريّة إلى قسمين هما:(٢)

أ- المشتغلون:

وهم الذين يباشرون عملاً مثمراً سواءً كانوا يعملون بأجرٍ أو يعملون بدون أجرٍ أو يعملون لحسابهم أو أصحاب أعمال. ويمكن حصر هذه الفئة فيما يأتي:

- مستخدمون بأجر: وهم الذين يتقاضون أجراً أو مرتباً نظير عملهم لدى الغير, سواء كانوا يشتغلون لحساب الحكومة أو إحدى مؤسّساتها أو لدى المؤسّسات الخاصّة أو الأفراد.
- يعملون لحسابهم: وهم الأفراد الذين يعتمدون على أنفسهم في إدارة عمل يمارسونه بأنفسهم ولا يستخدمون أحداً, مثل أصحاب المحلات التجاريّة الصغيرة أو المزارع الصغيرة.

---

(١): نتائج بحث القوة العاملة, المكتب المركزي للإحصاء, ١٩٩٨, ص٣.

(٢) : عبد الدائم, عبد الله, التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية, مرجع سابق, ص١٧١- ١٧٣.

- أصحاب أعمال يديرونها: وهم الأفراد الذين يستعينون في أعمالهم الخاصّة بفرد أو أكثر يستخدمونهم للعمل نظير أجرٍ أو مرتبٍ.
- يعملون لحساب الأسرة بدون أجر: وهم أعضاء الأسرة المشتركون فيها في معيشةٍ واحدةٍ والذين يقتصر نشاطهم الاقتصادي على العمل لحساب الأسرة في مهنتها أو حرفتها التي تكسب فيها عيشها دون أن يتقاضوا أجراً نظير ذلك.
- يعملون عند الغير بدون أجر: وهم الأفراد الذين يشتغلون لدى أفراد غير أفراد أسرتهم ولا يتقاضون عن ذلك أجراً.
- ويدخل تحت فئة المشتغلون أيضاً جميع الأفراد الذين لهم أعمال ولكنهم لم يتمكنوا من ممارستها بسبب المرض أو الإصابة أو النزاع العمالي أو بسبب الإجازة أو لتغيّبهم عن العمل بدون إذن أو لعدم انتظام العمل بصفةٍ مؤقّتةٍ كما في حالة رداءة الجو أو توقف الآلة أو الإضراب.

ب-المتعطّلون:

وهم الأفراد خارج حدود سن المقدرة على العمل (١٥- ٦٤) سنة, وغير قادرون على دخول سوق العمل والعمل المثمر. ويعتبر الفرد متعطّلاً حتى لو كان قد تعاقد على عمل ما دام قد تحدد لتسلمه هذا العمل تاريخ لاحق لانتهاء فترته.

ثانياً: <u>الأفراد خارج قوّة العمل:</u>

وهم الأفراد القادرون على العمل ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المثمر, سواء بسبب عدم رغبتهم فيه لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل, أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل. ويدخل تحت هذه الفئة:

- ربات البيوت وغيرهنّ من النساء المتفرغات للأعمال المنزليّة: وتشمل هذه الفئة جميع النساء اللاتي تفرغنّ تفرغاً تامّاً لأعمال المنزل المتعلّقة بالأسرة التي ينتمين إليها.
- الطلبة: وهم المتفرغون للتعلّم من الجنسين, أي الملتحقون بإحدى المدارس أو المعاهد العلميّة أو الجامعات أو غيرها.

- المتقاعدون وأصحاب المعاشات: وهم الأفراد الذين تركوا أعمالهم بسبب الإحالة إلى التقاعد, وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسيّة على معاشات أو مكافآت أو تعويضات عن المدّة التي قضوها في عملهم السابق ولا يزاولون أيّ عمل حالي.
- الزاهدون في العمل: وهم أولئك الأفراد الذين لا يزاولون عملاً مثمراً ولا يبحثون عنه رغم قدرتهم, وذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصّة أو إعانات دوريّة.
- نزلاء السجون ومؤسّسات الخدمات العامة, كالمصحّات والمستشفيات والملاجئ وذوي الاحتياجات الخاصّة وغيرها.(١)

والآن سنقوم بدراسة التركيب الاقتصادي للسكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة من خلال الجوانب التالية.

١-٢- توزّع قوّة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة:

إنّ الجدول التالي يوضّح توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٨).

جدول رقم (٢٩) توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة في سورية بالألوف خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)

العام	حضر	ريف	إجمالي

(١): عبد الدائم, عبد الله, التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية, مرجع سابق, ص ١٧٣-١٧٤.

	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
١٩٨٩	١٣٨٤	١٩٢	١٥٧٦	١٢٠٢	٣٠٠	١٥٠٢	٢٥٨٦	٤٩٢	٣٠٧٨
١٩٩١	١٥٥١	٢٣٦	١٧٨٧	١٣٠٧	٣٩٢	١٦٩٩	٢٨٥٨	٦٢٨	٣٤٨٦
٢٠٠٠	٢٠٩٨	٣٣٩	٢٤٣٧	١٨٦٠	٦٤٠	٢٥٠٠	٣٩٥٨	٩٧٩	٤٩٣٧
٢٠٠١	٢١٥٨	٣٩٢	٢٥٥٠	٢٠٧٩	٦٤٦	٢٧٢٥	٤٢٣٧	١٠٣٨	٥٢٧٥
٢٠٠٣	٢١٢٩	٤٠٦	٢٥٣٥	١٩٧٢	٥٧٦	٢٥٤٨	٤١٠١	٩٨٢	٥٠٨٣
٢٠٠٧	٢٤٢٧	٤١١	٢٨٣٨	٢١٢٦	٤٣٦	٢٥٦٢	٤٥٥٣	٨٤٧	٥٤٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (١٩٩٤, ٢٠٠١, ٢٠٠٣, ٢٠٠٨), مرجع سابق.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد إجمالي قوّة العمل حتى عام (٢٠٠١) والتي بلغت (٥٢٧٥) ألف, ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٥٠٨٣) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٥٤٠٠) ألف في العام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنَّ سبب هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع عدد السكان من العمر (١٠-٦٤) خلال الفترة الممتدّة بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧).

كما نلاحظ من الجدول السابق تزايد إجمالي قوّة العمل من الذكور حتى عام (٢٠٠١) والتي بلغت (٤٢٣٧) ألف, ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٤١٠١) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٤٥٥٣) ألف في العام (٢٠٠٧). ونلاحظ أيضاً تزايد إجمالي قوّة العمل من الإناث حتى عام (٢٠٠١) والتي بلغت (١٠٣٨) ألف, ثم بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل إلى (٩٨٢) ألف في العام (٢٠٠٣), وإلى (٨٤٧) ألف في العام (٢٠٠٧). كما نلاحظ أيضاً تزايد إجمالي قوّة العمل في الحضر حتى عام (٢٠٠١) حيث بلغت (٢٥٥٠) ألف, ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٢٥٣٥) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٢٨٣٨) ألف في العام (٢٠٠٧).

وفيما يتعلّق بقوّة العمل من الذكور في الحضر, فقد استمرّت بالتزايد حتى عام (٢٠٠١) حيث بلغت (٢١٥٨) ألف, ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٢١٢٩) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٢٤٢٧) ألف في العام (٢٠٠٧), أمّا بالنسبة لإجمالي قوّة العمل من الإناث في الحضر فقد تزايدت من (١٩٢) ألف في عام (١٩٨٩), إلى (٤١١) ألف في عام (٢٠٠٧).

أمّا بالنسبة لتوزّع قوّة العمل في الريف, فإنَّنا نجد بأنَّ هناك تزايداً واضحاً استمرّ حتى عام (٢٠٠١) حيث بلغ (٢٧٢٥) ألف, ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٢٥٤٨) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٢٥٦٢) ألف في العام (٢٠٠٧). كما نلاحظ من الجدول السابق تزايد إجمالي قوّة العمل من الذكور في الريف حتى عام (٢٠٠١) حيث بلغ (٢٠٧٩), ثم طرأ انخفاض طفيف عليها في العام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (١٩٧٢) ألف, ثم عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (٢١٢٦) ألف في العام (٢٠٠٧). أمّا بالنسبة لإجمالي قوة العمل من الإناث في الريف, فقد استمرّت بالزيادة حتى عام (٢٠٠٣) حيث بلغت (٥٧٦) ألف, إلّا أنَّها انخفضت إلى (٤٣٦) ألف في عام (٢٠٠٧). والأشكال التالية توضّح توزّع قوّة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠٠٧).

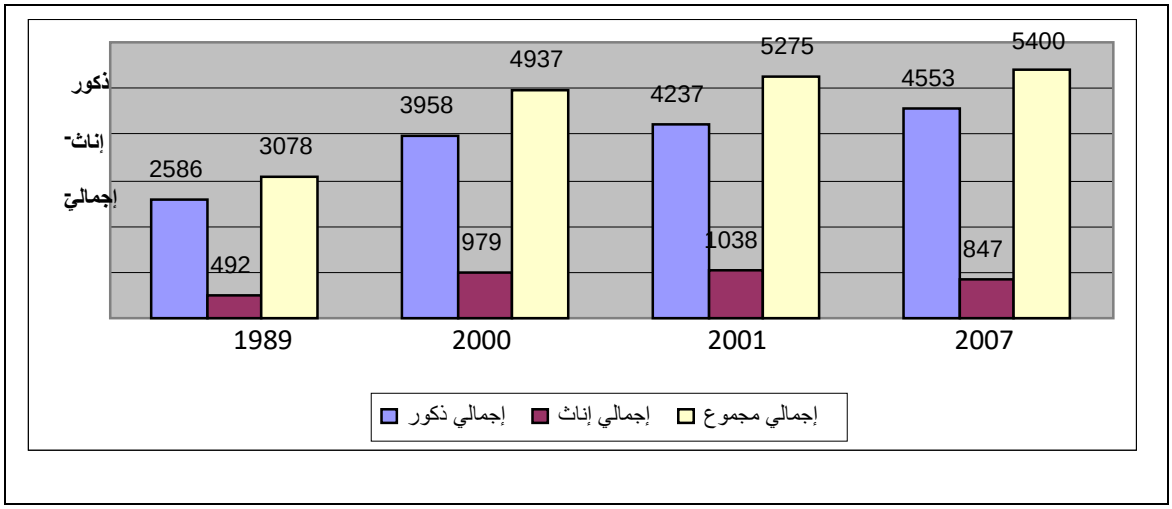

الشكل رقم (١٤) يبين توزّع قوة العمل في سورية حسب الجنس خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)

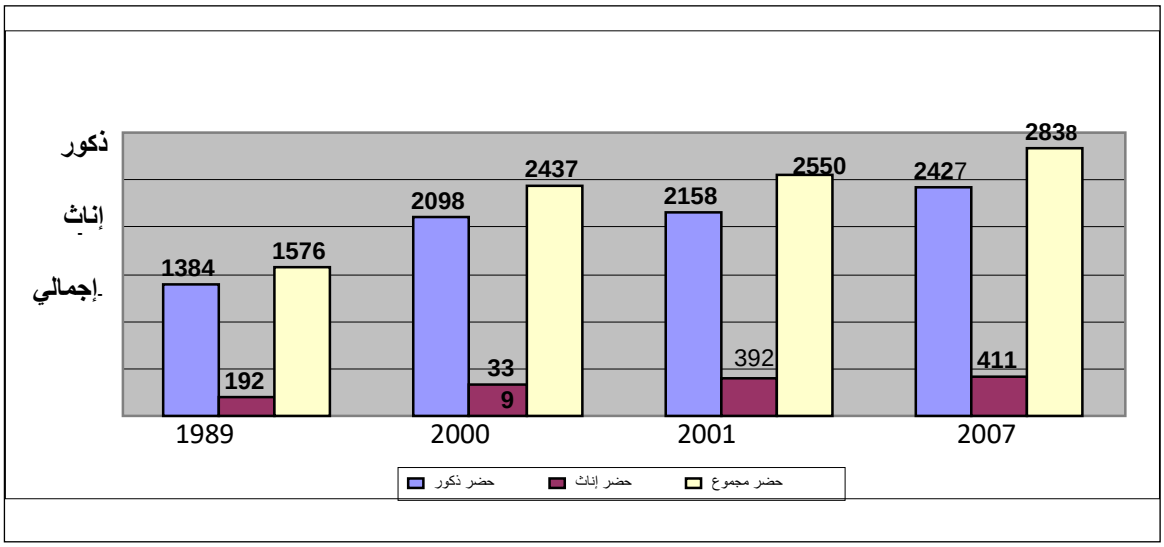

الشكل رقم (١٥) يبين توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة (الحضر) خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)

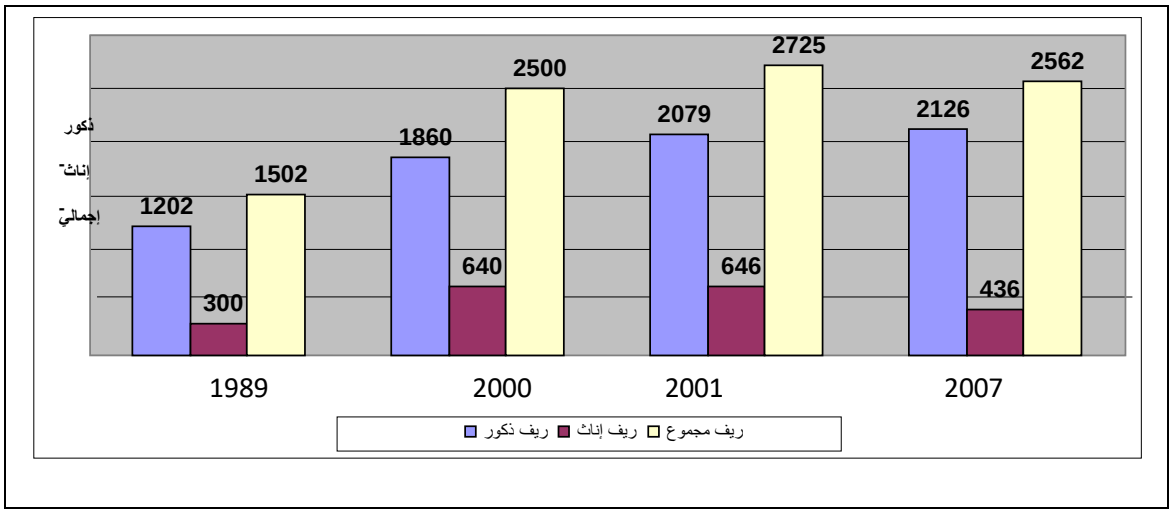

الشكل رقم (١٦) يبين توزّع قوة العمل حسب الجنس ومكان الإقامة (الريف) خلال عامي (١٩٨٩-٢٠٠٧)

١-٣- توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة:

إنَّ ارتفاع المستوى التعليمي للسكان بصورةٍ عامّةٍ وللقوى البشريّة بصورةٍ خاصّةٍ يؤثّر تأثيراً كبيراً على توجّهات وتوزّعات قوّة العمل ويؤدي إلى نشاطاتٍ اقتصاديّةٍ معيّنةٍ. وإنَّ الجدول التالي يوضّح توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة خلال الأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦, ٢٠٠٧).

جدول رقم (٣٠) توزّع المشتغلين في القطاعين العام والخاص حسب الحالة التعليميّة في سورية

خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)

العام	قطاع العمل	ابتدائية فما دون	إعدادية	ثانوية	معاهد متوسطة	جامعية فأكثر
١٩٩٤	عام	٤٧٣٢٣٢	١٥٩٣٨١	٢٥٨٤٩١	١١٠٨٧١	١٥٢٢٢٨
	خاص	١٧٢٩٤٥٢	٢١٨٧٩٩	١٠٩٠٦٦	٢٤٣٥٢	٥٥٩٣
٢٠٠٥	عام	٣٤٣٤٨٨	١٨١٣٥٩	٢٢٠١٢٥	٣٢٣٥٢١	١٩٥١١٤
	خاص	٢٥١٦٠٥٤	٤٤١٠٤٨	٢٠٨٧١٣	٩٠٤٨١	١٢٣١٢٩
٢٠٠٦	عام	٣٣٧٨٠٤	٢٠٠٣٢٥	٢٤١١١٠	٣٥١٨٤٢	٢٢٤٦٨٢
	خاص	٢٥٥١١١١	٥٠٥٢٧٥	٢٢٩٩٨٢	٧٢٣٩٠	١٢٦٨٧٣
٢٠٠٧	عام	٣٤٢٩٩٥	٢٠٣٧١٩	٢٤١٨٨٢	٣٥٨٣٢٢	٢٣٣٠٥٩
	خاص	٢٢٧٨١٢٤	٤٧٧٥٨٨	٢٢٨٩٨٢	٧٩٨٣١	١٤٣٤٥٢

المصدر:* المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨), مرجع سابق.

* نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول السابق تناقص عدد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة الابتدائيّة فما دون من (٤٧٣٢٣٢) في عام (١٩٩٤), إلى (٣٣٧٨٠٤) عام (٢٠٠٦), ليزداد أعداد المشتغلين من حملة الشهادات الأعلى, إلّا أنّ أعدادهم عاودت الارتفاع بشكلٍ طفيفٍ لتصل إلى (٣٤٢٩٩٥) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث بأنَّ تلك الزيادة الطفيفة تعود إلى الزيادة في عدد السكان من جهةٍ, وإلى حاجة القطاع الحكومي إلى حملة الشهادة الابتدائيّة فما دون لتلبية احتياجات القطاع الخدمي فيها من جهةٍ أخرى. وبالمقابل نجد أنّ هناك تزايد في عدد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة الشهادة الإعداديّة من (١٥٩٣٨١) في عام (١٩٩٤), إلى

(٢٠٣٧١٩) في عام (٢٠٠٧). في حين نجد تناقص في أعداد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة الشهادة الثانويّة من (٢٥٨٤٩١) في عام (١٩٩٤), إلى (٢٢٠١٢٥) في عام (٢٠٠٥), إلّا أنّ هذا العدد ارتفع تدريجيّاً ليصبح (٢٤١٨٨٢) في عام (٢٠٠٧).

كما نلاحظ من الجدول السابق أيضاً بأنَّ هناك تزايد في عدد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة شهادة المعاهد المتوسّطة من (١١٠٨٧١) في عام (١٩٩٤), إلى (٣٥٨٣٢٢) في عام (٢٠٠٧). ونلاحظ أيضاً أنّ هناك تزايد واضح في عدد المشتغلين في القطاع الحكومي من حملة الشهادة الجامعيّة فأكثر من (١٥٢٢٢٨) في عام (١٩٩٤), إلى (٢٣٣٠٥٩) في عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث أسباب هذه الزيادة في عدد المشتغلين من حملة شهادة المعاهد المتوسطة والجامعات فما فوق إلى توجّه سياسة الحكومة في التعيين نحو تعيين أصحاب الشهادات العليا (المعاهد والجامعات).

أمّا بالنسبة للقطاع الخاص, فإنَّنا نلاحظ من الجدول السابق تزايد عدد المشتغلين من حملة الابتدائيّة فما دون من (١٧٢٩٤٥٢) في عام (١٩٩٤), إلى (٢٥٥١١١١) في عام (٢٠٠٦), ثم بدأ هذا العدد بالانخفاض ليصل إلى (٢٢٧٨١٢٤) في عام (٢٠٠٧), ليزداد أعداد المشتغلين في القطاع الخاص من حملة الشهادات الأعلى. وكما نلاحظ أيضاً تزايد في عدد المشتغلين في القطاع الخاص من حملة الشهادة الإعداديّة من (٢١٨٧٩٩) في عام (١٩٩٤), إلى (٥٠٥٢٧٥) في عام (٢٠٠٦), ثم انخفض هذا العدد ليصل إلى (٤٧٧٥٨٨) في عام (٢٠٠٧). أمّا بالنسبة للمشتغلين من حملة الشهادة الثانويّة في القطاع الخاص, فقد تزايد عددهم من (١٠٩٠٦٦) في عام (١٩٩٤), إلى (٢٢٩٩٨٢) في عام (٢٠٠٦), ثم انخفض هذا العدد ليصبح (٢٢٨٩٨٢) في عام (٢٠٠٧).

أمّا بالنسبة للمشتغلين من حملة شهادة المعاهد المتوسّطة في القطاع الخاص, فقد تفاوتت أعدادهم بين الارتفاع والانخفاض من عامٍ لآخر, حيث كان عددهم (٢٤٣٥٢) في عام (١٩٩٤), وتطوّر هذا العدد ليصبح (٩٠٤٨١) في عام (٢٠٠٥), ثم انخفض ليصل إلى (٧٢٣٩٠) في عام (٢٠٠٦), ثم عاود الارتفاع ليصبح (٧٩٨٣١) في عام (٢٠٠٧).

أمّا بالنسبة للمشتغلين من حملة الشهادات الجامعيّة فأكثر في القطاع الخاص, فقد شهدت أعدادهم تطوّراً ملحوظاً, فقد كان عددهم (٥٥٩٣) في عام (١٩٩٤), ثم تطوّر هذا العدد ليصبح (١٤٣٤٥٢) في عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث سبب التطوّر الملحوظ في أعداد المشتغلين من حملة الشهادات الجامعيّة فأكثر في القطاع الخاص إلى توجّه القطاع الخاص نحو تعيين خريجي الجامعات من مختلف الاختصاصات, الأمر الذي أدى إلى تزايد الطلب الشعبي على التعليم ولاسيّما الجامعي منه.

ويعود سبب التفاوت في أعداد المشتغلين في القطاع الخاص بين الارتفاع والانخفاض من عامٍ لآخر من حملة كافّة الشهادات إلى عدم وجود قوانين وضوابط تُلزم الشركات بتأمين استمراريّة العمل لكافّة المشتغلين لديها حتى بلوغ سن التقاعد كما هو الحال في القطاع العام الحكومي, كما يعود إلى قبول بعض الأفراد العمل بعقود مؤقّتة, وإلى تخلّف بعض الأفراد عن متابعة أعمالهم لأسبابٍ أخرى خاصّة. (كرغبة البعض في متابعة الدراسة, أو الزواج, أو السفر, أو الحصول على فرصة عمل أفضل في شركةٍ أخرى, أو الحصول على عمل في القطاع الحكومي ... الخ).

وبشكلٍ عام وممّا سبق لاحظنا بأنَّ هناك اهتمام بأصحاب الشهادات سواء من قبل القطاع العام أو الخاص, حيث كان لهم الحظ الأوفر في الحصول على العمل المناسب لشهاداتهم واختصاصهم, ولاسيّما حملة شهادات المعاهد والجامعات, ويرجع ذلك إلى التقدّم والتطوّر الهائل الذي وصلت إليه العمليّة الإنتاجيّة لاستخدام أرقى وأحدث الأساليب ولإدخال التكنولوجيا المتطوّرة. كل ذلك يتطلّب قوى عاملة ذات تركيبة تعليميّة متطوّرة لكي تتناسب وتساير التطوّر الحاصل في العملية الإنتاجيّة, وهذا ما دفع السكان نحو طلب التعليم ومتابعة السير فيه للوصول إلى أعلى المراتب والحصول على المكانة الاجتماعيّة المرموقة في المجتمع والعمل المناسب الذي يؤمّن الحياة الكريمة للفرد ويحقق له دخل مناسب يلبي احتياجاته. إذاً لابدّ أن نسعى إلى تغيير التركيبة التعليميّة للقوى العاملة للوصول إلى اقتصاد وطني مزدهر(١).

١(): مرعي, محمد, السكان والتعليم (مؤشرات التعليم وتحليل الإحصاءات التعليمية للسكان), مرجع سابق, ص١٧.

١-٤- توزّع القوّة العاملة بحسب المهن والأنشطة الاقتصاديّة:

"يبيّن التصنيف المهني الأفراد موزّعين حسب المهنة أو الحرفة التي يمارسها الفرد, والمجموعة المهنيّة قد تشمل عدداً من المهن لتقاربها في العمل الاجتماعي, أو لأنَّها مرتبطة بشكلٍ ما ببعضها البعض"(١).

ويظهر التصنيف المهني لذوي لنشاط الاقتصادي مدى تطوّر البنيان الاقتصادي للمجتمع, كالتحوّل من اقتصاد زراعي وخدمي إلى اقتصاد صناعي على سبيل المثال, ويعتمد توزّع القوى العاملة حسب المهن والأنشطة الاقتصاديّة على التفرقة بين مهنٍ تتطلّب إعداداً علميّاً ومهارةً على مستوىٍ عالٍ, وبين مهنٍ أخرى تتطلّب مستوياتٍ أقل من المهارة وتأهيلاً أدنى من سابقتها. ويمكن من خلال التصنيف المهني التعرّف على الهيكل الوظيفي للاستخدام بتوزّعاته الفنيّة والإداريّة, وبالتالي يمكن أن يكون عنصراً فعّالاً في تخطيط الاستخدام ووضع برامج التدريب والتأهيل.(٢)

إنّ التركيب الاقتصادي لقوّة العمل يلعب دوراً مهمّاً في تحديد كفاءة قوة العمل وتحديد إنتاجيّتها, فعندما يكون هذا التركيب ملائماً للتقنيّات المستخدمة في الإنتاج ينعكس ذلك انعكاساً إيجابيّاً على مستوى الإنتاجيّة, وإنَّ التصنيف حسب المهنة في القطر العربي السوري يضع القوّة العاملة في تسعة مجموعاتٍ كما يلي:(٣)

- المهنيّون والفنيّون والمشتغلون المرتبطون بهم.
- المديرون والمشتغلون بالأعمال الإداريّة.
- المشتغلون بالأعمال الكتابيّة.
- المشتغلون بالبيع والشراء.
- المشتغلون بالخدمات.
- المشتغلون بالزراعة وتربية الحيوان والغابات والصّيد.

١(): بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, مرجع سابق, ص٢٠٢.

٢(): علي, إبراهيم, خصائص السكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, مرجع سابق, ص٥٧.

(٣): نتائج التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٤, المكتب المركزي للإحصاء.

- المشتغلون بالصناعة وسوق الآلات والمشتغلون في خدمات النقل.
- غير مبيّن.
- المتعطّلون.

والجدول التالي يوضّح التوزّع النسبي للمشتغلين حسب الجنس والمهنة خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٨).

جدول رقم (٣١) التوزّع النسبي للمشتغلين حسب الجنس والمهنة في سورية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧)

المهنة / العام	١٩٩٤			٢٠٠٤			٢٠٠٧		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
إداريون وأعمال كتابيّة	٩.٤	١١.٣	٩.٦	١٠.٤	١٤.٩	١١	٩.٦	١٤	١٠.٢
مهنيون + فنيون	٨.٢	٣٨.٨	١١.٩	٨.١	٣٧.٣	١٢.٣	٩.٥	٤٥.٧	٤١.٤
الخدمات والبيع	١٩.٥	٧.٤	١٨.١	١٨.٧	٨.٢	١٧.٢	١٩.٤	٧.٤	١٧.٨
مهن زراعية	٢٢.٢	٢٧.٨	٢٢.٩	١٦.٨	٢٧.٩	١٨.٤	١٨	٢٦.١	١٩
مهن إنتاج	٤٠.٦	١٤.٧	٣٧.٥	٤٦	١١.٧	٤١	٤٣.٥	٦.٨	٣٨.٩

المصدر: نشرات قوة العمل للأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٧), المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه تفاوت نسبة إجمالي المشتغلين بالأعمال الإداريّة والكتابيّة بين الارتفاع والانخفاض خلال عامي (١٩٩٤- ٢٠٠٧), فقد كانت نسبتهم (٩.٦٪) في عام

(١٩٩٤), ثم تطوّرت تلك النسبة لتصبح (١١٪) عام (٢٠٠٤), ثم طرأ عليها انخفاض طفيف حيث بلغت (١٠.٢٪) في عام (٢٠٠٧), كما تطوّرت نسبة إجمالي المشتغلين بالأعمال المهنيّة والفنيّة خلال فترة الدراسة نفسها, حيث كانت نسبتهم (١١.٩٪) في عام (١٩٩٤), ثم تطوّرت تلك النسبة لتصبح (١٢,٣٪) في عام (٢٠٠٤), و(٤١.٤٪) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا التطوّر يعود إلى التزام الدولة بتعيين بعض خريجي الجامعات كالمهندسين على اختلاف اختصاصاتهم من ذوي المعدلات (٦٠٪) فما فوق وخريجي كلية التربية اختصاص معلّم صف وبعض المعاهد المتوسطة, بالإضافة إلى أنَّ معظم المهندسين الذين لا يعملون لدى الدولة بسبب معدّلاتهم المنخفضة (تحت ٦٠٪) يعملون في مهن حرّة (كافتتاح صيدليات زراعيّة ومكاتب هندسيّة ...الخ).

كما نلاحظ من الجدول السابق تفاوت نسبة إجمالي المشتغلين بالخدمات والبيع والشراء بين الارتفاع والانخفاض, فقد كانت نسبتهم (١٨.١٪) في عام (١٩٩٤), ثم انخفضت تلك النسبة لتصل إلى (١٧.٢٪) عام (٢٠٠٤), ثم طرأ عليها ارتفاع طفيف لتصبح (١٧.٨٪) عام (٢٠٠٧). أمَّا بالنسبة لإجمالي المشتغلين بالمهن الزراعيّة وتربية الحيوان والغابات والصّيد, فقد انخفضت نسبتهم من (٢٢.٩٪) عام (١٩٩٤), إلى (١٨.٤٪) في عام (٢٠٠٤), ثم طرأ عليها ارتفاع طفيف لتصبح (١٩٪) في عام (٢٠٠٧). في حين تطوّرت نسبة إجمالي المشتغلين بالصناعة والإنتاج وسوق العمل وخدمات النقل من (٣٧.٥٪) في عام (١٩٩٤), إلى (٤١٪) عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّه طرأ عليها انخفاض طفيف لتصبح (٣٨.٩٪) عام (٢٠٠٧). ويرى الباحث أنَّ انخفاض نسبة العاملين في الزراعة وتربية الحيوان يعود إلى تطوّر قطاع الزراعة ودخول الآلات الحديثة إليه, الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن اليد العاملة البشريّة لتتحوّل لصالح المهن الأخرى الصناعيّة والخدمات والبيع والشراء.

كما نلاحظ من الجدول السابق تفاوت نسبة المشتغلين الذكور بالأعمال الإداريّة والكتابيّة بين الارتفاع والانخفاض خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧), فقد كانت نسبتهم (٩.٤٪) في عام (١٩٩٤), ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى (١٠.٤٪) في عام (٢٠٠٤), ثم طرأ عليها انخفاض طفيف لتصبح (٩.٦٪) عام (٢٠٠٧). أمّا نسبة المشتغلين الذكور في الأعمال المهنيّة والفنيّة فقد انخفضت من (٨.٢٪) في عام (١٩٩٤), إلى (٨.١٪) عام (٢٠٠٤), ثم عاودت الارتفاع لتصبح

(٩.٥٪) في عام (٢٠٠٧). ونلاحظ أيضاً تفاوت نسبة المشتغلين الذكور في مجال الخدمات والبيع والشراء بين الارتفاع والانخفاض, فقد كانت نسبتهم (١٩.٥٪) عام (١٩٩٤), ثم انخفضت لتصبح (١٨.٧٪) في عام (٢٠٠٤), ثم عاودت الارتفاع لتصبح (١٩.٤٪) في عام (٢٠٠٧). كما انخفضت نسبة المشتغلين الذكور بالمهن الزراعيّة من (٢٢.٢٪) عام (١٩٩٤), إلى (١٦.٨٪) في عام (٢٠٠٤), ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع من جديد لتصبح (١٨٪) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا الانخفاض يعود إلى دخول الآلات الحديثة إلى القطاع الزراعي والاستغناء عن اليد العاملة. في حين شهدت نسبة المشتغلين الذكور بالمهن الصناعيّة والإنتاجيّة وسوق العمل وخدمات النقل تطوّراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة, حيث كانت نسبتهم (٤٠.٦٪) في عام (١٩٩٤), ثم تزايدت تلك النسبة لتصبح (٤٦٪) في عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّها انخفضت من جديد لتصبح (٤٣.٥٪) في عام (٢٠٠٧), ويعود هذا التطوّر إلى تطوّر البنيان الاقتصادي وتحوّله نحو المهن الصناعيّة والإنتاجيّة وسوق العمل وخدمات النقل.

كما نلاحظ من الجدول السابق تفاوت نسبة المشتغلات الإناث بالأعمال الإداريّة والكتابيّة بين الارتفاع والانخفاض خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧), فقد كانت نسبتهم (١١.٣٪) في عام (١٩٩٤), ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى (١٤.٩٪) في عام (٢٠٠٤), ثم طرأ عليها انخفاض طفيف لتصبح (١٤٪) عام (٢٠٠٧), ويعزي الباحث سبب تطوّر نسبة المشتغلات الإناث بالأعمال الإداريّة والكتابيّة إلى تحسّن المستويات التعليميّة لدى الإناث.

أمّا فيما يتعلّق بنسبة المشتغلات الإناث في الأعمال المهنيّة والفنيّة, فقد انخفضت هذه النسبة من (٣٨.٨٪) في عام (١٩٩٤), إلى (٣٧.٣٪) عام (٢٠٠٤), ثم عاودت الارتفاع لتصبح (٤٥.٧٪) في عام (٢٠٠٧), وهذا يعكس ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. كما نلاحظ من الجدول السابق تفاوت نسبة المشتغلات الإناث في مجال الخدمات والبيع والشراء بين الارتفاع والانخفاض, فقد كانت نسبتهم (٧.٤٪) عام (١٩٩٤), ثم ارتفعت لتصبح (٨.٢٪) في عام (٢٠٠٤), ثم عاودت الانخفاض لتصبح (٧.٤٪) في عام (٢٠٠٧). في حين ارتفعت نسبة المشتغلات الإناث بالمهن الزراعيّة من (٢٧.٨٪) عام (١٩٩٤), إلى (٢٧.٩٪) في عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّ تلك النسبة انخفضت لتصبح (٢٦.١٪) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ هذا الانخفاض يعود إلى تحسّن الحالة التعليميّة لدى الإناث, الأمر الذي أدى إلى عزوفهنّ عن العمل

الزراعي وتوجههنّ نحو المهن الأخرى. كما شهدت نسبة المشتغلات الإناث بالمهن الصناعيّة والإنتاجيّة وسوق العمل وخدمات النقل انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة, حيث كانت نسبتهم (١٤.٧٪) في عام (١٩٩٤), ثم انخفضت تلك النسبة لتصبح (١١.٧٪) في عام (٢٠٠٤), و(٦.٨٪) في عام (٢٠٠٧), ويعزي الباحث هذا الانخفاض إلى خصوصيّة عمل المرأة الذي يبتعد عن الأعمال المتعبة والصعبة والتي تحتاج إلى جهد عضلي بشكلٍ خاص, الأمر الذي أدى إلى عزوفهنّ عن هذه الأعمال الصناعيّة وما شابهها وجعلهنّ يتجهنّ نحو الأعمال الإداريّة والكتابيّة والفنيّة.

وممّا سبق نلاحظ تناقص نسبة المشتغلين بالزراعة بشكلٍ واضحٍ وارتفاع نسبة المشتغلين في المهن العلميّة والفنيّة والإنتاجيّة, ويفسر الباحث بأنَّ هذا التناقص سواء بالنسبة للذكور أو الإناث يعود إلى أنَّه مع عملية التطوّر الاقتصادي تنتقل قوّة العمل مبتعدةً عن القطاع الزراعي باتجاه المهن الأخرى, وخاصّةً لصالح المهن العلميّة والفنيّة والإنتاج. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ هذا التناقص لا يعود بالتأكيد إلى تراجع أهميّة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصاديّة, وإنَّما يمكن أن نرده إلى دخول الآلات الحديثة بشكلٍ واسعٍ إلى القطاع الزراعي, ممّا يدعو إلى التخلص جزئياً من العمالة الفائضة لتلتحق بدورها إلى مجالات العمل المختلفة, كما يرى الباحث أنَّ سبب الارتفاع في نسبة المشتغلين في المهن العلميّة والفنيّة يعود إلى سياسة الحكومة السوريّة في الالتزام بتعيين بعض الخريجين, وخاصّةً خريجي الكليات العلمية كالهندسات بكافة فروعها, وهذا بدوره يزيد من نسبة الملتحقين بتلك الفروع وتزايد الطلب على الخدمات التعليميّة فيها.

وهنا لابدّ من الإشارة أيضاً إلى أنَّ هناك نمواً في الأعداد المطلقة لكافّة المشتغلين (ذكور–إناث) في جميع المهن تقريباً عدا المهن الزراعيّة, حيث انخفض عدد المشتغلين الذكور فيها من (٦٤٢٧٠٨) في عام (١٩٩٤)(١), إلى (٦٢٢٥٩٨) في عام (٢٠٠٤)(٢), إلّا أنَّ هذا العدد عاود الارتفاع من جديد ليصبح (٧٧٥٤٦٨) في عام (٢٠٠٧)(٣). أمّا بالنسبة لعدد الإناث المشتغلات

١(): نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), مرجع سابق.

٢(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٤), مرجع سابق.

٣(): نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), مرجع سابق.

بالمهن الزراعيّة, فإنَّ أعدادهن ارتفعت من (١٠٨٨٣٢) في عام (١٩٩٤), إلى (١٧٥٥٩٤) في عام (٢٠٠٤), إلّا أنَّها انخفضت في عام (٢٠٠٧) لتصبح (١٦٤٤٨٧), نتيجة تطوّر القطاع الزراعي ودخول الآلات الحديثة إليه, مّما أدى إلى الاستغناء عن اليد العاملة.

١-٥- توزّع المتعطّلين حسب الحالة التعليميّة:

يبيّن الجدول التالي توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧).

جدول رقم (٣٢) توزّع المتعطّلين حسب الحالة التعليميّة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧)

الحالة التعليمية/ العام	١٩٩٤		٢٠٠٤		٢٠٠٧	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ابتدائية فما دون	١٦٥٢٥١	٦٧.١	٤١٢٣٨٢	٦٧.٨	٢١٥٠٧٤	٤٧.٣
إعدادية	٣٤٨٣٦	١٤.١	٧٦٠٥٥	١٢.٥	٧٣١٢٥	١٦.١
ثانوية	٢٢٥١٦	٩.١	٦٩٦٦٣	١١.٥	٨٤٥٢٧	١٨.٦
معاهد متوسطة	١٢٨١٤	٥.٢	٢٩٨٦٥	٤.٩	٥٤١٣٣	١١.٩
جامعية فأكثر	١٠٤٩١	٤.٣	١٦٠٦١	٢.٦	٢٧٩٤٢	٦.١
غير مبيّن	٤٤١	٠.٢	٤٢٥٢	٠.٧		٠

المصدر: نشرات قوة العمل للأعوام (١٩٩٤, ٢٠٠٤, ٢٠٠٧), مرجع سابق.

نلاحظ من الجدول أعلاه تفاوت نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائيّة فما دون بين الارتفاع والانخفاض, فقد ارتفعت نسبتهم من (٦٧.١٪) عام (١٩٩٤), إلى (٦٧.٨٪) في عام (٢٠٠٤), ثم انخفضت تلك النسبة لتصبح (٤٧.٣٪) عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث سبب

هذا التفاوت إلى التحاق عدد من هؤلاء المتعطّلين بأعمالٍ مؤقّتةٍ لفترات زمنيّة قصيرة. وإذا أمعنا النظر في الجدول السابق, فإنّنا نجد بأنَّ النسبة (٤٧.٣٪) في عام (٢٠٠٧) تشكّل تقريباً نصف العاطلين عن العمل وهم من غير المتعلّمين, وهذا يعني أنَّ التعليم والتعلّم ضروري للالتحاق بسوق العمل ولعملية التنمية في المجتمع.

كما نلاحظ أيضاً تفاوت نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشهادة الإعداديّة بين الارتفاع والانخفاض, فقد انخفضت نسبتهم من (١٤.١٪) عام (١٩٩٤), إلى (١٢.٥٪) في عام (٢٠٠٤), ثم ارتفعت تلك النسبة لتصبح (١٦.١٪) عام (٢٠٠٧). في حين تطوّرت نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشهادة الثانويّة من (٩.١٪) عام (١٩٩٤), لتصبح (١١.٥٪) عام (٢٠٠٤), و(١٨.٦٪) عام (٢٠٠٧), ويرجع الباحث سبب ذلك الارتفاع في نسبة المتعطّلين من حملة الشهادة الثانويّة إلى توجّه سياسة القطاع الحكومي والخاص نحو توظيف حملة شهادات المعاهد المتوسّطة والجامعيّة فما فوق, وإلى عدم توفر فرص عمل لحملة الشهادات الثانويّة وخاصّةً الفنيّة والمهنيّة منها.

كما نلاحظ من الجدول السابق تفاوت نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة شهادة المعاهد المتوسّطة بين الارتفاع والانخفاض, فقد انخفضت نسبتهم من (٥.٢٪) عام (١٩٩٤), إلى (٤.٩٪) في عام (٢٠٠٤), ثم ارتفعت تلك النسبة بشكلٍ ملحوظٍ لتصبح (١١.٩٪) في عام (٢٠٠٧), ويرى الباحث أنَّ سبب ارتفاع تلك النسبة في الآونة الأخيرة من فترة الدراسة يعود إلى قيام الدولة بإغلاق بعض المعاهد التي كانت الدولة ملزمة بتعيين خريجيها (كدور المعلّمين وبعض التخصصات في معهد إعداد المدرّسين (رياضيات, لغة عربيّة, لغة انكليزيّة, علوم...الخ) وذلك في عام (٢٠٠٦)), ممّا دفع بتلك الأعداد للتسجيل في المعاهد المتبقّية والغير ملزمة, بالإضافة إلى عدم توفر فرص عمل لخريجي المعاهد الفنيّة والمهنيّة.

كما نلاحظ أيضاً تفاوت نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشهادة الجامعيّة فأكثر بين الارتفاع والانخفاض, فقد انخفضت نسبتهم من (٤.٣٪) عام (١٩٩٤), إلى (٢.٦٪) في عام (٢٠٠٤), ثم ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى (٦.١٪) في عام (٢٠٠٧), ويعود هذا الارتفاع إلى عدم مناسبة مخرجات التعليم الجامعي لسوق العمل, فلم يعد سوق العمل يجد حاجته من الخريجين. لذا يجب ربط التعليم بحاجة المجتمع من الكوادر والقوى العاملة المؤهّلة والمدرّبة من

كافّة الاختصاصات, فالعمليّة التعليميّة ومناهجها لا يوجد فيها ما يرتبط بالحياة العمليّة, فهي تقوم على مجرّد تلقين المعلومات النظريّة فحسب دون الغوص في مجالات التدريب العملي, وأصبحت الجامعات مجرّد صالات للتلقين لا تخرّج باحثين وإنّما تخرّج متعلّمين ملمّين بمعلوماتٍ نظريّةٍ فقط, وخصوصاً في ظل غياب المؤسّسات والمراكز البحثيّة.

ولكن في الآونة الأخيرة بدأ الانتباه إلى تلك الفجوات في العمليّة التعليميّة التعلّميّة, وقد ساعد في ذلك منظّمات المجتمع الأهلي ومؤسّسات القطاع الخاص, حيث راح الجميع يتحدّث عن التأهيل والتدريب واحتياجات سوق العمل وتخريج الرواد الشباب, وحتى مؤسّسات القطاع العام بدأت تدرّب موظّفيها وتنفق الأموال لتعليم وتدريب الشباب في منظّمات المجتمع الأهلي(١), "وقد أكّدت الخطة الخمسيّة العاشرة على ضرورة التطوير المتوازن لعمليّة التمدرس والاهتمام بربط المدرسة بالمجتمع ودراسة احتياجات سوق العمل من الخريجين وبإحداث مقررات جديدة في عملية التعلّم تؤكّد على المهارات في اللغات والعلوم والرياضيات واستخدامات الحاسوب والانترنت كمصادر هامّة للتعلّم, إضافةً إلى المنهج الدراسي, وبإعداد المعلّم وتأهيله وفق أسسٍ متطوّرةٍ, وبالتركيز على تطوير التعليم المهني والفني والجامعات ومراكز البحوث وجعلها مؤسّسات للتميّز على المدى البعيد"(٢).

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك ارتفاع في الأعداد المطلقة للمتعطّلين من كافّة الحالات التعليميّة, وانخفاض تلك الأعداد كلما ارتفعنا في المستوى التعليمي. والأشكال التالية توضّح التوزّع النسبي للمتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة خلال عامي (١٩٩٤-٢٠٠٧).

---

(١): التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, مرجع سابق, ص١١١.

٢()): الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل التاسع عشر, قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص٧٠٣.

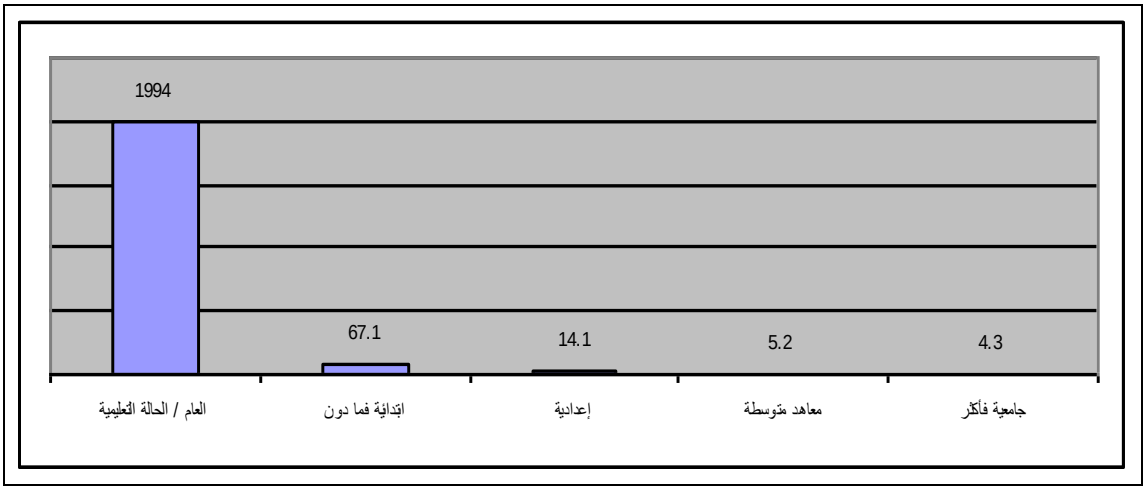

الشكل (١٧) توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (١٩٩٤)

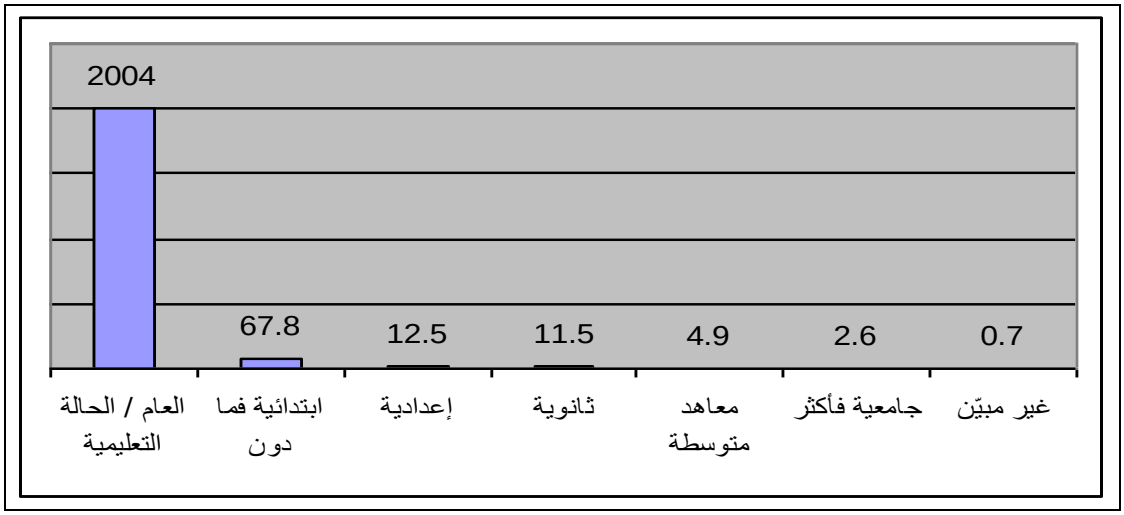

الشكل (١٨) توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٤)

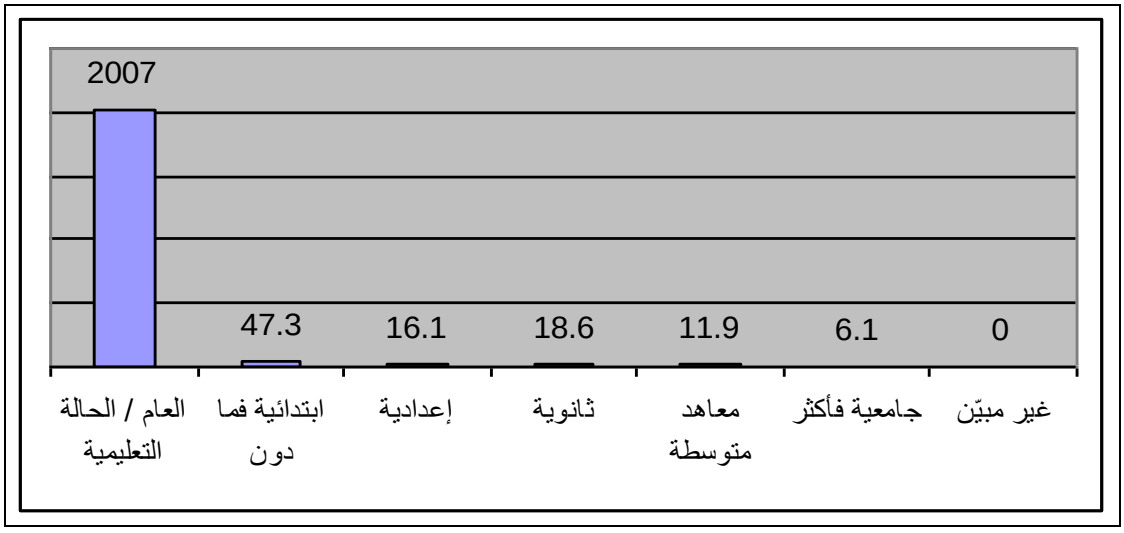

الشكل (١٩) توزّع المتعطّلين عن العمل حسب الحالة التعليميّة في سورية عام (٢٠٠٧)

من خلال الأشكال السابقة وبشكلٍ عام نلاحظ ارتفاع نسبة المتعطّلين عن العمل من حملة الشهادة الابتدائيّة فما دون, وانخفاض هذه النسبة كلما اتجهنا نحو الشهادات الأعلى, ولاسيّما حملة شهادات المعاهد المتوسطة والجامعيّة فأكثر, وهذا يعود إلى توجّه سياسات القطاعين العام والخاص نحو توظيف أصحاب الشهادات, وهذا بدوره يزيد من الطلب الشعبي على التعليم بغية الوصول إلى أعلى الشهادات والحصول على عمل ودخل مناسب يلبي متطلّبات الحياة ويؤدي للحصول على المكانة الاجتماعيّة المرموقة في المجتمع.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

١- دور القطاع الخاص وتوسّع حجم استثماراته في الطلب على التعليم.

٢- الأجور والرواتب.

٣- دور المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي في التعليم والتدريب.

المبحث الثاني: العوامل الاقتصاديّة المؤثّرة في الطلب على التعليم في سورية

يلعب التعليم دوراً أساسيّاً في إعداد الأفراد وتأهيلهم وتدريبهم للالتحاق بسوق العمل والمساهمة في عمليّة التنمية الاقتصاديّة في المجتمع, ومع الارتفاع في المستوى التعليمي تزداد فرص العمل أمام الأفراد ممّا يزيد من الطلب على التعليم. "فهناك علاقة مباشرة بين التعليم والعمل, حيث أنَّ زيادة مساحة الاختيارات الحياتيّة تقترن بزيادة المستوى التعليمي"(١). وهناك العديد من العوامل الاقتصاديّة التي تؤثّر في الطلب على الخدمات التعليميّة في سورية. وفي هذا المبحث سوف يتطرق الباحث إلى عاملي التوسّع في حجم الاستثمارات الخاصّة, والأجور والرواتب, وبيان آثارهما في الطلب الشعبي على التعليم في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

٢-١- دور القطاع الخاص وتوسّع حجم استثماراته في الطلب على التعليم:

"لقد عانى الاقتصاد السوري من فترة ركودٍ مديدةٍ أفرزت جملة من التحدّيات, كان أبرزها التراجع في معدّلات النمو والاستثمار والإنتاجيّة, وتفاقم مشكلات البطالة والخلل في التوازنات القطاعيّة للاقتصاد الوطني, حيث تمّ الاعتماد بشكلٍ متزايدٍ على القطاع الاستخراجي والقطاع الزراعي, ثم دخل مرحلة جديدة من الانفتاح على العالم الخارجي والدخول في شراكات وأسواق حرّة, تتطلّب استعداداً وتأهيلاً مناسباً لكافّة قطاعات الاقتصاد الوطني"(٢). فقد تناوب القطاعان العام والخاص في سورية على زيادة عمليّة التنمية الاقتصاديّة, فقد شهدت الفترة منذ بداية السبعينات وحتى أواخر الثمانينات تقريباً تركيزاً كبيراً على دور القطاع العام في النشاطات الاقتصاديّة المختلفة, وبالمقابل تجميداً لدور القطاع الخاص, بينما اتسمت فترة التسعينات بتراجع نسبة استثمارات القطاع العام لصالح القطاع الخاص نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادي وصدور عدد من

١(): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل التاسع, قطاع التعليم والبحث العلمي, مرجع سابق, ص٧٢٩.

٢(): الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل الثاني, تقييم أداء الخطة الخمسيّة التاسعة, هيئة تخطيط الدولة, ص١٩.

القوانين والقرارات والمراسيم الهادفة إلى تشجيع القطاع الخاص, كان أهمّها قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام (١٩٩١). وسيقوم الباحث بدراسة دور القطاع الخاص وتوسّع حجم استثماراته في الطلب على التعليم من خلال دراسة الجوانب التالية:

٢-١-١- تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي:

لقد انخفضت نسبة مساهمة كلٍ من قطاع الزراعة والصناعة والتعدين في الناتج المحلّي الإجمالي, والتي شكّلت ما نسبته حوالي (٤٤٪) في عام (٢٠٠٧), بعدما كانت تشكّل نسبة (٥٥٪) في عام (٢٠٠٠), بينما ارتفعت نسبة مساهمة كلٍ من قطاعات البناء والتشييد والتجارة والنقل والمواصلات والتخزين والمال والتأمين والعقارات والخدمات, والتي شكّلت ما نسبته حوالي (٥٧٪) في عام (٢٠٠٧), بعدما كانت تشكّل نسبة (٤٥٪) في عام (٢٠٠٠)(١). والجدول التالي يوضّح تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧).

١(): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٤٦٧.

الجدول رقم (٣٣) تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال عامي

(٢٠٠٠- ٢٠٠٧)

القطاعات	الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠		الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤		الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٧	
	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%
الزراعة	٢٢٣٧٤٩	٢٥	٢٤٦٢٧٠	٢٣	٢٦٢٢٨٩	٢١
الصناعة والتعدين	٢٧٢٥١٤	٣٠	٢٩٥٣٦٩	٢٧	٢٩٦٢٤٧	٢٣
البناء والتشييد	٢٨٨٩٨	٣	٣٢٥٠٨	٣	٥٥١٠١	٤
تجارة الجملة والمفرق	١٣٤٤٥٣	١٥	١٩٤٦٣٢	١٨	٢٦٢٧٨١	٢٠
النقل والمواصلات والتخزين	١١٣٨٥١	١٣	١١٤٤٨٤	١١	١٥٤٠٠٠	١٢
المال والتأمين والعقارات	٣٢٤٤٨	٤	٤٧١٣١	٤	٧٠٢١٧	٥
خدمات المجتمع والخدمات الشخصيّة	٢١١٩٥	٢	٢٧٥٦٢	٢	٣٩٦٤٧	٣
الخدمات الحكوميّة	٧٦٣٩٢	٨	١١٧٦٥٨	١١	١٦٥٨٣٦	١٣
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	٤٤٤	٠	٥٣٢	٠	٧٧٩	٠
رسوم جمركيّة			١٩٤٨٣	٢	١١٨٩٧	١
خدمات المال المحتسبة (-)			٩٦٣٧	١	٣٠٧٩٣	٢
المجموع	٩٠٣٩٤٤	١٠٠	١٠٨٥٩٩٣	١٠٠	١٢٨٨٠٠١	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص٤٦٧.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلّي الإجمالي من (٢٥٪) عام (٢٠٠٠), إلى (٢٣٪) عام (٢٠٠٤), و(٢١٪) عام (٢٠٠٧), كما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين من (٣٠٪) عام (٢٠٠٠), إلى (٢٧٪)

عـام (٢٠٠٤), و(٢٣٪) عـام (٢٠٠٧)(١), ويـرى الباحـث أنَّ هـذا الانخفـاض يعـود إلـى تطـوّر الاستثمارات في القطاعات الأخرى ولاسيّما قطاع التجارة والمال والتأمين والخدمات على حساب قطاعيّ الزراعة والصناعة والتعدين, وبالتالي فإنَّ هذا التحوّل في الاقتصاد السوري من الزراعة والحرفة والصناعات الخفيفة إلى التجارة والمال والتأمين والخدمات يحتاج إلى نوعيّة مؤهّلة ومدرّبة ومتميّزة من الخريجين لتلبية احتياجات سوق العمل وعملية التنمية.

فـي حـين ارتفعـت نسـبة مسـاهمة قطـاع البنـاء والتشـييد مـن (٣٪) فـي عـامي (٢٠٠٠) و(٢٠٠٤), إلى (٤٪) في عام (٢٠٠٧), كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرّق مـن (١٥٪) عـام (٢٠٠٠), إلـى (١٨٪) عـام (٢٠٠٤), و(٢٠٪) عـام (٢٠٠٧), ويعـود هـذا الارتفاع إلى الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وإلى توسّع حجم الاستثمارات في القطاع التجاري, وهذا بدوره يحتاج قوى عاملة متعلّمة ومؤهّلة بشكلٍ جيد لتلبية احتياجاته, في حين انخفضت نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين من (١٣٪) عام (٢٠٠٠), إلى (١١٪) عام (٢٠٠٤), إلّا أنّها عاودت الارتفاع من جديد لتصل إلى (١٢٪) عام (٢٠٠٧).

أمّا فيما يتعلّق بقطاع المال والتأمين والعقارات, فقد ارتفعت نسبة مساهمته من (٤٪) عام (٢٠٠٠), إلى (٥٪) في عامي (٢٠٠٤) و(٢٠٠٧), وهذا الارتفاع يعود إلى صدور العديد من المراسيم والتشريعات القاضية بإحداث المصارف الخاصّة والبنوك الإسلاميّة وشركات التأمين وشركات الصيرفة وسوق دمشق للأوراق الماليّة وتوفّر المناخ الملائم للاستثمار في قطاع المال والتأمين والعقارات, ممّا يتطلّب مخرجات متميّزة من التعليم, كما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصيّة من (٢٪) عام (٢٠٠٠), إلى (٣٪) عام (٢٠٠٧), وارتفعت أيضـاً نسـبة مسـاهمة قطـاع الخـدمات الحكوميّـة مـن (٨٪) عـام (٢٠٠٠), إلـى (١١٪) عـام (٢٠٠٤), و(١٣٪) عام (٢٠٠٧), وهذا الارتفاع يعود إلى اهتمام الدولة بقطاع الخدمات وإحداث الجامعات الخاصّة والتعليم المفتوح والجامعة الافتراضيّة, في حين انخفضت نسبة مساهمة الرسوم الجمركيّة من (٢٪) عام (٢٠٠٤), إلى (١٪) عام (٢٠٠٧), وهذا الانخفاض يعود إلى صدور

١()): المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٤٦٧.

المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام (٢٠٠٦) القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لعام (٢٠٠٣), والذي تضمّن تخفيض معدّل الضريبة من (٥٣٪) إلى (٢٨٪).

ومّما سبق نستنتج أنَّ هناك تحوّلاً طرأ على الاقتصاد السوري نتيجة انخفاض مساهمة قطاعيّ الزراعة والصناعة والتعدين, وارتفاع مساهمة قطاعات البناء والتشييد والتجارة والنقل والمال والتأمين والعقارات والخدمات في الناتج المحلّي الإجمالي, وبالتالي فإنّ هذا التحوّل في الاقتصاد يحتاج إلى تحوّل في مخرجات التعليم للإيفاء بمتطلّباته وبمتطلّبات عملية التنمية في المجتمع, لأنَّ اقتصاد يكون فيه القطاع الزراعي هو السائد, والصناعات الخفيفة والحرفة هي السائدة لا يتطلّب نوعيّة مؤهّلة من القوى العاملة, مثل اقتصاد أصبح أكثر صناعيّاً يواجه انفتاح على الأسواق الخارجيّة وأصبحت التجارة فيه محرّرة ودخلت إليه أنماط جديدة من المؤسّسات المالية والمصرفيّة والخدميّة. والشكل التالي يوضّح تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال عامي (٢٠٠٠– ٢٠٠٧).

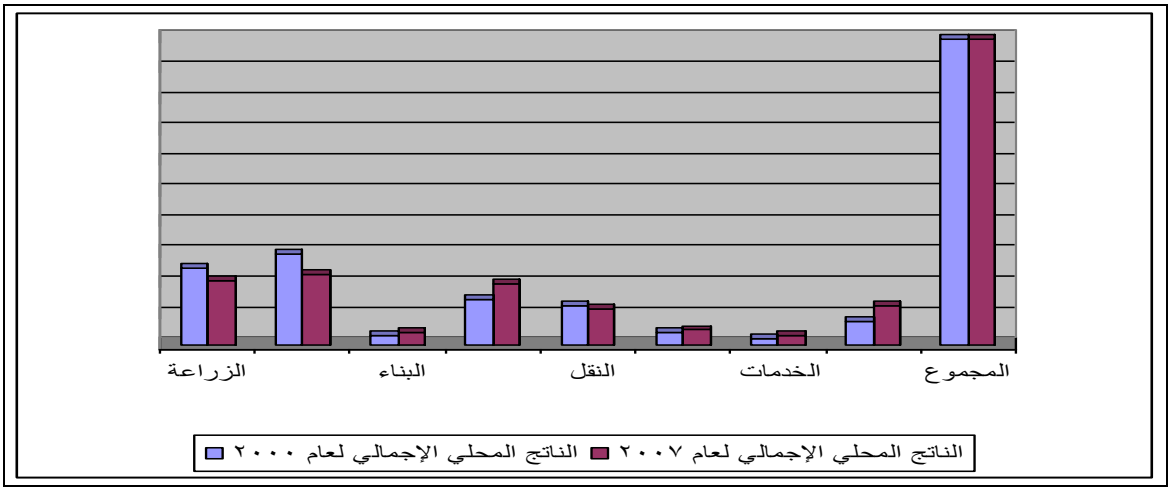

الشكل رقم (٢٠) تطوّر مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّي الإجمالي خلال عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)

لابدّ من الإشارة إلى أنَّ هناك نمواً في الأعداد المطلقة لكافّة القطاعات, إلّا أنَّ نسب الانخفاض كانت في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين كما هو موضّح في الشكل أعلاه.

٢-١-٢- تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي:

إنَّ احتياجات ومتطلّبات عمليّة التنمية الاقتصاديّة في سورية كبيرةٌ وعديدةٌ ولا بدّ أن يكون للقطاع الخاص دورٌ كبيرٌ للمساهمة في تلبيتها والعمل على تحقيقها، "فقد أكّدت الخِطة الخمسيّة العاشرة على ضرورة العمل على تهيئة القطاع الخاص في إطار فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي ليصبح ركيزةً أساسيّةً في النشاط الاقتصادي. إذ يسهم القطاع الخاص بنسبة (٦٢٪) من الناتج المحلّي الإجمالي, حيث يسهم بنسبة (٤١٪) في قطاع الزراعة, و(٢١٪) في قطاع التجارة, كما يساهم بنسبة (٢٩٪) من إجمالي الإنتاج الصناعي, و(٥٠٪) من إجمالي الصناعات التحويليّة"(١). والجدول التالي يوضّح تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي مع إهمال صافي التعامل الخارجي.

جدول رقم (٣٤) تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي مع إهمال صافي التعامل الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٧)

العام	الناتج المحلّي الإجمالي	مساهمة القطاع العام في الناتج المحلّي الإجمالي	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي
٢٠٠٠	٩٠٣٩٤٤	٢١١٥٧٥	٦٢٩٥٢٢
٢٠٠٤	١٠٨٥٩٩٢	٢٩١٩٠٦	٨٥٨٠٨٣
٢٠٠٧	١٢٨٨٠٠١	٣٣٦٠٢٢	١٠٠٧٢٥١

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), مرجع سابق, ص ٤٦٨.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع الناتج المحلّي الإجمالي من (٩٠٣٩٤٤) مليار في عام (٢٠٠٠), إلى (١٠٨٥٩٩٢) في عام (٢٠٠٤), و(١٢٨٨٠٠١) في عام (٢٠٠٧), وفيما

(١): الخطّة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦- ٢٠١٠), الفصل السادس, القضايا المشتركة عبر القطاعات, مرجع سابق, ص ٢٤١.

يتعلّق بمساهمة كلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي, فإنَّنا نجد بأنَّ مساهمة القطاع العام تتناقص على حساب تطوّر مساهمة القطاع الخاص, فقد بلغ مقدار مساهمة القطاع العام حوالي (٢١١٥٧٥) مليار في عام (٢٠٠٠), في حين كان مقدار مساهمة القطاع الخاص حوالي (٦٢٩٥٢٢) مليار في العام نفسه, كما بلغ مقدار مساهمة القطاع العام حوالي (٢٩١٩٠٦) مليار في عام (٢٠٠٤), في حين كان مقدار مساهمة القطاع الخاص حوالي (٨٥٨٠٨٣) مليار في العام نفسه, كما بلغ مقدار مساهمة القطاع العام حوالي (٣٣٦٠٢٢) مليار في عام (٢٠٠٧), في حين كان مقدار مساهمة القطاع الخاص حوالي (١٠٠٧٢٥١) مليار في العام نفسه.

ومما سبق نستنتج بأنَّ هناك تطوّراً في مقدار مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي على حساب مساهمة القطاع العام, وذلك نتيجة تطوّر التشريعات والقوانين الاقتصاديّة وخاصّةً في الآونة الأخيرة, والتي شجعت على الاستثمار الخاص في سورية, وأدّت إلى تطوّر قطاع المال والأعمال والانفتاح الاقتصادي وإحداث المؤسّسات المصرفيّة وشركات التأمين وسوق دمشق للأوراق الماليّة والشركات القابضة... وغير ذلك, الأمر الذي أدى إلى توسّع حجم الاستثمارات الخاصّة في سورية, ودخول القطاع الخاص من باب واسع إلى عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, وهذا بدوره أحدث تحوّل وتغيّر في بنية الاقتصاد السوري, حيث أصبح القطاع الخاص أكبر, والعمل فيه مؤسّساتي أكثر, ومنظّم ويتّبع طرق حديثة في الإدارة, وهذا بدوره يحتاج إلى قوى عاملة متعلِّمة ومؤهّلة للعمل فيه, ممّا أدى إلى تزايد الطلب الشعبي على التعليم بغية الحصول على فرصة عمل فيه وتأمين دخل مناسب ومكانة اجتماعيّة مرموقة. والشكل التالي يوضّح تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٧) مع إهمال صافي التعامل الخارجي.

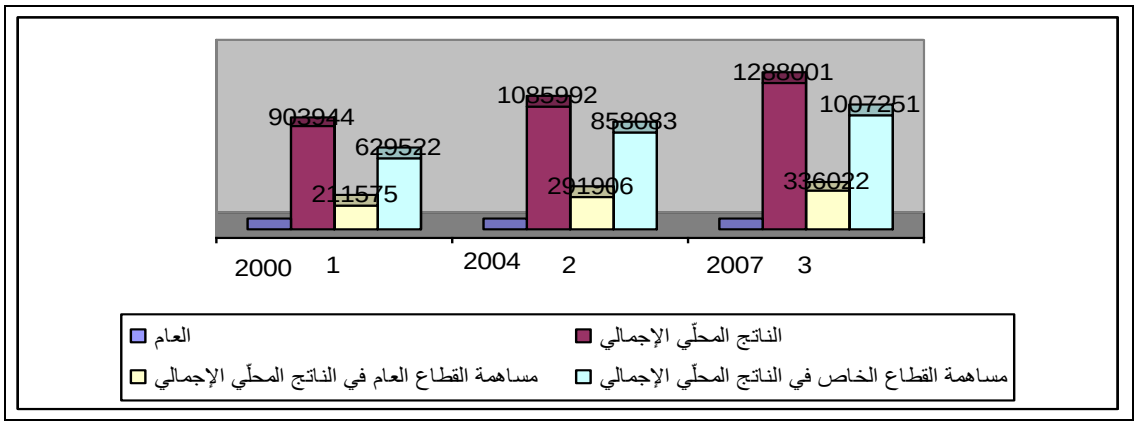

جدول رقم (٢١) تطوّر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي مع إهمال صافي التعامل الخارجي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٧)

نلاحظ من الشكل السابق انخفاض مساهمة القطاع العام في الناتج المحلّي الإجمالي لصالح ارتفاع مساهمة القطاع الخاص فيه, وذلك نتيجة السياسات والحوافز والمبادرات التنظيميّة التي أسهمت في توسيع دوره في الاقتصاد الوطني وزادت من فعاليته وكفاءته الاقتصاديّة.

٢-١-٣- تطوّر منظومة القوانين والتشريعات الاقتصاديّة في سورية:

شهدت الولاية الدستوريّة الأولى للسيد الرئيس (بشار الأسد), منظومة من القوانين والمراسيم التشريعيّة, التي تماشت مع مسيرة التطوير والتحديث والانفتاح الاقتصادي والتي شكّلت قاطرة للتنمية ورافعة لاقتصاد وطني منفتح على نفسه وعلى العالم, ومن هذه القوانين والتشريعات كان قانون النقد الأساسي رقم (٢٣) لعام (٢٠٠١), وقانون إحداث المصارف الخاصّة, وقانون هيئة الأوراق والأسواق الماليّة, ومرسوم الإشراف على التأمين, وإحداث الجامعة الافتراضيّة, والجامعات الخاصّة, وزيادة الرواتب والأجور وغير ذلك.

فمنذ عام (٢٠٠٠) بدأت الجمهوريّة العربيّة السوريّة خطواتها العمليّة في عمليّة الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير الإطار القانوني الملائم لزيادة الاستثمارات, وتشجيع المستثمرين

ومنحهم المزايا التشجيعيّة وتحرير التجارة بإصدار القانون الخاص بإحداث مجلس النقد والتسليف للإشراف على الأمور النقديّة, وإلغاء السقوف الرقميّة على المعاشات التقاعديّة(١).

ففي القطاع المالي صدر القانون رقم (٢٨) لعام (٢٠٠١), الخاص بإحداث المصارف الخاصّة, والقانون رقم (٣٤) لعام (٢٠٠٥), الخاص بالسريّة المصرفيّة وغسيل الأموال وتمّ إحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال بموجب المرسوم التشريعي رقم (٣٣) لعام (٢٠٠٥), كما صدرت عدّة تراخيص لمصارف إسلاميّة (كبنك سورية الإسلامي, بنك شام...وغيرها), وذلك بموجب المرسوم رقم (٣٥) لعام (٢٠٠٥), وصدر القانون رقم (٣٦) لعام (٢٠٠٥) القاضي بإنشاء هيئة للأوراق والأسواق الماليّة السورية, وصدر قانون الترخيص لشركات الصيرفة, بالإضافة إلى جملة من التعديلات على عمليات المصارف العامّة, من أجل تسهيل إجراءات التسليف والقروض والتوظيفات, وعدَّ أحد هذه المراسيم المصرف التجاري السوري مؤسّسة ذات طابع اقتصادي. كما صدر المرسوم التشريعي رقم (٥٥) المتضمّن إحداث سوق دمشق للأوراق الماليّة كمؤسّسة ذات شخصيّة اعتباريّة واستقلالين مالي وإداري, بغية توفير المناخ الملائم لتسهيل استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها لتوسيع الفعّاليات الاقتصاديّة, وذلك من خلال ترسيخ أسس التداول الصحيح للأوراق الماليّة. والمرسوم التشريعي رقم (٥٤) المتضمّن تعديل القانون المالي الأساسي, فنظّم شؤون الإنفاق المالي العام والجاري والاستثماري, وتدقيق الحسابات العامة. وصدرت العديد من المراسيم والقوانين التي تختص بتطوير المصارف العامّة وزيادة فعّاليتها وكفاءتها, حيث تمّ تفعيل دور مصرف سورية المركزي في رسم السياسة النقديّة للبلد, والتي ساهمت إلى حدٍّ كبير في الاستقرار النقدي لليرة السوريّة.

أمّا فيما يتعلّق بالمدن الصناعيّة, فمن أجل دفع عمليّة التنمية الاقتصاديّة, وإتاحة الفرص أمام المستثمرين الراغبين بإقامة مصانع ومنشآت صناعيّة, كان المرسوم التشريعي رقم (٧٧) لعام (٢٠٠٤), القاضي بإحداث المدن الصناعيّة في كلٍ من (ريف دمشق, حمص, حلب), والمرسوم رقم (٩) لعام (٢٠٠٧) القاضي بإحداث مدينة صناعيّة بدير الزور. وصدر القانون الجديد للمناطق الحرّة, الذي سمح للقطاع الخاص بالاستثمار في جميع أنواع الخدمات والقطاعات

---

(١): أحمد, يسرا, مقالة نشرت في جريدة الوحدة السورية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢.

الاقتصاديّة, مثل صناعة الإسمنت والالكترونيات, كما صدر المرسوم التشريعي رقم (٩) الخاص بإحداث الهيئة السوريّة للاستثمار. وفيما يتعلّق بالقطاع الزراعي, فسورية بلدٌ زراعي يمتلك مقوّمات زراعيّة بشقيها الزراعي والحيواني, لذا حظيت باهتمامٍ واسعٍ, فكان القانون رقم (٢٩) الناظم لحماية الثروة الحيوانيّة, والقانون رقم (٦٢) المتضمّن أنَّ أراضي البادية هي أملاك دولة بهدف حمايتها من التعدّيات, والمرسوم رقم (٥٦) القاضي بإعفاء منشآت الدواجن من ضريبة دخل الأرباح لعام (٢٠٠٥), وصدر المرسوم التشريعي المتضمّن إحداث الهيئة العامّة لإدارة وتنمية البادية(١).

أمّا بالنسبة للقطاع الجمركي, فمن أجل حماية الاقتصاد الوطني والمواطنين وتبسيط الإجراءات في مديرية الجمارك العامّة, صدر المرسوم التشريعي رقم (٢٠) المتضمّن إحداث إدارة لكل منفذ حدودي, والقانونان رقم (٣٧) و(٣٨) المتعلّقان بالضابطة الجمركيّة الجديدة والجمارك, والمرسوم رقم (٢٢٩) المتعلّق بالصناعات الهندسيّة والكهربائيّة وحمايتها. وفيما يتعلّق بالقطاع الضريبي, فقد صدرت العديد من المراسيم والقوانين التشريعيّة تحقيقاً لشعار كلّما كانت الضرائب والرسوم عادلة زادت حصيلة الدولة, وقد تحقق ذلك منذ صدور المرسوم التشريعي رقم (٥١) لعام (٢٠٠٦) القاضي بتعديل قانون ضريبة الدخل رقم (٢٤) لعام (٢٠٠٣), والذي تضمّن تخفيض معدّل الضريبة من (٥٣٪) إلى (٢٨٪), والمرسوم التشريعي رقم (٥٣) لعام (٢٠٠٦) المتعلّق بضريبة ريع العقارات والعرصات.

أمّا بالنسبة لقطاع التربية والتعليم الجامعي, ففي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي صدر المرسوم رقم (٣٢) تاريخ (٢٠٠٢/٤/٧) المتضمّن إلزاميّة ومجانيّة التعليم في مرحلة التعليم الأساسي, وبهدف ربط الجامعة بالمجتمع والإسهام في تنمية الموارد البشريّة, صدر المرسوم رقم (٤٠) المتضمّن إحداث المعهد العالي لإدارة الأعمال, والمرسوم رقم (٤٠٥) القاضي بإحداث المعهد العالي للترجمة, وصدر المرسوم رقم (٣٣٨) في (٢٠٠١/٧/٢٩) المتضمّن تطبيق التعليم المفتوح في الجامعات السوريّة, وتمّ إصدار عدّة مراسيم أرقامها (٣٨٤), (٣٨٥), (٢١٤), (٢١٥) المتضمّنة إحداث كلّيات جديدة في الجامعات السورية, وللمساهمة في تقديم التعليم النوعي المتميّز الذي يلبي احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتعلّمة والمؤهّلة والمدرّبة بتخصّصاتها

١(): أحمد, يسرا, مقالة نشرت في جريدة الوحدة السورية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢.

المتنوعة التي تسهم في عمليّة التنمية والتطوير في المجتمع وزيادة فرص التعليم الجامعي وتلبية حاجات التنمية الحاليّة والمستقبليّة صدرت مراسيم عدّة بإحداث الجامعات الخاصّة (كجامعة القلمون, الوادي, المأمون, إيبلا ...الخ), وتمّ إحداث هيئة عامّة علميّة باسم الجامعة الافتراضيّة السوريّة التي تعدّ من الجامعات العالميّة, وتهدف إلى القيام بأعمال التدريس الالكتروني عن بعد بمستوياته كافّةً, وذلك من خلال استخدام أحدث الوسائل والتكنولوجيا والتقنيّات المتطوّرة بما فيها المكتبة الالكترونيّة وتوفير عملية التعليم المستمر والتعلّم مدى الحياة, بما يتناسب مع التغيّرات السريعة للمهن والعلوم وحاجات سوق العمل(١).

وما تزال الحكومة في سورية تعمل على تطوير المزيد من التشريعات والقوانين الاقتصاديّة لتحقيق الانفتاح الاقتصادي وتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصّة سواءً الوطنيّة أو الأجنبيّة وذلك لما تتمتع به تلك الاستثمارات من الفوائد والمزايا التالية, والتي تنعكس إيجاباً على المجتمع وعلى عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيه:(٢)

- فهي تخلق تلك الاستثمارات طاقات وفعّاليات اقتصاديّة إنتاجيّة أو خدميّة جديدة, وتخلق فرص عمل جديدة, وهذا كله يساهم في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- تحضر تلك الاستثمارات معها تكنولوجيا متقدّمة تخلق قيمة مضافة أكبر وتخلق صناعات جديدة.
- لتلك الاستثمارات امتدادات تسويقيّة عالميّة تضمن تصريف الإنتاج.
- تلك الاستثمارات لديها مهارات إداريّة وتنظيميّة من مستوى عالٍ.
- تلك الاستثمارات تحضر أخلاق عمل جديدة أكثر تناسباً مع أخلاق العمل الدوليّة.
- تساهم تلك الاستثمارات في تصنيع المواد المحليّة, وتستفيد من الطاقات المتاحة محليّاً على نحوٍ أفضل.
- تساهم تلك الاستثمارات في خلق مناخ عمل أفضل لرأس المال الوطني نفسه.
- تمتلك تلك الاستثمارات قدرة أكبر على الإنتاج بكلفة أقل.

وبالتالي فإنَّ هذا التطوّر في التشريعات الاقتصاديّة والامتيازات التي تمنحها الدولة للمستثمرين سيزيد من حجم الاستثمارات الخاصّة في سورية في كافّة القطاعات ولاسيّما

١(): أحمد, يسرا, مقالة نشرت في جريدة الوحدة السورية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢.

٢(): سعيفان, سمير, قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية,دار الرضا, دمشق, ط١, ٢٠٠٣, ص ٣١٥-٣١٦.

قطاعات المال والأعمال والتجارة والخدمات, والتي تتطلّب قوى عاملة متعلّمة ومؤهّلة تمتلك شهادات علميّة وتتقن لغات أجنبيّة ومهارات حاسوبيّة, وهذا بدوره سيزيد من فرص العمل والتشغيل وسيسهم في تخفيض نسبة البطالة في سورية, ممّا سيزيد من الطلب الاجتماعي على التعليم. وبالتالي فإنَّ هذا التطوّر في التشريعات والقوانين الاقتصاديّة لكافّة القطاعات والتوسّع في حجم الاستثمارات يتطلّب تغيير وتطوير في مؤسّسات التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل من المخرجات التعليميّة المؤهّلة والمدرّبة القادرة على الإيفاء بمتطلّباتها والمساهمة في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

٢-١-٤- تحوّل الاقتصاد السوري نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي:

يقوم نظام اقتصاد السوق الاجتماعي على استخدام آليّة العرض والطلب في السوق وإطلاق حريّة المنافسة مع مراقبة تطوّر الاحتكارات ومعالجتها بشكلٍ مستمرٍ من خلال ممارسة الدولة دور الرقيب والحامي لمصالح جميع الأطراف بما ينسجم مع أهداف واحتياجات عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

"فقد أعلنت سورية التوجّه نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي, والذي يعرّف بأنَّه: تنمية اقتصاديّة تستخدم لتحقيقها آليات السوق وقواعدها، مع إخضاعها المستمر في الوقت نفسه للتصحيح والتصويب والترشيد، حتى تتطابق مع عمليّة التنمية الاجتماعيّة وأهدافها ومتطلّباتها. وهو مفهوم نظمي ذو بعدين اقتصادي ومجتمعي، يقوم على الموازنة المتجدّدة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدّد بين العرض والطلب وعلى مبدأ المنافسة واستهداف الربح من جهةٍ، ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعيّة من جهة أخرى"(١).

١(): نعمة, نوال, ندوة حول اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحدّيات الوطنيّة والدوليّة, وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي, المركز الوطني للسياسات الزراعيّة, دمشق, ٢٠٠٦, ص ٣-٤.

يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً اقتصادياً اجتماعياً موجّهاً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيّة ممّا يستوجب الموازنة بين السوق والمجتمع وبين الربح الفردي والرفاه الاجتماعي من أجل زيادة الأرباح وزيادة التنمية الاجتماعيّة في الوقت ذاته. إذ يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي الكبير ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن يؤدي إلى تنمية اجتماعيّة, لذا لا بدّ من تدخل الدولة. فقد تبنّت سورية هذا النظام كونه يقوم على إطلاق حريّة المنافسة في السوق ومراقبة تطوّر الاحتكارات, ويخلق حالة من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليّات الاقتصاديّة عبر استمرار دور الدولة في مراقبة وضبط آليات عمل السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمّته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعيّة وتحقيق مكاسب عيانيّة للطبقة العاملة لتحقيق عمليّة التنمية الاجتماعيّة.(١)

فقد أكّدت الخطّة الخمسيّة العاشرة على ضرورة الانتقال بالاقتصاد السوري نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي وتكليف الحكومة بمتابعة مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري في سورية، وتهيئة الاقتصاد والمجتمع السوري لمتطلّبات ومستلزمات القرن الحادي والعشرين، التي تقوم على التنافس الحادّ والتي يحدّد معاييرها، فروق بين الدول قائمة على التسابق في المعارف والمهارات، والمنافسة والإنتاجيّة العالية، والقدرة على استخدام التقنيّات والتكنولوجيا المتطوّرة، اعتماداً على علاقات عملٍ جديدةٍ وقوّةٍ بشريّةٍ عالية التأهيل والتدريب، ومتعدّدة المعارف والمعلومات تلبي احتياجات سوق العمل وتسهم في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع. وهذا بدوره يتطلّب المشاركة الفعّالة بين مختلف الجهات في المجتمع السوري بدءاً من الحكومة ومروراً بالقطاع الخاص وانتهاءً بمنظّمات المجتمع الأهلي والمنظّمات الشعبيّة. إذاً فهذا النظام يتطلّب ألّا تنحصر مسؤوليّة التنمية بالحكومة المركزيّة فقط، بل يتوجب تعدّد المسؤوليّات لتشمل القطاع الخاص والإدارات المحليّة (المحافظات) والمنظمات غير الحكوميّة وتشكيلات المجتمع الأهلي. وبالتالي سيكون تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضمن منظور السوق الاجتماعي عن طريق الإشراف على إدارة الاقتصاد الوطني ونشاط السوق وتفعيل القوانين والعمل على تطويرها باستمرار، ومراقبة تطوّر الاحتكارات وحل المشكلات وتحقيق المكاسب للطبقة العاملة, بغية تحقيق التنمية الاجتماعيّة وإصلاح المؤسّسات الاقتصاديّة والإداريّة المعنيّة

(١): www.aljazeera.net.

بالمعاملات، والاستثمار في القطاعات الإستراتيجيّة والمشاريع التي لا يُقدم عليها القطاع الخاص، وإصلاح التدابير والتشريعات ومنح مزايا للمستثمرين والحد من القيود وضمان البيئة التمكينيّة لتسهيل عمل السوق وخلق حالة اليقين والاستقرار، وتوفير البيئة الاستثماريّة الملائمة لتحقيق الأهداف والغايات الإستراتيجيّة الوطنيّة.(١)

وبالتالي فإنَّ هذا التحوّل في الاقتصاد السوري نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلّب من المؤسّسات التعليميّة أن تغيّر وتطوّر من نفسها وأن تركز على الجودة في مخرجاتها وأن تتجاذب مع احتياجات سوق العمل للإيفاء بمتطلّبات هذا النظام الجديد في تحقيق التنافسيّة والإنتاجيّة العالية.

٢-١-٥- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تسعى سورية جاهدةً لتطبيق مبدأ التشاركيّة بين القطاعين العام والخاص وإعطاء القطاع الخاص دوره في صنع عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة إلى جانب القطاع العام, بغية تطوير البنية التحتيّة وجذب استثمارات ضخمة في مختلف القطاعات والاستفادة من خبرات وطاقات العاملين في القطاع الخاص. "إذ تعمل الحكومة السوريّة على إدخال القطاع الخاص في شراكة مع القطاع العام لاستقطاب أكثر من ستة ملايين دولار من إجمالي الاستثمارات اللّازمة لتطوير البنية التحتيّة التي تقدّر بنحو (٥٠) مليون دولار حتى العام (٢٠٢٠), وستكون هذه الخطوة ضمن الخطوات التنفيذيّة لتحويل سورية إلى ممر استراتيجي في مجالات الطاقة والنقل والخدمات"(٢).

ولقد ركّزت الخطّة الخمسيّة العاشرة على الدور الجديد المناط بالقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام والذي يسهم في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وذلك في إطار التوجّه الجديد للحكومة في اعتماد نظام اقتصاد السوق الاجتماعي على تحقيق شراكة حقيقيّة بين القطاعين العام

---

(١): الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل الأول, المدخل إلى الخطة, هيئة تخطيط الدولة, ص٣, ١٢.

(٢): www.awsatnews.net.

والخاص في زيادة القيم المضافة في فروع الصناعات والخدمات والمال والتأمين والتجارة والبناء والتشييد, وتعزيز القدرات التنافسّية للسلع والخدمات السوريّة من حيث الجودة في النوعيّة على المستوى المحلي والعالمي, وتحمّل القطاع الخاص لمسؤوليّات اجتماعيّة جديدة تسهم في عمليّة البناء والتطوير في المجتمع السوري([1]).

وقد أقامت سوريّة مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام (٢٠٠٩) بمشاركة مؤسّسات دوليّة وخبراء اقتصاديين وأصحاب الأنشطة والفعاليات الاقتصاديّة في سورية في محاولة لتطوير البنية التحتيّة وتعزيز القدرة التنافسيّة للاقتصاد السوري, وذلك من خلال جذب استثمارات ضخمة في قطاعات الصناعة والتجارة والمال والتأمين والخدمات, وخصوصاً في مجال البنية التحتيّة وتحقيق مبدأ التشاركيّة بين القطاعين العام والخاص, وهنا ستلعب الدولة دور حامي مصالح جميع الأطراف([2]).

فالاقتصاد السوري شهد خلال المرحلة الماضية إصلاحات هيكليّة هامّة ارتكزت على تحرير التجارة وإصلاح الماليّة العامّة وزيادة دور القطاع الخاص ومؤسّسات المجتمع الأهلي في عمليّة التنمية والتطوير في المجتمع السوري، وتحسين بيئة الاستثمار من خلال تطوير التشريعات والقوانين الاقتصاديّة ومنح المزايا للمستثمرين وتعريض الاقتصاد السوري للمنافسة الخارجيّة عبر مراحلٍ وخطواتٍ تدريجيّةٍ مدروسةٍ بعنايةٍ فائقةٍ وبما يلائم طبيعة الاقتصاد السوري مع الأخذ بالحسبان التكاليف الاجتماعيّة لعملية الإصلاح على مستوى الطبقات ذات الدخل الأدنى. وقد حقّق الاقتصاد السوري خلال خمس سنوات تغييرات إيجابيّة من ناحية الناتج المحلّي الإجمالي الذي ارتفعت قيمته من (٢٠) مليون دولار عام (٢٠٠٠), إلى (٥٥) مليون دولار عام (٢٠٠٨), وارتفع حجم التجارة الخارجيّة إلى أكثر من (٣٣) مليون دولار لعام (٢٠٠٨), مقارنةً بـ (٩) ملاييّن دولار عام (٢٠٠٠), كما أنّ مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد السوري ارتفعت إلى أكثر من (٦٥٪) في العام نفسه, وهذا يشير إلى أنّ عمليّة الإصلاح الاقتصادي في سورية ستتعمّق وسيتم

١(): الخطّة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل السادس, مرجع سابق, ص ٢٤٥.

(): www.awsatnews.net.٢

خلق بيئة استثماريّة ملائمة للشركات والاستثمارات كافّةً لتحسين مستوى سورية في مجال الحوكمة والتنافسيّة العالميّة وجذب الاستثمارات الخاصّة.(١)

وإنَّ المزايا والفوائد التي تحققّها الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتمثّل في تحسين كفاءة البنى التحتيّة والخدمات العامّة في المجتمع السوري, كما أنَّ هذه الشراكات الإستراتيجيّة بين القطاعين العام والخاص تمكّن من الاستفادة من طاقات وخبرات الكوادر المتعلِّمة والمؤهّلة والمدرّبة العاملة لدى القطاع الخاص ونقلها إلى الكوادر الحكوميّة كي ترتقي بعمل مؤسّساتها ومنشآتها نحو الأفضل بهدف تحقيق الجودة في نوعيّة مخرجات القطاع العام, وبالتالي تحسين كفاءة إدارة المرافق العامّة وصيانتها وتخفيض تكاليفها على المواطنين, إضافةً إلى توفير مصادر تمويل رديفة للموازنة العامّة للدولة بما يمكنها من زيادة الإنفاق على الوظائف الأساسيّة الأخرى كالتعليم والصحة.(٢)

والآن وبعد دراستنا لتلك العوامل السابقة نجد أنّ هذه العوامل أدّت إلى دخول القطاع الخاص من باب واسع إلى عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, وأنّها أدّت إلى تطوّر قطاع المال والأعمال والاتصالات ومؤسّسات الخدمات والبناء والتشييد والمؤسّسات المصرفيّة وشركات التأمين والجامعات الخاصّة وسوق دمشق للأوراق الماليّة وتأسيس المزيد من الشركات المساهمة, وأصبحت كل هذه الشركات والمؤسّسات تحتاج إلى الشهادات واللغات ومهارات استخدام الحاسوب في تعاملاتها, وبالتالي أصبح هناك تحوّل وتغيّر في البنية الهيكليّة للاقتصاد السوري, وأصبح القطاع الخاص واستثماراته أكبر, وصار العمل فيه مؤسّساتي أكثر ومنظّم ويتبع طرق حديثة بالإدارة, وهذا بدوره جعل الطلب على القوة العاملة يتغيّر كمّاً, ولكن الأهمّ نوعاً, فهو أحدث ضغطاً على المؤسّسات التعليميّة لتغيّر من نفسها ولتتجاذب مع حاجات سوق العمل. فاقتصاد يكون فيه القطاع الزراعي هو السائد والحرفة والصناعات الخفيفة هي السائدة لا يتطلّب نوعيّة مؤهّلة من القوة العاملة مثل اقتصاد أصبح أكثر صناعيّاً يواجه انفتاح على الأسواق الخارجيّة وأصبحت فيه

١(): الحوكمة: مجموعة القوانين والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميّز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف المطلوبة.

(): www.masaader.com.٢

التجارة محرّرة ودخلت إليه أنماط جديدة من المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة والخدميّة, فهذا التحوّل في الاقتصاد يتطلّب تحوّل في مخرجات التعليم.

٢-٢- الأجور والرواتب:

يعتبر عامل الأجور والرواتب من العوامل المهمّة التي تسهم في دفع السكان في كافّة المجتمعات نحو طلب العلم والمعرفة, ولاسيما أنه مع التقدّم في المستوى التعليمي والجودة في التأهيل والتدريب ترتفع أجور العمال وتعويضات عملهم. "فقد كانت قضيّة الأجور والرواتب وستبقى واحدةً من أهمّ القضايا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة, إن لم تكن أهمّها على الإطلاق على المستوى العام, إذ لا توجد مسألة تجاريها في شمولها وتأثيراتها ودلالاتها, فهي من أهمّ أدوات السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة, كما أنّها تحدّد حصة غالبيّة الشعب من الدخل الوطني, وتؤشّر لمدى استقطاب الثروة في المجتمع"(١).

وتعتبر الأجور أحد الفروع الأساسيّة لاقتصاد العمل الذي يتعلّق بالعنصر البشري في النشاط الاقتصادي, وأحد العوامل المهمّة في تحديد نسبة قوة العمل. "فالأجر هو المبلغ الشهري المقطوع الذي يستحقه العامل في مقابل أدائه العمل المحدّد في صك تعيينه وفق أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة, وطبقاً للجداول الملحقة به من حيث الشهادة والمؤهّلات العلميّة"(٢).

وفيما يلي سيتم دراسة عامل الأجور والرواتب كأحد العوامل المؤثّرة في الطلب على الخدمات التعليميّة من النواحي التالية:

٢-٢-١- العلاقة بين التعليم والأجور والرواتب:

يتفق الاقتصاديّون على اختلاف مدارسهم بوجود علاقة بين مستوى التعليم ومستوى الأجور والرواتب, فكل زيادة في التعليم ستؤدي إلى زيادة في الأجور والرواتب التي يحصل عليها

١(): مغفلة الاسم, مقالة نشرت في جريدة تشرين السورية بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٠١.

٢(): القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٦.

المتعلّمون, الأمر الذي سيزيد من الطلب على الخدمات التعليميّة في المجتمع بغية الحصول على أجور أعلى, وإنّ هذه الزيادة في الأجور ناتجة عن الزيادة في إنتاجيّة العمل التي توضع في خدمة التنمية الاقتصاديّة.

وبناءً على هذه الأسس التي تجزم بوجود علاقة بين مستوى التعليم ومستوى الدخل لا بدّ من معرفة مردود التعليم على المستويين الفردي والاجتماعي وذلك عن طريق معرفة الدخل الفردي:(١)

- مردود التعليم على المستوى الفردي: تأخذ شكلين:

أ- فوائد نقديّة يمكن قياسها بالأجر الذي يكسبه الفرد بسبب التعليم, والذي يحسب من خلال فترة العمل وحتى إحالة العامل إلى التقاعد.

ب- فوائد غير نقديّة لا يمكن قياسها رغم الاعتراف بوجودها, وتتمثل في المعرفة العامّة التي يكتسبها الفرد بفعل التعليم وتنعكس على حياته.

- المردود الاجتماعي للتعليم:

تتمثّل بزيادة الإنتاجيّة في المجتمع وتحسين نوعيّة العمل الذي يستطيع الأفراد القيام به بسبب الاستثمار في التعليم والتأهيل.

"يرى الكثير من الباحثين أنَّ التعليم يساعد على اكتساب العمل, فهو يضمن التعيين وعلى الأخص في القطاع الحكومي, كما يساعد على رفع الإنتاجيّة فيه والحصول على ثمارها من خلال الأجر المرافق لارتفاع التعليم"(٢). فمن البديهي أن يرتبط الدخل بمستوى التعليم, فكلّما ارتفع مستوى تعلّم الفرد وحصل على شهادات علميّة أكثر وإعداد وتدريب أكبر وأتقن لغات أجنبيّة أكثر ومهارات حاسوبيّة أفضل زاد دخله وارتفع أجره, وإن كان ذلك يرتبط بآليّة العرض والطلب في سوق العمل وبنوعيّة القوى العاملة المطلوبة.

---

(١): شعبان, هيثم, مرجع سابق, ص ٣٣-٣٤.

(٢): وديع, محمد عدنان, ورقة عمل حول التعليم وسوق العمل وضرورات الإصلاح, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠٦, ص ٥.

وهناك العديد من الدراسات التي تبيّن مدى الترابط بين الدخل والمستوى التعليمي, ومنها دراسة لوالش على القيمة الاقتصاديّة للتعليم, حيث توصّل فيها إلى ارتباط مستوى ونوع التعليم بدخل الفرد, وقد بيّن ذلك من خلال الجدول الآتي:(١)

نوع التعليم	الأجر السنوي بالدولار
التعليم الأولي	٢٥٦٩٥
التعليم الثانوي	٣٤٨٣٧
بكالوريوس آداب أو علوم	٦٨٨٧٨
ماجستير آداب	٦٨٨٧٨
دكتوراه فلسفة	٧٦٠٦٣
بكالوريوس إدارة أعمال أو محاسبة	٩٠٤٦٨
بكالوريوس قانون	١٠٠٦٢١
دكتوراه طب	٧٠٥٢٧

جدول رقم (٣٥) ارتباط مستوى التعليم بالدخل في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٧٨)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتباط الدخل بمستوى التعليم, حيث نلاحظ ارتفاع دخل الفرد الحاصل على التعليم الثانوي عن الفرد الحاصل على التعليم الأولي بنسبة تصل إلى حوالي (٣٥٪), وكذلك ارتفاع دخل الفرد الحاصل على التعليم الجامعي عن الفرد الحاصل على التعليم الثانوي بنسبة تصل إلى (٢٠٠٪), وهذا يؤكد القيمة الاقتصاديّة للتعليم بالنسبة للفرد ويدفع الكثير

(١): النوري, عبد الغني, اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية, دار الثقافة, الدوحة, ١٩٨٨, ص٩٩.

من الأفراد نحو طلب التعليم والمتابعة فيه بغية الحصول على أعلى الشهادات التي تؤمّن لهم أعلى الدخول, وهذا الدخل المرتفع سيولّد إنتاجيّة أكبر ممّا يعود على الفرد والمجتمع بالفائدة.

وفيما يلي سنوضّح شرائح الأجور والرواتب في الجمهوريّة العربيّة السوريّة تبعاً لنوع الشهادة والمؤهّلات العلميّة كما وردت في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦) من خلال الجداول التالية.

جدول رقم (٣٦) شرائح الأجور والرواتب للعاملين في الدولة من الفئة الأولى تبعاً لنوع الشهادة والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)

الفئة	الحد الأدنى للأجر ل.س	الحد الأقصى للأجر ل.س	المؤهلات	بدء التعيين	الأجر ل.س
				الشهادة	

الأولى	٦٥٨٥	٢٤٠٠٠	شهادة جامعية: إجازة – دبلوم تأهيل تربوي – دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه.	شهادة دكتوراه في جميع الاختصاصات	٨٨٢٥
				شهادة ماجستير في جميع الاختصاصات	٧٦٢٥
				شهادة الإجازة في الطب البشري التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن ست سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية – شهادة دبلوم دراسات عليا لشهادة جامعية مدة الدراسة للحصول عليها خمس سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية	٧٠٩٠
				شهادة الإجازة التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن خمس سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية – شهادة دبلوم الدراسات العليا لشهادة جامعية مدة الدراسة للحصول عليها أربع سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية – شهادة دبلوم التأهيل التربوي	٦٨٢٥
				شهادة الإجازة التي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن أربع سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية	٦٥٢٥

المصدر: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

جدول رقم (٣٧) شرائح الأجور والرواتب للعاملين في الدولة من الفئة الثانية تبعاً لنوع الشهادة

والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)

الفئة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المؤهلات	بدء التعيين	الأجر ل.س

	للأجر ل.س	للأجر ل.س		الشهادة	
الثانية	٥١٤٠	١٨٠٠٠	شهادة التعليم الثانوي – معاهد متوسطة	شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة الثانوية	٦١١٥
				شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها سنتان بعد شهادة الدراسة الثانوية	٥٦٨٥
				شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد شهادة الدراسة الثانوية	٥٣٩٠
				شهادة الدراسة الثانوية المهنية الصناعية والتجارية	٥٣٩٠
				شهادة الدراسات الثانوية في سائر الاختصاصات	٥١٤٠

المصدر: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

جدول رقم (٣٨) شرائح الأجور والرواتب للعاملين في الدولة من الفئة الثالثة تبعاً لنوع الشهادة

والمؤهّلات العلميّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)

الفئة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المؤهلات	بدء التعيين	الأجر ل.س

	للأجر ل.س	للأجر ل.س		الشهادة	
الثالثة	٤٣٩٠	١٦٠٠٠	شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها أربع سنوات بعد شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	٥٣٩٠
				شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها ثلاث سنوات بعد شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	٥١٤٠
				شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها سنتين بعد شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	٤٨٩٠
				شهادة مدرسة أو معهد مدة الدراسة للحصول عليها سنة واحدة بعد شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	٤٦٠٥
				شهادة التعليم الأساسي أو ما يعادلها	٤٣٩٠

المصدر: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

جدول رقم (٣٩) شرائح الأجور والرواتب للعاملين في الدولة من الفئة الرابعة تبعاً لنوع المؤهّلات المهنيّة وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)

الفئة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المؤهلات	بدء التعيين	الأجر ل.س

	للأجر ل.س	للأجر ل.س		المؤهل	
الرابعة	٣٩٦٠	١٦٠٠٠	المهنيون من غير حملة الشهادات	معلم مهنة ممتاز خبرة ١٥ سنة	٦٥٨٥
				معلم مهنة خبرة ١١ سنة	٥٨٦٠
				مهني ماهر خبرة ٨ سنوات	٥٢٥٠
				مهني نصف ماهر خبرة ٥ سنوات	٤٦٦٥
				مهني عادي أول خبرة ثلاث سنوات	٤٣٧٥
				مهني عادي ثاني خبرة سنة واحدة	٤٠٩٥
				مهني مبتدئ	٣٩٦٠

المصدر: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

جدول رقم (٤٠) شرائح الأجور والرواتب للعاملين في الدولة من الفئة الخامسة من العمال العاديون

وفق قانون العاملين رقم (٥٠) لعام (٢٠٠٤)

الفئة	الحد الأدنى للأجر ل.س	الحد الأقصى للأجر ل.س	المؤهلات	بدء التعيين	الأجر ل.س
				المؤهل	
الخامسة	٣٨١٠	١٣٠٠٠	العاملون العاديون	الوظائف التي لا يشترط لأشغالها توفر أية شهادة أو كفاءة مهنية ولكنها تتطلب عملاً عضلياً مجهداً	٣٩٦٠
				الوظائف التي لا يشترط لأشغالها توفر أية شهادة أو كفاءة مهنية ولكنها لا تتطلب عملاً عضلياً مجهداً	٣٨١٠

المصدر: القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

جدول رقم (٤١) الأجر الشهري (بالليرات) بحسب الحالة التعليميّة للعاملين المبتدئين في الدولة

الشهادة العلمية	الأجر الشهري	الشهادة العلمية	الأجر الشهري

	عام ٢٠٠٢	عام ٢٠٠٤		عام ٢٠٠٢	عام ٢٠٠٤
الدكتوراه	٦٣٢٥	٨٨٢٥	**المعهد المتوسط**	٤٧٣٥	٥٦٨٥
الماجستير	٥٩٠٥	٧٦٢٥	**الثانوية الصناعية**	٤٤٩٠	٥٣٩٠
دبلوم دراسات عليا	٥٦٨٥	٧٠٩٠	**الثانوية الفنية والعامة**	٣٩٩٠	٥١٤٠
الطب البشري	٥٦٨٥	٧٠٩٠	**الإعدادية**	٣٨٨٥	٤٣٩٠
الإجازة الجامعية	٥٤٨٥	٦٥٨٥	**الابتدائية**	٣١٧٥	٣٨١٠

المصدر: التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, مرجع سابق, ص١٠٦.

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أنَّ هناك علاقة بين مستوى الأجر والمستوى التعليمي للأفراد, إذ حدّد القانون الأساسي للعاملين في الدولة في سورية الرواتب والأجور بشكل يتناسب مع مستواهم التعليمي, فعند بداية تعيين العامل في الدولة يكون دخله الشهري أعلى كلّما ارتفع مستواه التعليمي, ومع ازدياد طول فترة العمل يزداد دخل العامل بصورةٍ عامةٍ.

ولقد زادت رواتب العاملين في الدولة في عام (٢٠٠٤) بنسبة (٢٠٪)(١), عمّا كانت عليه في الأعوام السابقة, وذلك بحسب القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦), والجدول رقم (٤١) يوضّح ذلك من خلال المقارنة بين أجور العاملين في الدولة عند بدء التعيين بين عام (٢٠٠٢) وعام (٢٠٠٤), حيث كان أجر العامل الحاصل على شهادة الدكتوراه عند بدء التعيين (٦٣٢٥) في عام (٢٠٠٢), ثمّ أصبح (٨٨٢٥) في عام (٢٠٠٤), وكان أجر العامل الحاصل على شهادة الماجستير عند بدء التعيين (٥٩٠٥) في عام (٢٠٠٢), ثمّ أصبح (٧٦٢٥) في عام (٢٠٠٤), كما كان أجر العامل الحاصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا والطب البشري عند بدء التعيين (٥٦٨٥) في عام (٢٠٠٢), ثمّ أصبح (٧٠٩٠) في عام

١(): القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦)

(٢٠٠٤), وكان أجر العامل الحاصل على إجازة جامعيّة من مختلف الاختصاصات عند بدء التعيين (٥٤٨٥) في عام (٢٠٠٢), ثمّ أصبح (٦٥٨٥) في عام (٢٠٠٤).

أمّا بالنسبة لحملة شهادة المعاهد المتوسّطة, فقد كان أجر العامل عند بدء التعيين (٤٧٣٥) في عام (٢٠٠٢), ثم أصبح (٥٦٨٥) في عام (٢٠٠٤), أمّا بالنسبة لحملة الثانويّة الصناعيّة, فقد كان أجر العامل عند بدء التعيين (٤٤٩٠) في عام (٢٠٠٢), ثم أصبح (٥٣٩٠) في عام (٢٠٠٤), أمّا بالنسبة لحملة الشهادة الثانويّة الفنيّة والعامّة, فقد كان أجر العامل عند بدء التعيين (٣٩٩٠) في عام (٢٠٠٢), ثمّ أصبح (٥١٤٠) في عام (٢٠٠٤), أمّا بالنسبة لحملة الإعداديّة فقد كان أجر العامل عند بدء التعيين (٣٨٨٥) في عام (٢٠٠٢), ثم أصبح (٤٣٩٠) في عام (٢٠٠٤), أمّا بالنسبة لحملة الابتدائيّة فقد كان أجر العامل عند بدء التعيين (٣١٧٥) في عام (٢٠٠٢), ثم أصبح (٣٨١٠) في عام (٢٠٠٤).

ومن خلال الجداول السابقة نلاحظ بأنَّ الاختلافات في شرائح الأجر بين العاملين المتعلّمين تختلف بحسب الشهادة التي يحملونها وإن كانت تلك الاختلافات في شرائح الأجر صغيرة بصورةٍ عامّةٍ, وهذا الاختلاف في الأجر يدفع الأفراد نحو طلب المزيد من العلم والمعرفة والتدريب بغية تأمين عمل يقوم الفرد بأدائه مقابل أجر معين يلبي احتياجه ومتطلّباته المعيشيّة ويعمل على ترقيته في السّلم الوظيفي والاجتماعي, ولاسيما أنَّ هذا الأجر وتعويضاته تصبح أكبر مع القدم الوظيفي, بالإضافة إلى أنَّ سقف الراتب يرتفع عندما يمتلك الفرد شهادة جامعيّة ويعيّن بوظيفة من الفئة الأولى, وهذا ما يجعل الكثير من العاملين في القطاع الحكومي المعينين في الدولة على أساس الشهادة الابتدائيّة والإعداديّة والذين لا يمتلكون أيّ مورد آخر لكسب المال إلى متابعة دراستهم الثانويّة والجامعيّة من أجل الحصول على أجور وتعويضات أكبر مع حصولهم على الشهادات الأعلى. والشكل التالي يبيّن تطوّر الأجر الشهري (بالليرات) للعاملين المبتدئين في الدولة بحسب الحالة التعليميّة والشهادات العلميّة خلال عامي (٢٠٠٢) و(٢٠٠٤).

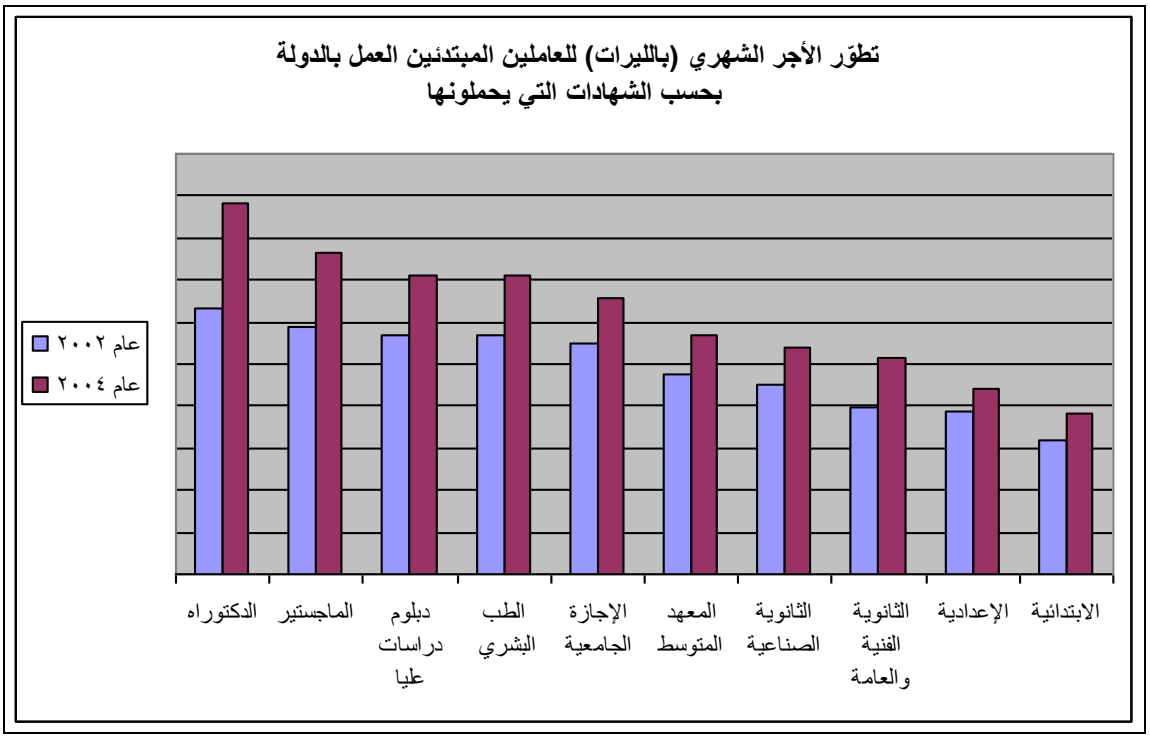

الشكل رقم (٢٢) تطوّر الأجر الشهري (بالليرات) للعاملين المبتدئين العمل بالدولة

بحسب الشهادات التي يحملونها خلال عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٤)

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع أجور العاملين المبتدئين في الدولة كلما ارتفعنا بالمستوى التعليمي خلال عامي (٢٠٠٢) و(٢٠٠٤), وهذا يشير إلى مراعاة الدولة للشهادات العلميّة عند وضع سياسات الأجور والرواتب في القطاع العام.

أمّا بالنسبة للأجور في القطّاع الخاص, فإنّها تتحدّد وفق آليّة العرض من العمل والطلب عليه, ويحدّد الأجر بناءً على الاتفاق الذي يجري بين رب العمل والعامل, وبناءً على كفاءة العامل ومدى إنتاجيته والخبرات والمهارات التي يمتلكها, وغالباً ما يكون الأجر في الحدود الدنيا التي يستطيع رب العمل النزول إليها في تفاوضه مع العامل. وفي كثير من الأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى إعداد علمي وفني ومهارات وخبرات عمليّة مركّزة يكون مستوى أجر العامل في القطّاع الخاص أدنى من أجر نظيره في القطّاع العام, أمّا في الأعمال التي تتطلّب إعداداً علميّاً ومهنيّاً معيّناً وخبرات ومهارات وتدريب عملي مركّز عالي التأهيل, ولاسيّما أعمال المهندسين والمهنيّين والاختصاصيّن, فإنّ مستوى أجر العامل وتعويضات عمله في القطّاع الخاص غالباً ما تكون أعلى من أجر نظيره في القطّاع العام, ممّا يزيد من الطلب الشعبي على التعليم. فعضو الهيئة التعليميّة أو الخبير في مجال معيّن في الجامعات على سبيل المثال يحصل في الجامعة الخاصّة على

مرتب يزيد على ثلاثة أمثال المرتب الذي يتقاضاه في الجامعة الحكوميّة. لهذا فإنَّ أصحاب الكفاءات العالية العاملون لدى الحكومة غالباً ما يحاولون ترك أعمالهم عندما يجدون فرصة عمل في القطّاع الخاص الوطني, أو عندما يجدون فرصة عمل في الخارج, وهذا ما يسمى بنزيف الأدمغة(١).

"لذا يجب على الحكومة إعادة النظر في سياسات الأجور والرواتب كأداة رئيسيّة في تطوير الإنتاج وتحسين المناخ العام للعمل ودفع عجلة الاقتصاد وتحشيد العاملين في الدولة ونخب المجتمع حول برامج التطوير والتحديث التي يقودها السيد الرئيس (بشار الأسد)"(٢). "فالرواتب والأجور ومتمّماتها تشبه خميرة العجين, فإذا كانت تلك الخميرة جيدة أكلنا خبزاً جيداً, وإذا فسدت أكلنا خبزاً فاسداً, وقد حان الوقت لصناعة خميرة جيدة لنأكل خبزاً جيداً"(٣).

٢-٢-٢- عوائد التربية والتعليم وطرق قياسها:

تعددت الطرائق والأساليب المستخدمة في قياس عوائد التربية والتعليم والاستثمار في رأس المال البشري, ومنها:

١. قياس عوائد الاستثمار البشري في نظريّة رأس المال البشري:

تستند نظرية رأس المال البشري في قياس عوائد الاستثمار البشري على دراسة العلاقة بين التعليم وسوق العمل, ويرجع الفضل في تطوير تلك النظريّة إلى كلٍ من مينسر وشولتيز من خلال النموذجين الّذين قدموهما وهما:

- نموذج مينسر: يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

١(): التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, مرجع سابق, ص١٣٤.

(٢): سعيفان, سمير, مرجع سابق, ص٣٤.

٣(): مقالة نشرت في جريدة تشرين السورية بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٠١.

أ- أنَّ طول فترة التعليم والتدريب هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال, وأنَّ التعليم والتدريب يرفع من إنتاجيّة العامل إلّا أنَّه يتطلّب تأجيلاً للدخل لفترة مستقبليّة.

ب- يتوقع الأفراد عند التحاقهم بالتعليم والتدريب الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوّض تكلفة التعليم والتدريب.

وبناءً على تلك الافتراضات يتم توزيع أجور العمال بحسب طول فترة تعليمهم وتدريبهم.(١)

- نموذج شولتيز: إنَّ الطريقة التي يتبعها شولتيز في معرفة مدى إسهام التربية في النمو الإجمالي وحساب عوائد الاستثمار البشري هي قياس الترابط بين التربية وبين الدخل القومي عبر فتراتٍ زمنيّةٍ مختلفةٍ والتي تتم وفق الخطوات التالية:(٢)

أ- يحدّد المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي تمّ في التربية والتعليم خلال فترة معيّنة.

ب- يحسب عائدات التربية استناداً إلى الأرباح التي يتم الحصول عليها تبعاً لمستوى التربية.

ج- يقارن الزيادة الحاصلة على الدخل القومي خلال الفترة نفسها.

٢. قياس عوائد التربية والتعليم عند والش:

انطلق والش في حساب عائدات التربية والتعليم من الشهادات التي يحصل عليها الأفراد, فحاول أن يحدّد فيما إذا كانت النفقات التي تنفق من أجل الحصول عليها يمكن أن تعتبر ضرباً

١(): علي, عبد القادر علي, ورقة عمل حول أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠١, ص ٤.

(٢): T.W. Schultz, Education and economic growth, in year book of the national society for the study of education, 1961, p. 60-63.

من الاستثمار لرأس المال هدفه أن يؤدي إلى ربح, فقام بحساب عائدات تربية وتعليم الفرد تبعاً لمستوى شهاداته وطول فترة تربيته عن طريق استخراج النسبة بين الأرباح والنفقات.

وقد قادته حساباته إلى أنَّ القيمة الماليّة التي يحصل عليها الفرد نتيجةً للتربية والتعليم تتجاوز في جميع الأحوال النفقات التي تنفق عليه. ويبلغ هذا التجاوز (٢١٤٢) دولار لدى حامل البكالوريا, و(٣٠٧٥٣) دولار لدى حامل الليسانس, و(٢٨٣٣٥) دولار لدى حامل الماجستير, و(٢٣٩٥٥) دولار لدى حامل الدكتوراه.(١)

٣. قياس عوائد التربية والتعليم عن طريق تقدير الزيادة في الدخل القومي:

تقوم هذه الطريقة على حساب المكتسبات الماديّة التي يحصل عليها أفراد حصلوا على درجاتٍ مختلفةٍ من التعليم على مدى حياتهم الإنتاجيّة, ثم حساب التكاليف التعليميّة لكل المراحل المختلفة, وبالتالي حساب معدّل العائد على تلك التكاليف.

ولقد قسّم علماء الاقتصاد هذا العائد إلى:

- عائد يعود على المجتمع.
- عائد يعود على الفرد: والذي يقسم إلى:

أ٠ العائد المباشر على الفرد:

تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين دخول الأفراد, ومستواهم التعليمي, حيث تقوم على المقارنة بين الدخول التي يحصل عليها الأفراد من فئة عمريّة واحدة ومستويات تعليميّة مختلفة.

ب. العائد غير المباشر على الفرد:

---

(١): J.R. Walsh, Capital concept applied to man, quarterly journal of economics, 1935, p.255.

يصعب تقدير هذا العائد بشكل مادي (نقدي), فلا شك أنَّه توجد علاقة بين تعليم الفرد وتقبل العمل, وبين التعليم والتقبل الواعي للتغيّرات التقنيّة والاجتماعيّة, وبين التعليم والتجديد, وبين التعليم والقدرة على الابتكار والإبداع, أي أنَّ العائد غير المباشر يمثل الخبرات التربويّة على هيئة معلومات ومبادئ ونظريات.(١)

٢-٢-٣- آثار التوسّع في حجم الاستثمارات الخاصّة وارتفاع الرواتب والأجور بحسب الشهادات في الطلب الشعبي على التعليم:

تسعى سياسة الحكومة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة في الآونة الأخيرة للدخول في شراكات مع القطاع الخاص, وقد أفسحت له المجال وأعطته الدور الأكبر للمساهمة في عمليّة التنمية في المجتمع, وليكون له الدور الأكبر في حل مشكلة البطالة في سورية من خلال خلق الوظائف لمختلف الشرائح في المجتمع, ولاسيما للمتعلمين منهم, وذلك من خلال تطوير جملة التشريعات والقوانين التي تسهم في منح المزايا للمستثمرين كي تزيد استثماراتهم وتنعكس إيجاباً على المجتمع. "فقد لعبت الحكومة السوريّة ولعدّة عقودٍ مضت دوراً مهيمناً في الاقتصاد ولاسيّما في مجالي التوظيف والإنفاق, ففي عام (٢٠٠٢), كان حوالي (٢٤٪) من القوى العاملة المدنيّة تعمل في القطاع العام, سواءً في الهيئات الحكوميّة أو في مشاريع القطاع العام, غير أنَّ الحكومة السوريّة تبتعد ببطءٍ عن نموذج يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على القطاع العام في التوظيف, وقد أصدرت العديد من القوانين والأنظمة التي تقدّم حوافز تهدف إلى تسهيل دخول شركات القطاع الخاص إلى السوق وتوسعها فيه, وإنَّ استمرار الحكومة في هذا التحوّل في النهج, ترك للقطاع الخاص الدور في خلق الوظائف المطلوبة عبر الاقتصاد"(٢).

---

(١): النوري, عبد الغني, مرجع سابق, ص ١٥٣.

(٢): مغفلة الاسم, مقالة في الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية, مؤسّسة التدريب الأوربيّة, ٢٠٠٥, ص٦.

وبالتالي فإنَّ هذا التحوّل نحو القطاع الخاص والازدهار والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والتطوّر في قطاع المال والأعمال وقطاع الاتصالات وشركات التأمين والمصارف الخاصّة والمؤسّسات المساهمة وتزايد حجم الاستثمارات الخاصّة أدى إلى تزايد الإقبال الجماهيري نحو طلب العلم والمعرفة بغية حصولهم على شهادات علميّة ومؤهّلات ومهارات وكفايات تضمن لهم الحصول على فرصة عمل سواءٌ في القطّاع الحكومي أو القطّاع الخاص, فمع تزايد حجم الاستثمارات الخاصّة في سوريّة سيزيد حجم فرص العمل التي تتطلّب من الأفراد الذين سيشغلونها شهادات علميّة ومؤهّلات وقدرات على استخدام اللغات الأجنبيّة ومهارات في استخدام البرامج الحاسوبيّة في ظل التطوّر العلمي المعرفي والتكنولوجي السائدين. الأمر الذي سيدفع بالأفراد نحو الطلب على الخدمات التعليميّة من أجل الحصول على الشهادات والمؤهّلات التي تمكّنهم من كسب وظيفة تؤمّن لهم دخل مناسب يلبي احتياجاتهم المعيشيّة, وهذا بدوره سيزيد من أعباء الدولة في تأمين الكوادر البشريّة من حيث الكم والنوع التي ستعمل على إعداد وتعليم وتدريب هؤلاء الملتحقين بالتعليم, وسيزيد من أعبائها في الإنفاق على التعليم من أجل توفير الأبنية والتجهيزات وتأمين كل ما تحتاجه العملية التعليميّة بغية إعداد كوادر قادرة على تلبية متطلّبات سوق العمل والإسهام في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

كما أنَّ لعامل ارتفاع الأجر بحسب طول فترة التربية والتعليم والتأهيل والتدريب وبحسب الشهادات والمؤهّلات العلميّة أثر في زيادة الطلب الشعبي على الخدمات التعليميّة ومتابعة الدراسة, بغية الوصول إلى أعلى الشهادات والحصول على أعلى الأجور والمرتبات واكتساب المكانة الاجتماعيّة المرموقة والوصول إلى أعلى مراتب السلّم الوظيفي مع التقدّم التدريجي في التعليم والتدريب. وهذا أيضاً بدوره سيزيد من أعباء الدولة في تأمين كافّة احتياجات الأفراد الملتحقين بالتعليم من الخدمات التعليميّة, وتأمين كافّة مستلزمات العملية التعليميّة بغية إعداد جيل مؤهّل وخبير قادر على تنمية مجتمعه وتطويره.

"إنَّ معظم العاملين من ذوي التحصيل العلمي المتدني ليس لديهم أيّ خيار سوى قبول وظائف ذات أجور منخفضة في القطاع الخاص غير المنظّم, في حين يفضّل بعض المتعلّمين الانتظار للحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص المنظّم, اللّذان يقدّمان أجوراً أفضل ومزايا أكثر. وإنَّ وقت الانتظار للحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص يقتصر على

ازدياد التحصيل العلمي. ونتيجةً لذلك يحدث سعي للحصول على مستوياتٍ أعلى من التحصيل العلمي, ليس من أجل الحصول على وظيفة أفضل فقط, بل من أجل ارتفاع فرص الحصول على وظائف أفضل"(١).

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الاستثمار في التربية والتعليم هو استثمار رابح وإن كان طويل الأمد, لأنَّ التعليم يصنع الكوادر والقوى العاملة المنتجة التي تلبي احتياجات سوق العمل وتسهم في عمليّة النمو الاقتصادي, بالإضافة إلى أنَّ الأفراد ينفقون الأموال من أجل تعليمهم وتعليم أطفالهم على أمل حصولهم على مردود مادي, من خلال استخدام التعليم الذي تلقوه, وبالتالي العمل على أساس الشهادة التي حصلوا عليها. "فالتربية والتعليم هي استثمار لرؤوس الأموال, لا مجرّد خدمة استهلاكيّة تقدّم للمواطنين, وهي بالتالي صناعة من الصناعات, وإنّ ما ينفق عليها يؤتي أكله وثمراته أضعافاً مضاعفةً, وإنّ مردود الأموال التي توظّف فيها يربو في كثيرٍ من الأحيان على مردود الأموال التي توظف في أيّ مشروع زراعي أو صناعي أو تجاري"(٢).

ولقد برزت في الآونة الأخيرة العديد من المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي التي تسهم في تربية وتعليم وتدريب وتأهيل أبناء المجتمع السوري بما ينسجم مع احتياجات ومتطلّبات سوق العمل بغية إعدادهم للحياة العمليّة والإسهام في عمليّة التنمية والبناء والتطوير في المجتمع, وقد نشطت في هذا السياق جمعيّة غير حكوميّة رائدة هي جمعية رواد الأعمال الشباب وأحد مشاريع الأمانة السوريّة للتنمية (مشروع شباب) في محاولة لتنظيم الاتصال بين الخريجين وبين المنشآت الاقتصاديّة ودعم ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب السوري(٣).

وفيما يلي سنتعرف على المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي ودورها في عملية التنمية والتعليم والتدريب في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

١(): مغفلة الاسم, مقالة في الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية, مرجع سابق, ص٦-٧.

٢(): عبد الدائم, عبد الله, التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية, مرجع سابق, ص٣٠١.

٣(): التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, مرجع سابق, ص ١١١.

٢-٣- دور المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي في التعليم والتدريب:

احتلّ العمل الأهلي والتطوّعي أهميّة بارزة في التكافل الاجتماعي عبر مراحل مختلفة من تطوّر المجتمع السوري، لما لها من دور في عمليّة التنمية والبناء في المجتمع, وقد اعتمدت سياسة الحكومة في سورية على مبدأ تشاركيّة القطاع العام مع القطاعين الخاص والأهلي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، للتصدّي لقضايا أساسيّة ومصيريّة منها التنمية المحليّة والحد من ظواهر الأميّة والفقر والتوسّع في التعليم والصحة وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصّة والحد من التلوث البيئي، ممّا يتطلّب إحداث تغييرات جوهريّة تقوم على تفعيل دور المجتمع الأهلي وبناء قدراته وزيادة مساهمته في عمليّة التنمية المجتمعيّة. ولقد جاءت المادة التاسعة من الدستور لتوضّح بأنّ (المنظمات الشعبيّة والجمعيات التعاونيّة تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها...), فتطوير مبدأ مشاركة المجتمع الأهلي في التنمية للوصول إلى نظام متكامل للمشاركة المجتمعيّة في الأنشطة التنمويّة المختلفة من قبل الأشخاص الذين يتمتعون بإحساسٍ عالٍ بالمسؤوليّة تجاه مجتمعهم وبشعور إنساني عميق يدفعهم إلى التفاعل مع الفئات المستهدفة، ينسجم مع التوجّه العام للدولة التي تقدّر تماماً ارتباط نجاح عمليّة المشاركة المجتمعيّة بوجود تكامل بينها وبين النشاط الحكومي والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة، والتي تؤمن بأنّ تحقيق أهداف اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلّب إيجاد بيئة اجتماعيّة تعتمد على تكامل عمل المؤسّسات الخدميّة، الاجتماعيّة، الإعلاميّة، الإرشاديّة، التنمويّة وهيئات الدفاع المدني الحكوميّة مع تشكيلات المجتمع الأهلي التي تضم:

- المنظمات غير الحكوميّة (الجمعيات والتعاونيات الأهليّة كمشاريع الأمانة السوريّة للتنمية /مشروع شباب, مشروع فردوس, ... الخ).
- النقابات أو الاتحادات أو الجماعات المهنيّة، أو تنظيمات رجال وسيدات الأعمال.
- المنظّمات القاعديّة الشعبيّة (مجالس المدن والبلدات والمحافظات)(١).

---

(١):الخطّة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦- ٢٠١٠), الفصل السادس, القضايا المشتركة عبر القطاعات, مرجع سابق, ص ٢٢٠.

ولقد ازداد دور المجتمع الأهلي بكافّة تشكيلاته مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهاتٍ إضافيّةٍ في مهام وبرامج التنمية المجتمعيّة, ولاسيّما بعد قصور أجهزة وموارد القطاع العام عن تلبية الاحتياجات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة للمواطنين, ولمّا كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وواجب على كافّة القطاعات تأمينها, وباتت تلبيتها ملحّة وضروريّة لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي, كان لابدّ من توسيع المجال أمام منظّمات المجتمع الأهلي بكافّة تشكيلاتها لتصبح شريكاً في عمليّة التنمية للاستفادة من مواردها البشريّة والماديّة ومن الخبرات والمعارف والمهارات التي تكتنزها, وتعمل هذه المنظّمات بكافة تشكيلاتها على توفير نوعيّة مميّزة من الخدمات, فضلاً عن قدرتها في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجةً في الأرياف والمناطق النائية, كما تسهم في عملية التنمية من خلال بناء قدرات الأفراد وصقل مواهبهم وتنمية مهاراتهم وتدريبهم وتأهيلهم, وتسهم في رسم السياسات والخطط العامّة على المستويين الوطني والمحلّي, كما تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعيّة وتتصدى للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للأسر وللأفراد.(١)

وتعتبر الأمانة السوريّة للتنمية من المنظّمات غير الحكوميّة التي نشطت في الآونة الأخيرة, وهي مؤسّسة غير ربحيّة ترأسها السيدة (أسماء الأسد), والتي تهدف إلى تمكين الناس على اختلاف مشاربهم من تأدية دورهم الكامل في بناء مجتمعهم والمساهمة في تشكيله، وتسعى جاهدةً إلى تشجيع الأفراد والمجتمعات على المشاركة بشكلٍ إيجابيٍ في عملية التغيير والتطوير والتحديث في المجتمع. تنفّذ الأمانة السوريّة للتنمية أعمالها بالشراكة مع المجتمعات المحليّة والمنظمات غير الحكوميّة والجمعيات الخيريّة الأخرى والحكومة والقطاع الخاص, وتؤدّي أعمالها عبر مشاريع وبرامج فيها نشاطات تندرج ضمن ثلاثة مجالات هي:(٢)

- مشروع فردوس: خاص بالتنمية الريفيّة, ويعكس التزاماً وطنيّاً بتكوين مجتمعات ريفيّة مستدامة خارج مناطق المدن السوريّة المكتظّة، إذ يعيش أكثر من (٦٠٪) من السكان في الريف، الأمر الذي يلعب دوراً كبيراً في رسم ملامح الهويّة السوريّة, ويمكن للقروض الصغيرة وحاضنات الأعمال والموارد المُتنقّلة والمنح الدراسيّة والتدريب والنصائح أن تساعد الأفراد والمجتمعات المحليّة في العثور على الفرصة الاقتصاديّة فيما يتجاوز أساسيّات الزراعة، مع الاحتفاظ بإحساس قوي بالملكيّة المحليّة والانخراط على المستوى المحلّي.

---

(١): www.arabvolunteering.gov.

(): www.syriatrust.org.٢

- مشروع روافد: خاص بالثقافة والتراث, ويركّز على تمكين الأفراد المبدعين في مختلف حقول الثقافة من خلال توفير فرص البروز لهم وتطويرهم من الناحية الشخصيّة والمهنيّة, وتركّز برامجه على زيادة تفاعل الناس مع الأنشطة الثقافيّة واشتراكهم فيها, ويتم ذلك من خلال التعامل المتواصل مع التراث الثقافي الثري لسورية, لاستحياء أشكال جديدة من التعبير الثقافي وخلق فرص جديدة للتفاعل واستلهامها.
- مشروع شباب: خاص بالتعلّم, ويتّجه بشكلٍ كبيرٍ إلى مجتمع الشبان والشابات في سورية, ويهدف إلى تحضيرهم ذهنياً للتفوّق في مستقبل سريع التغيّر يتسم بالعالميّة والغنى بالمعلومات والثورات المعرفيّة والتكنولوجيا الحديثة, ونشاطاته ذاتيّة التوجيه وغير رسميّة وهي تشجّع على الإبداع والتفكير المستقل والنقدي والتعاون والمبادرة وامتلاك الأهليّة للعمل في قطاع الأعمال والمسؤوليّة الاجتماعيّة, كما يزوّد المتعلّمين الشباب بمهارات الحياة والأدوات التي تساعدهم على التكيّف مع الظروف الجديدة, فهو رديف لما تخرّجه المؤسّسات التعليميّة, حيث يضع الشباب والخريجين الجدد في جو وبيئة الأعمال, فهو يمثل استثماراً في أعظم موارد سورية الطبيعيّة ألا وهي عقول شبابها. والآن سنقوم بدراسة مشروع شباب بشكلٍ مفصّل كونه أحد المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي, ورديف لما تخرجه المؤسّسات التعليميّة, لبيان دوره في عمليّة التنمية وفي تعليم وتدريب الشباب والخريجين الجدد وتأهيلهم لدخول عالم الأعمال.

فمشروع شباب مشروع سوري غير ربحي, يعمل على تأهيل مهارات الشباب وصقل مواهبهم وتدريبهم وتعليمهم بين سن (١٥ و٢٤) سنة لدخول عالم الأعمال وتطوير مهاراتهم الأساسيّة, وهو أحد مشاريع الأمانة السوريّة للتنمية التي ترأسها السيدة (أسماء الأسد).(١)

إذ يعدّ المشروع نهضةً وطنيةً على صعيد المجتمع المحلّي التي أطلقها السيد الرئيس (بشار الأسد), فهو يقوم بتحفيز وتطوير المهارات الأساسيّة للشباب السوريّن كي ينجحوا في سوق عمل تنافسي حديث, كما يقوم بخلق إحساس من الراحة والاطمئنان لدى المجتمع السوري نحو اقتصاد حديث, بالإضافة إلى تشجيع الناس على تقبّل فكرة البحث عن فرصة عمل في القطّاع الخاص على الصعيدين الوظيفي والعمل الحر, ويتميّز عن غيره من المشاريع بأنّه يتيح الفرصة أمام جميع الأطراف المحليّة لتشارك في تطبيق برامجه, وبذلك فإنّه يمكّنها من لعب دورها البنّاء تجاه

(): www.Shabab.net.sy١

المجتمع, كما يعتمد المشروع على شراكات عملٍ قويّةٍ محليّةٍ, تتضمن عالم الأعمال والحكومة ومؤسّسات المجتمع المحلّي(١). "ورؤية مشروع شباب هي سورية وهي تزدهر بشباب مبدع ومنتج, قادر على الاعتماد على نفسه, يدرك قدراته ويحقق النجاح لنفسه ولمجتمعه"(٢). ويتطلّع مشروع شباب إلى تحقيق الأهداف الآتية:(٣)

أ- دعم ثقافة ريادة الأعمال (Entrepreneurship) عند الشباب السوري.
ب- تشجيع الشباب على دخول عالم الأعمال.
ت- تزويد الشباب بالمهارات الأساسيّة اللّازمة لكي يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع.
ث- خلق انطباع إيجابي عند المجتمع السوري تجاه العمل في عالم الأعمال وتأسيس مشاريع صغيرة.

وليحقق المشروع أهدافه ويصل إلى الشريحة العمريّة المستهدفة, فإنَّه يطبّق أربعة برامج موجّهة للشباب في سن (١٥-٢٤) سنة, وهي:

أ- برنامج التوعية بعالم الأعمال:

هو عبارة عن دورة تدريبيّة مدتها يومان موجّهة لطلاب الصف العاشر, حيث يقوم متطوعون خلالها بتقديم ورشات عمل تُكسب الطلاب فهماً عمليّاً لكافة عناصر عالم الأعمال مثل: (التسويق والموارد البشريّة وخدمة الزبائن والمشاريع الصغيرة والمعلوماتيّة والمحاسبة وعمل الفريق والقدرة على اتخاذ القرارات وغيرها), وتنتهي الدورة بعرض تقديمي لخطة مشروع قامت مجموعات من الطلاب المشاركين بالعمل عليها في اليومين الماضيين(٤).

ويهدف هذا البرنامج إلى ردم الهوة الحاصلة بين المرحلة التعليميّة لدى الشباب والمرحلة العمليّة من خلال زيادة وعيهم بعالم الأعمال وتنمية مهاراتهم الأساسيّة كمهارات التقديم وعمل الفريق وإدارة الوقت واتخاذ القرار وغيرها من المهارات التي تساعدهم في حياتهم

---

(١): نشرة مشروع شباب الإخبارية, العدد الأول, تشرين الثاني ٢٠٠٧, ص٢.

(٢): www.Shabab.net.sy

٣(): نشرة مشروع شباب الإخبارية, مرجع سابق, ص٢.

٤(): نشرة مشروع شباب الإخبارية, مرجع سابق, ص ٣.

العمليّة والشخصيّة على حدٍّ سواء. وقد بلغ عدد المستفيدين (١٥٦٢١) شاب وشابة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨), وقد طُبِّق هذا البرنامج (٥١٥) مرة في المدارس المهنيّة والعامّة خلال الفترة نفسها, وشارك فيه خلال تلك الفترة أكثر من (٣٧٦) متطوع ومتطوعة.(١)

ب-برنامج تعرّف إلى عالم الأعمال:

هو منهج تدريبي مدته (١٠٠) ساعة, يهدف إلى دعم ثقافة ريادة الأعمال عند الشباب السوري, وإكسابهم المعرفة اللّازمة من أجل تأسيس مشروعهم الخاص عن طريق تزويدهم بالمعرفة العلميّة والخطوات الأساسيّة لتأسيس تلك المشاريع, كما يهدف إلى تطوير مهاراتهم للعمل بإنتاجيّة في المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة الحجم, ويطبّق هذا البرنامج بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي في المدارس المهنيّة والمعاهد المتوسطة والجامعات من قبل أساتذة مدربين, وهذا البرنامج معدّ من قبل منظمة العمل الدوليّة (ILO), وقد طبّق في أكثر من (٣٤) دولة في العالم(٢). وقد بلغ عدد المستفيدين منه حوالي (٦٢٢٠٠) شاب وشابّة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨), حيث طبّق هذا البرنامج في أكثر من (١٧٧) مدرسة مهنيّة ومعهد متوسط, وفي أربع جامعات هي دمشق وحلب والبعث وتشرين خلال الفترة نفسها, وقد تدرّب على تطبيق هذا البرنامج خلال تلك الفترة حوالي (٨٢٥) مدرّب ومدرّبة من الأساتذة, وقد تمّ إدراج هذا البرنامج في المنهاج الوطني للمدارس المهنيّة والمعاهد المتوسطة.(٣)

ج- برنامج خبرة عمل:(Business experience)

(): www.Shabab.net.sy١

(٢): نشرة مشروع شباب الإخبارية, مرجع سابق, ص ٥.

(): www.Shabab.net.sy٣

"يضع هذا البرنامج المتعلّمين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (١٦-٢٠) سنة في بيئة عمل يكونون فيها على احتكاك مباشر مع عالم الأعمال, حيث يزودهم هذا البرنامج بخبرة عمليّة بالعمل ويطوّر مهاراتهم الأساسيّة من خلال زيارة ميدانيّة يجرونها لإحدى الشركات"(١).

ويهدف هذا البرنامج إلى خلق انطباع إيجابي لدى الشباب عن عالم الأعمال ومجالاته المتنوعة في سورية, كما يهدف إلى إعطاء الشباب خبرة عمليّة عن جو العمل وعن المؤهّلات المطلوبة للدخول إلى سوق العمل, بالإضافة إلى توسيع آفاقهم وطموحاتهم لمساعدتهم في اختيار المجال الذي يتناسب مع ميولهم.

مدّة هذا البرنامج أسبوع كامل, يخصص كل يوم منه لقسم من أقسام الشركة, يشارك الطلاب بالأعمال المتعلّقة فيه بعد تلقيهم شرحاً وافياً عنه, ويطّلعون على الأساليب المتّبعة في إدارته وعلى كيفيّة إنجاز الأعمال فيه. وقد بلغ عدد المستفيدين منه حوالي (٢٣١٧) شاب وشابّة, وقد استضافت هذا البرنامج حوالي (٨٩) شركة, حيث حقق (٢٣٦) زيارة إلى شركات القطّاع الخاص.(٢)

د- برنامج عيادات العمل:(Business clinic)

يتيح هذا البرنامج الفرصة أمام الشباب لمن هم بين سن (١٨-٢٤) سنة ليناقشوا مستقبلهم المهني مع شخص ذو خبرة يزودهم بالمعرفة والمهارات اللّازمة لدخول سوق العمل, ويرشد المقبلين على بدء مشروعهم الخاص إلى أهمّ الخطوات التي يجب أن تتخذ في هذا الخصوص, كما يدرّبهم على كيفية كتابة السيرة الذاتية وإجراء مقابلة عمل ناجحة, بالإضافة إلى العديد من النشاطات الأخرى الهامّة في مجال تأهيل الشباب وتدريبهم لدخول عالم الأعمال(٣).

ولمشروع شباب شركاء رئيسيّون وشركاء محليّون:

١(): نشرة مشروع شباب الإخبارية, مرجع سابق, ص ٤.

٢(): www.Shabab.net.sy

(٣): www.Shabab.net.sy

أ- الشركاء الرئيسيّون: وهم (شركة ألفا للصناعات الدوائيّة, مجلس مدينة حلب, مجموعة ماس الاقتصاديّة بدمشق, علبي تكس للصناعات النسيجيّة بحلب, شركة سوريا ميكا لمجموعة عزوز بحلب, شركة شهاب للمعدّات والتقنيات بحلب, شركة الديار للاستشارات بدمشق, شركة بيت الزيتون بحلب, شركة زينة التجارية بدمشق, شركة MTN SYRIA للاتصالات, شركة جلول التجاريّة باللاذقية, شركة آسيا للصناعات الدوائيّة بحلب, صندوق الأمم المتحدة للسكان).

ب- الشركاء المحليّون: وهم (شركة بشرى لصناعة المنظفات بحلب, شركة مللوك للتجارة, شركة هرشو لصناعة الإعلان بحلب, مجموعة فتى للغزل بحلب, شركة إليغانس للصناعات الغذائية بحلب, شركة ميديكو بحمص, المدينة الصناعيّة والسكنيّة بحسياء بحمص, شركة سعيد الحافظ بدمشق, شركة عوض عمورة بدمشق, مؤسّسة بداية بدمشق, المدينة الصناعيّة في الشيخ نجار بحلب, المدينة الصناعيّة بدير الزور, غرفة صناعة وتجارة دير الزور, شركة كنامة بدير الزور, مشفى الساعي, شركة الوادي للتجهيزات البلاستيكيّة بحمص, مجموعة أنبوبة بحمص).

وتتعاون معه الجهات التالية:

* وزارة التربية.
* وزارة التعليم العالي.
* وزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل.
* مجلة شبابلك.
* جريدة بلدنا.
* مجلة صبايا.
* مؤسسة بداية دمشق.(١)

(): www.Shabab.net.sy١

فهو المشروع التنموي الأول الذي تتبنى وزارة التربية برامجه المختصّة بالتربية الرياديّة, وتدرجه في المنهاج الوطني للمدارس المهنيّة والمعاهد المتوسطة, وهو المشروع الغير حكومي الوحيد المسموح له بتطبيق برامجه في المدارس, وبإدخال المتطوعين من عالم الأعمال إلى الصفوف, فهذا المشروع له دور كبير في عملية التنمية, فهو يعتبر رديف لما تخرّجه المؤسّسات التعليميّة, من خلال وضع الشباب والخريجين الجدد في جو وبيئة الأعمال.

وانطلاقاً من عزمه على الوصول إلى الشباب في كل أنحاء سورية, فقد قام مشروع شباب حتى الآن بتطبيق برامجه في محافظات (دمشق, حلب, حمص, اللاذقية, دير الزور, طرطوس, ريف دمشق, القنيطرة), وهو يسعى لتطبيق برامجه في كافة المحافظات السوريّة.

النتائج والمقترحات

أولاً- النتائج:

نتائج عامة ذات صلة بالدراسة:

أ ـ من المؤكّد أنَّه كلما زاد عدد السكان, زاد الطلب على الخدمات التعليميّة في المجتمع, وهذا بدوره يزيد من الأعباء التي تقع عادةً على عاتق الدولة في تأمين كافّة احتياجات العمليّة التعليميّة من الأبنية والمناهج والتقنيات التعليميّة والكوادر التدريسيّة المؤهّلة والمدرّبة, لذلك (وفي إطار التشاركيّة التي جسدتها الخطّة الخمسيّة العاشرة), فقد سمحت الدولة للقطاع الخاص بالتوسّع بالاستثمار في قطاع التعليم بكافّة مستوياته في إطار تعميق إسهامه في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, من خلال تطوير القوانين والتشريعات الاقتصاديّة التي تشجّع على الاستثمار في مختلف المجالات, ممّا أحدث خلال العقدين الماضيين تغيّراً وتحوّلاً في البنية الهيكليّة للاقتصاد السوري لصالح القطاع الخاص, سواء في قطاع التعليم أم في غيره من القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة الأخرى, حيث ارتفعت حصة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي بشكلٍ ملحوظٍ, نتيجة زيادة استثماراته الماديّة من جهة وتطور آليّة وأساليب عمله المؤسّساتي من جهةٍ أخرى, ممّا جعل الطلب على القوة العاملة يتغيّر كمّاً ونوعاً.

ب . الضغط الكبير على عمليّة التعليم الجامعي الحكومي, وبالتالي ازدياد متطلّبات الإنفاق عليه, قد دفع الجهات الحكوميّة إلى استنباط نماذج وأنواع جديدة من التعليم المدفوع, لإيجاد مصادر تمويل إضافيّة للتعليم العالي في القطر العربي السوري, وتتمثل هذه الأنواع من التعليم بالتعليم المفتوح التابع للجامعات والتعليم الموازي ضمن الجامعات وبالجامعة الافتراضيّة التابعة لوزارة التعليم العالي.

ج . تعمل الدولة جاهدةً على استيعاب جميع السكان في سن التعليم, وقد سنّت القوانين والتشريعات التي نصّت على مجانيّة التعليم وإلزاميّته, وقد مدّت الإلزام حتى الصف التاسع, كما تعمل على تأمين احتياجات السكان من الخدمات التعليميّة وذلك ضمن الحدود والإمكانيّات المتاحة, وعلى الرغم من تطوّر ميزانيّة التعليم واعتمادها على مصادر تمويل جديدة (في مرحلة التعليم العالي) كالجامعات الخاصّة والتعليم المفتوح والموازي والجامعة الافتراضيّة ... وغير ذلك, إلا أنّها لا تزال دون المستوى المطلوب, وإنّ هذا التطوّر في الميزانيّة كان نتيجة التزايد في عدد الطلاب.

في ضوء ما سبق معالجته في الرسالة, يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. إنَّ الهجرة الداخليّة للسكان بمختلف أشكالها وأسبابها ودوافعها قد أحدثت تغييراً في حجم السكان, وهذا التغيير كان في اتجاهين متعاكسين, الأول يتمثّل في زيادة كثافة السكان في المناطق المستقبلة للمهاجرين, والثاني يتمثّل في تناقص كثافة السكان في المناطق المرسلة للمهاجرين, وهذا بدوره أدى إلى تزايد الطلب الشعبي على التعليم في البلد المهاجر إليه, وانخفاض الإقبال على الخدمات التعليميّة في البلد المهاجر منه.

٢. إنَّ تطوّر قطاع المال والأعمال في سورية, وكذلك قطاع الاتصالات والخدمات والبناء والتشييد والمؤسّسات المصرفيّة وشركات التأمين والجامعات الخاصّة وسوق دمشق للأوراق الماليّة, وتأسيس المزيد من الشركات المساهمة نتيجة مساهمة القطاعات الاقتصاديّة والقطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي, يحتاج إلى قوّى عاملةٍ مدرّبةٍ ومؤهّلةٍ تمتلك شهاداتٍ علميّةٍ وتتقن لغاتٍ أجنبيّةٍ ومهاراتٍ في استخدام الحاسوب, الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الشعبي على التعليم بغية الحصول على فرصة عمل في هذه القطاعات.

٣. بيّنت الدراسة أنَّ اقتصاد يكون فيه القطاع الزراعي هو السائد والحرفة والصناعات الخفيفة هي السائدة لا يتطلّب نوعيّة مؤهّلة من القوة العاملة مثل اقتصاد أصبح أكثر صناعيّاً يواجه انفتاح على الأسواق الخارجيّة وأصبحت فيه التجارة محرّرة ودخلت إليه أنماط جديدة من المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة والخدميّة. فهذا التحوّل في الاقتصاد يتطلّب تحوّل في مخرجات التعليم.

٤. بيّنت الدراسة أنَّ التطوّر النوعي للتعليم في سورية من حيث جودته ومدى فعاليته في عمليّة البناء والتقدّم الاقتصادي قد قطع خطوات نحو الأمام, إلّا أنَّه ما يزال دون مستوى الطموح.

٥. كما بيّنت الدراسة أنه كلّما حصل الفرد على شهادات علميّة أعلى وتدريب مركّز عالي التأهيل ومعارف ومهارات أكثر في اللغات الأجنبيّة وفي استخدام الحاسوب والمهارات الأخرى التي تتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلّباته, كلما ارتفع أجره وتعويضات عمله, وحصل على مزايا وظيفيّة أفضل, ولاسيّما في القطّاع الخاص, وبالمقابل فقد بيّنت الدراسة أنَّه كلّما ارتفع مستوى الدخل والأجور بحسب الشهادات التي يملكها الفرد ازداد الطلب على العلم والمعرفة وعلى التأهيل والتدريب في المجتمع. وقد اتفقت تلك النتيجة مع دراسة (والش) في قياس عائدات التعليم.

٦. بيّنت الدراسة تراجع نسبة حملة مؤهّل التعليم المهني والتقني في سورية من إجمالي الدارسين, رغم أهميّة هذا المؤهّل التعليمي في رفد سوق العمل بشكلٍ سريعٍ بالعناصر الفنيّة اللّازمة للعمل والإنتاج في مختلف الميادين, وذلك نتيجة النظر إلى التعليم المهني والتقني على أنَّه تعليم من الدرجة الثانية, وهذا ما جعل النظرة العامّة إليه نظرة دونيّة تقليديّة, بسبب الأنظمة والتشريعات التي تقونن هذا النوع من التعليم, والتي تقلّل من مسؤوليات وصلاحيات إدارته وتحدّ منها, وكذلك من مستوى دعمه المالي والفني ومن خلال وضع القيود الماليّة وغير الماليّة وعلى تعويضات مدرِّسيه ومدرِّبيه وعدم توفّر فرص عمل لخريجيه, الأمر الذي جعل الطلاب يحجمون عن الإقبال عليه.

٧. بيّنت الدراسة أنَّ نسبة تمويل التعليم العالي من موازنة الدولة لا تزال ضعيفة, فهي لا تتناسب مع تزايد عدد السكان وعدد الوافدين إلى قطّاع التعليم العالي.

٨. بيّنت الدراسة ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل عند الأشخاص الذين هم من حملة الشهادة الابتدائيّة فما دون, وخاصّةً الأميّين منهم, وانخفاض هذه النسبة كلّما ارتفعنا في المستوى التعليمي ولاسيّما عند الأشخاص الذين هم من حملة الشهادات المتوسطة والجامعيّة.

٩. بيّنت الدراسة أنَّ المشاريع التنمويّة لمنظّمات المجتمع الأهلي (كمشروع شباب) تسهم في عمليّة التنمية في المجتمع وتعتبر بمثابة رديف لما تخرّجه المؤسّسات التعليميّة, فهي تضع الشباب والخريجين الجدد في جو وبيئة الأعمال وتعدّهم للحياة العمليّة, وذلك من خلال إعداد الفرد وتدريبه وتأهيله إلى جانب وزارتي التربية والتعليم العالي, بهدف تنمية الفكر الريادي لدى الأفراد وتحسين مهاراتهم الإداريّة لدخول عالم الأعمال والحياة العمليّة وتأسيس المشاريع الصغيرة.

ثانياً- المقترحات:

في ضوء ما سبق واستناداً إلى نتائج الدراسة يقترح الباحث ما يلي:

١. العمل على نشر الوعي اللّازم لتخفيض حجم السكان من خلال تخفيض معدّل الخصوبة والإقناع بأهميّة تحديد النسل, من خلال وسائل الإعلام والاتحادات النسائيّة ومنظّمات المجتمع الأهلي والمؤسّسات شبه الحكوميّة والندوات والمؤتمرات.

٢. اتخاذ ما يلزم للتقليل من الهجرة بكافّة أشكالها, ولاسيّما الهجرة من الريف إلى المدينة, من خلال اعتماد التخطيط التنموي الإقليمي المتوازن لتوفير فرص العمل في الريف وتأمين كافّة احتياجات الريف والمناطق النائية من الخدمات التعليميّة والصحيّة والبنى التحتيّة.

٣. زيادة الاهتمام بالتخطيط التربوي وتفعيل دوره في تقدير احتياجات الزيادة السكانيّة من الخدمات التعليميّة ومستلزماتها من القوى الماديّة والبشريّة كمّاً ونوعاً, وكذلك في دراسة وتقدير احتياجات سوق العمل من الخريجين.

٤. العمل على إحداث تغييرات نوعيّة في المؤسّسات التعليميّة بكافّة مستوياتها, بدءاً من الحضانة ومروراً بالتعليم الابتدائي الأساسي والثانوي, وانتهاءً بالتحصيل الجامعي والدراسات العليا, بحيث تتناسب مع احتياجات سوق العمل كمّاً ونوعاً, من خلال ربط المناهج الدراسيّة التربويّة والتعليميّة والتدريبيّة باحتياجات سوق العمل لإعداد القوّة العاملة المتعلِّمة والمؤهّلة المناسبة والقادرة على الاندماج في عمليّة التنمية في ظل مبدأ ربط التعليم بحاجات المجتمع, وذلك بالتركيز على ربط المعلومات النظريّة بالتطبيق العملي لها من خلال البحوث الميدانيّة وتدريب المتعلّمين والدارسين والخريجين في المؤسّسات والشركات الإنتاجيّة والخدميّة العامّة والخاصّة, وتحسين مهارات استخدام الحاسوب واللغات الأجنبيّة التي يتطلّبها سوق العمل في كافّة القطاعات الاقتصاديّة.

٥. إجراء مسح شامل لتحديد احتياجات سوق العمل كمّاً ونوعاً, لتحديد وتوصيف ما هو مطلوب من عمالة, على المدى القصير والمتوسط والطويل, تقوم به هيئة تخطيط الدولة بالتعاون والتنسيق مع كافّة الجهات العامّة والخاصّة, وبمشاركة وزارتي التربية والتعليم العالي والمنظّمات والجمعيات والاتحادات المهنيّة والتجاريّة والصناعيّة والتنمويّة الأهليّة, على أن تؤخذ نتائج هذا المسح في الخطط الاقتصاديّة والاستثماريّة العليا للدولة وأن تتجسد خصوصاً من خلال أهداف ومرامي الخطط التنمويّة الخمسيّة.

٦. منح أصحاب الشهادات العلميّة والخبرات والمهارات التدريبيّة واللغويّة والحاسوبيّة مزايا في الرواتب والتعويضات والحوافز, ممّا يدفع بطالبي العمل نحو مزيد من التعلّم والتأهيل واكتساب المهارات العالية.

٧. زيادة الإنفاق على التعليم بكافّة مراحله, وذلك بزيادة النسبة المخصّصة له في الموازنة العامّة للدولة في بندي النفقات الجارية والاستثماريّة, لأنَّ الاستثمار في رأس المال البشري هو الاستثمار الأهم والأكثر مردوداً اقتصاديّاً واجتماعيّاً على المدى المتوسط والطويل.

ونؤكد خصوصاً على زيادة الإنفاق على التعليم الفني والمهني وإيجاد مصادر تمويل جديدة له بالتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع الأهلي, وذلك من خلال تحويل بعض مؤسّساته إلى وحدات تعليميّة إنتاجيّة, والعمل على تشجيعه وربطه بحاجات سوق العمل, كمّاً ونوعاً.

٨. الاهتمام بتطوير التعليم المهني والتقني, والعمل على إدخال مفاهيمه الأوليّة بدءاً من مرحلة التعليم الأساسي, والعمل على رفع مستوى الوعي لتغيير نظرة المجتمع تجاهه من خلال التوعية بأهميّته ودوره في عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة وزيادة الإنتاج, والعمل على مقاومة التحيّز في القيمة الاجتماعيّة إزائه.

٩. تخصيص رواتب للطلبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني والتقني أثناء دراستهم, والعمل على تعيين الخريجين حكماً في المؤسّسات الحكوميّة وغير الحكوميّة, وإتاحة الفرصة لنسبة كبيرة منهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا, إضافةً إلى ضرورة السعي لتوفير فرص عمل لخريجي المعاهد المتوسطة والجامعات في كافّة القطاعات, الأمر الذي يشجّع على متابعة الدراسة ويرفع من السويّة العلميّة والمعرفيّة في المجتمع.

١٠. العمل على تنشيط برامج محو الأميّة في محافظات القطر كافّةً, وتنظيم حملة تشارك بها كافّة المنظّمات الحكوميّة وشبه الحكوميّة والأهليّة, من أجل الحدّ من هذا المرض الاجتماعي الخطير الذي يقلّل من قدرة الأميّين على الإسهام في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, ويحول دون مشاركتهم في عمليّة التنمية.

١١. دعم منظّمات المجتمع الأهلي وتفعيل دورها في عمليّة التنمية, وتحويل كافّة الخريجين بعد إنهاء دراستهم إليها, كي يتلقوا التدريب المناسب لحاجات سوق العمل قبل التحاقهم به.

١٢. إيجاد مصادر تمويل جديدة للتعليم بشكلٍ عام وللتعليم العالي بشكلٍ خاص, وذلك من خلال الاستفادة من منتجات طلابه الماديّة, وإنشاء صندوق للتعليم العالي, تسهم في رأسماله الدولة

والمؤسّسات العامّة والخاصّة بشكلٍ خاص والأفراد لدعم مؤسّسات التعليم العالي وتحديثها وتطويرها وزيادة فعّاليتها في عمليّة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة.

١٣. إشراك رجال الأعمال والقائمين على المشاريع التنمويّة التي تهتم بالتعليم والتدريب في سورية (كمشروع شباب) في مجالس الجامعات, وذلك من أجل تحقيق التفاعل المتبادل في مجال الاستشارات والدراسات والبحوث والمشكلات التي تواجهها هذه المؤسّسات, من أجل تطوير استثماراتها وكفاءتها الإنتاجيّة والخدميّة.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً- الكتب:

١. أبو علي, سليمان, اتجاهات وقضايا التعليم الفني والتقني, منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة, اليونسكو, ١٩٨٥.

٢. الأشقر, أحمد, علم السكان, منشورات جامعة حلب, ١٩٩٣.

٣. بوادقجي, عبد الرحيم وخوري, عصام, علم السكان نظريات ومفاهيم, دار الرضا للنشر, دمشق, ط١, ٢٠٠٢.

٤. حبيب, نعيم, السياسات التعليمية في العالم العربي _واقع وآفاق, معهد الإنماء العربي, بيروت, ١٩٨٨.

٥. حمدان, سهيل, اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته, مؤسسة رسلان علاء الدين, الدار السورية الجديدة, دمشق, ٢٠٠٢.

٦. رحمة, أنطون, اقتصاديات التعليم, جامعة دمشق, دمشق, ١٩٨٧.

٧. الساعاتي, حسن ولطفي, عبد الحميد, دراسات في علم السكان, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, ١٩٨١.

٨. سعيفان, سمير, قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية, دار الرضا, دمشق, ط١, ٢٠٠٣.

٩. السيد, محمود, الثقافة والسكان, الكتاب المرجعي في مجال التربية السكانية, وزارة التربية, دمشق, ٢٠٠١.

١٠. شعبان, هيثم, محاضرات في السكان وتخطيط التنمية, منشورات جامعة حلب, ٢٠٠٥.

١١.صادق, هاجر, التزايد السكاني وأثره على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, موضوعات الدورات التدريبيّة المكثّفة في مجال التربية السكانيّة, مشروع التربية السكانيّة, وزارة التربية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٢.العاني, طارق, التعليم المهني في الوطن العربي, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم, تونس, ١٩٨٩.

١٣.عبد الدائم, عبد الله, التخطيط التربوي أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلاد العربية, بيروت, دار العلم للملايين, ط ٥, ١٩٨٣.

١٤.عبد الدائم, عبد الله, التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي (إستراتيجية تنمية القوى العاملة), دار العلم للملايين, بيروت, ١٩٩١.

١٥.علي, إبراهيم, خصائص السكان في الجمهوريّة العربيّة السوريّة, الكتاب المرجعي في مجال التربية السكانيّة, وزارة التربية, دمشق, ٢٠٠١.

١٦.القصير, عبد القادر, الهجرة من الريف إلى المدن, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٩٢.

١٧.كدوك, عبد الرحمن وآخرون, ديناميـة القبول والتدفق والكفاية الداخلية في المرحلة الابتدائية, مركز البحوث والتطوير التربوي, الجمهورية العربية اليمنية, صنعاء, ١٩٨٥.

١٨.الكسواني, ممدوح الخطيب, الإحصاء السكاني, مطبعة طربين, دمشق, ١٩٨٠.

١٩.مخول, مطانيوس, مبادىء الإحصاء السكاني, منشورات جامعة دمشق, ١٩٩٧.

٢٠.مسعود, مجيد, موضوعات في التنمية والتخطيط, دار ابن خلدون, بيروت, ط١, ١٩٨٠.

٢١.المصري, منذر واصف, التعليم المهني قضايا ونماذج, المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين, عمان, ١٩٩٣.

٢٢.النوري, عبد الغني, اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية, دار الثقافة, الدوحة, ١٩٨٨.

٢٣.وهيبة, عبد الفتاح, في جغرافية السكان, دار النهضة العربية, بيروت, ١٩٧٩.

٢٤.ياسين, خليفة, الإحصاء السكاني, مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية, جامعة حلب, ١٩٨٢.

ثانياً- الدوريات والأبحاث المنشورة والصحف اليوميّة:

١. أحمد, يسرا, مقالة نشرت في جريدة الوحدة السورية بتاريخ (٢٠٠٧/٥/٢٢).

٢. إحصائية وزارة التربية السورية, مديرية التخطيط و الإحصاء.

٣. تحليل الواقع الراهن لقطاع التعليم في الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), هيئة تخطيط الدولة.

٤. تحليل الوضع الراهن لقطاعات التنمية الإنسانية, هيئة تخطيط الدولة, إدارة التنمية البشرية, ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٩.

٥. تحليل الوضع الراهن للتنمية البشرية, هيئة تخطيط الدولة, إدارة التنمية البشرية, ٢٠٠٩.

٦. تقرير التنمية البشرية لعام (١٩٩١).

٧. تقرير التنمية البشرية لعام (٢٠٠١).

٨. تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٣).

٩. التقرير الثاني للتنمية والتعليم في سورية, رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة, ٢٠٠٥.

١٠. التقرير الوطني الأول لحالة سكان سورية عام (٢٠٠٨), الهيئة السورية لشؤون الأسرة, ٢٠٠٨.

١١. جريدة الثورة, جريدة يومية, تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر, تحقيقات ميساء الجردي وبراء الأحمد, سورية, الاثنين (٢٠٠٩/٥/١٨).

١٢. الحسيني, عبد المنعم: شؤون عربية, مجلة فصلية تعنى بشؤون العمل العربي المشترك, جامعة الدول العربية, مصر, القاهرة, العدد ٩٧, ١٩٩٧.

١٣. الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل الأول, المدخل إلى الخطة, هيئة تخطيط الدولة.

١٤. الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل الثاني, تقييم أداء الخطة الخمسيّة التاسعة, هيئة تخطيط الدولة,

١٥. الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل السادس, القضايا المشتركة عبر القطاعات, هيئة تخطيط الدولة.

١٦. الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل التاسع, قطاع التعليم والبحث العلمي, هيئة تخطيط الدولة.

١٧. الخطة الخمسيّة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠), الفصل السابع عشر, قطاع السكان والصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي, هيئة تخطيط الدولة.

١٨. العمار, رضوان, تمويل التعليم في القطر العربي السوري, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد ٢٧, العدد ٣, ٢٠٠٥.

١٩. القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم (٥٠) تاريخ (٢٠٠٤/١٢/٦).

٢٠. كنعان, أحمد, مفهوم الجودة وعلاقتها بالمناهج التربوية، مجلة المعلم العربي, العدد الرابع, ٢٠٠٨.

٢١. المجموعة الإحصائية لعام (١٩٨٩), السنة الثانية و الأربعون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٢. المجموعة الإحصائية لعام (١٩٩٤), السنة السابعة والأربعون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٣. المجموعة الإحصائية لعام (١٩٩٦), السنة التاسعة والأربعون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٤. المجموعة الإحصائية لعام (١٩٩٩), السنة الثانية والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٥. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠١), السنة الرابعة والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٦. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٣), السنة السادسة والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٧. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٤), السنة السابعة والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٨. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٦), السنة التاسعة والخمسون, المكتب المركزي للإحصاء.

٢٩. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٧), السنة الستون , المكتب المركزي للإحصاء.

٣٠. المجموعة الإحصائية لعام (٢٠٠٨), السنة الحادية والستون , المكتب المركزي للإحصاء.

٣١. المسح الديمغرافي المتكامل لعام (١٩٩٣), المكتب المركزي للإحصاء, سورية.

٣٢. مغفلة الاسم, مجلة شؤون عربية, الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, تونس, العدد (٦), ١٩٨١.

٣٣. مغفلة الاسم, مقالة في الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية, مؤسّسة التدريب الأوربيّة, ٢٠٠٥.

٣٤. مغفلة الاسم, مقالة نشرت في جريدة تشرين السورية بتاريخ (٦) أيلول (٢٠٠١).

٣٥. نتائج بحث القوة العاملة, المكتب المركزي للإحصاء, ١٩٩٨.

٣٦. نتائج التعداد العام للسكان لعام (١٩٩٤), رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء.

٣٧. نتائج التعداد العام للسكان لعام (٢٠٠٤), رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء.

٣٨. نشرة قوة العمل لعام (١٩٩٤), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٣٩. نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٠), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٤٠. نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٤), , رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٤١. نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٥), , رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٤٢. نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٦), , رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٤٣. نشرة قوة العمل لعام (٢٠٠٧), رئاسة مجلس الوزراء, هيئة تخطيط الدولة.

٤٤. نشرة مشروع شباب الإخبارية, العدد الأول, تشرين الثاني, ٢٠٠٧.

ثالثاً- الرسائل العلميّة الجامعيّة:

١. إسماعيل, فؤاد, ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية, أطروحة دكتوراه في السكان, كلية الاقتصاد, جامعة حلب.

٢. الحسن, أحمد, أثر النمو السكاني على البيئة, رسالة ماجستير في السكان, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ١٩٩٩.

٣. حمّادة, عبد الله, مستقبل الوضع السكاني في سورية وانعكاساته على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة, رسالة ماجستير في الإحصاء, كلّية الاقتصاد, جامعة حلب, ١٩٩٤.

٤. الصباغ, عبد الحميد, المستويات التعليمية للعاملين وأثرها في كفاءة الصناعة السورية, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد, جامعة حلب, ٢٠٠٢.

رابعاً- الدراسات والندوات والمؤتمرات:

١. الأشقر, أحمد, نحو إستراتيجيّة وطنيّة للتعليم والتدريب المهني لخدمة احتياجات التنمية المستقبليّة, الحلقة التدريسيّة حول السكان والموارد البشريّة في إطار التخطيط الإنمائي, جامعة حلب بالتعاون مع منظّمة العمل الدوليّة, (٢٧-٢٩) كانون الأول, ١٩٨٨.

٢. الشيخ أوغلي, عصام وإسماعيل, فؤاد: تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية-دراسة مقارنة (١٩٩٤-٢٠٠٤), رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء, دمشق, ٢٠٠٧.

٣. دراسة حول الهجرة الداخلية في سورية, رئاسة مجلس الوزراء, المكتب المركزي للإحصاء, ٢٠٠٨.

٤. علي, علي عبد القادر, ورقة عمل حول أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠١.

٥. مجموعة باحثين, دراسة حول الاتجاهات السكانية والتعليم وقوة العمل, هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة, ١٩٩٧.

٦. مرعي, محمد, السكان والتعليم (مؤشرات التعليم وتحليل الإحصاءات التعليمية للسكان), بحث ألقي في الندوة السكانية "طرق وأدوات تحليل البيانات السكانية" التي أقيمت في جامعة حلب كلية الاقتصاد بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان, ٢٠٠٣.

٧. نعمة, نوال, ندوة حول اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحدّيات الوطنيّة والدوليّة, وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي, المركز الوطني للسياسات الزراعيّة, دمشق, ٢٠٠٦.

٨. وديع, محمد عدنان, ورقة عمل حول التعليم وسوق العمل وضرورات الإصلاح, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ٢٠٠٦.

خامساً- المراجع الأجنبية:

1. J.R. Walsh: Capital concept applied to man, quarterly journal of economics, 1953.

2. T.W. Schultz: Education and economic growth, in year book of the national society for the study of education, 1961.

3. UNESCO, Reginal office for education, population, education and development in Arab countries, Beirut, 2004.

سادساً- مراجع الانترنت (الويب):

1. www.arabvolunteering.gov.

2 . www.awsatnews.net.

3. www.cbssyr.org.

4 . www.aljazeera.net.

5. www.masaader.com.

6. www.moqatel.com.

7. www.Shabab.net.sy.

8. www.syriatrust.org.

9. www.tarbya.net.

10. www.alwaref.com.

University of Damascus
Faculty of Economic
Department of Economic

Demographic and economic changes and their impact in the demand for education in Syria

A letter of introduction for
Master's Degree in Economic

Prepared by: Mohamed Mohamed Taher Jahjah
Under the supervision of Professor: Abed Fadhliyyeh

Damascus in 2010 - 1431

M.A. Thesis Abstract

Education was limited to the old social group that owns the wealth and power, and was regarded as a kind of social luxury. But in the modern era with the beginning of the economic and social development and the entry of new technologies to the various

economic sectors, change the concept of education has changed its objectives and the need arose to work force has high levels of training, education and skill and their role in the production process efficiently and effectively. This led to the expansion of education and its spread and circulated between the categories of members of the society to meet the needs and requirements of the process of economic and social development. It soon became a social objective of education is seeking to achieve all the countries of the world. It aims to change the thinking of citizens and their behavior in line with the necessities of life and expands the knowledge to have and raise the level of awareness of physical, intellectual and facilitate the process of adaptation to the environment that surrounds them and give them the skills and expertise to keep pace with scientific developments in all aspects of life, especially with regard to the means of production, and thus is no longer education mere intellectual luxury, but has become necessary and urgent need for each member of the community. The issue of education is one of the most important issues on which depends the smooth functioning of economic and social development is that supply the process of development frameworks, technical and professional and administrative. But that education at the present time is an indication of the degree of development and progress of society and determines its position in the peace of civilization.

A study of demographic shifts and economic attracts many researchers and decision-makers in most countries of the world, especially in recent decades, which witnessed a growing population and changes included most areas of life, because of their significant impact on the process of economic and social development, and Syria is among the developing countries which have seen rates high population growth and followed a number of actions to reduce it. Also achieved high rates of economic and social growth than population growth rates in recent decades, is seeking the State's policy towards the link between population and development, because knowledge of the reality of the demographic transition is accurate, correct and economic activities by residents is the cornerstone of all development plans.

Hence the importance of studying the relationship between demographic and economic changes on the one hand and the resources and services required to help the process of development on the other. Given the breadth and complexity of this relationship that require more than a search for information, they will be focusing on the most important demographic and economic factors affecting the demand for educational services in Syria.

Desired economic development should be accompanied or preceded by careful study of the needs of the population of all services, especially educational ones, to meet the growing demand in quantity and quality for all sectors of economic and social development. To ignore the pace of development of the education sector are not commensurate with the anticipated developments in other sectors create intricacies of the technical and economic sectors and the education sector itself.